الصحوة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 23 رجب 1431هـ الموافق 5 يوليو 2010 العدد (242) Mon. 23/7/1431 - 5 July 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

أدان محاولة اغتيال القرشي، وقال إن السلطة تعيش "حالة احتضار"

المشترك يستنكر تصريحات الرئيس بشأن "شروط خفية" للحوار

دارت خلال الأيام الماضية حرب كلامية بين الرئيس علي عبدالله صالح واللقاء المشترك وسط نُذر باندلاع جولة سابعة من الحرب في صعدة.

الرئيس صالح انتقد من موسكو، التي يزورها منذ 4 أيام، أحزاب اللقاء المشترك، واتهمها بمحاولة فرض شروط سرية من أجل البدء بالحوار الوطني، أبرزها الضغط على السلطة من أجل إطلاق سراح عناصر من تنظيم القاعدة.

ورداً على سؤال لقناة "روسيا اليوم" حول عدم إطلاق سراح المعتقلين على ذمة حرب صعدة والحراك الجنوبي، قال الرئيس إن "الحكومة مستعدة لتفرج عنهم كلهم مقابل تنفيذ الحوثيين للنقاط الست" التي تم وقف الحرب بناءً عليها. لكنه عاد ليستدرك موضحاً أن إطلاق سراح المعتقلين لن يشمل أولئك المتهمين بقضايا جنائية أو المحكوم عليهم أو من لديهم قضايا منظورة في المحاكم، لأن الإفراج عنهم سيُعد تدخلاً في شؤون القضاء.

وبشأن معتقلي الحراك الجنوبي، قال الرئيس إن هؤلاء "خارجون عن النظام والقانون، ويبثون ثقافة الكراهية في جنوب الوطن".

واتهم الرئيس المعارضة بمحاولة فرض شروط خفية. وقال إن المعارضة "تضغط على الحكومة لإطلاق سراح ما يسمى بتنظيم القاعدة". وأضاف: هذه خطوة خطيرة، وقد أطلقنا عدداً من تنظيم القاعدة أكثر من مرة (وهم) يعلنون التوبة ويتمردون مرة أخرى ويقومون بأعمال تخريبية".

وعاد مجدداً ليؤكد أن المعارضة تشترط إطلاق عناصر القاعدة، ولكنها لا تجاهر بهذا الشرط بسبب إجماع المجتمع الدولي ضد الإرهاب.

وزاد: "ثقافتهم (أي المعارضة) وقناعتهم هي إطلاق سراح المعتقلين من تنظيم القاعدة".

وتأتي تصريحات الرئيس بعد أيام من لقاء في القاهرة جمع قيادات في المشترك بشخصيات معارضة تعيش في الخارج أبرزها علي ناصر محمد ومحمد علي أحمد.

ورد اللقاء المشترك أمس الأحد على تصريحات الرئيس للقناة الروسية، مستنكراً بشدة مفردات الإدانة والتخوين بحق المعتقلين السياسيين، التي وردت على لسانه.

وشدَّد على أن هؤلاء المعتقلين هم أبرياء تم اعتقالهم عشوائياً خلال اعتصامات سلمية احتجاجية في المحافظات الجنوبية، أو تم القبض عليهم من منازلهم أو مواقع عملهم أو من الطرقات أو من على وسائل المواصلات وبالبطائق الشخصية في العاصمة صنعاء وغيرها من محافظات الجمهورية على خلفية الحرب في صعدة.

وأشار البيان الصادر عن المجلس الأعلى للقاء المشترك إلى أن جميع هؤلاء المعتقلين مشمولون بالبيان الرئاسي الصادر عشية 22 مايو المنصرم، ووردت أسماؤهم في رسالة من وزير العدل إلى النائب العام، واتهم السلطة بالتراجع عن قرار الإفراج عنهم لاستخدامهم كورقة للمساومة السياسية.

ووصف تصريحات الرئيس بشأن الشروط الخفية للمعارضة، بأنها محاولة مفضوحة لخلط الأوراق، ولتشويه موقف المشترك المطالب بالإفراج عن المعتقلين على ذمة الحراك السلمي في الجنوب وحرب صعدة.

ووجه المشترك نقداً لاذعاً للسلطة التي تعيش "حالة احتضار استحضرت في تداعياتها قلقاً إقليمياً ودولياً متصاعداً مصحوباً بأساطيل وقوى بحرية (...) فالبوارج والمدمرات البحرية والغواصات وحاملات الطائرات تتوافد (...) إلى الشواطئ والجزر والمياه الإقليمية اليمنية".

ورأى أن هذه التطورات في خليج عدن والبحر العربي هي نتيجة منطقية لعجز وفشل السلطة عن النهوض بواجباتها الدستورية في حماية السيادة الوطنية.

المجلس الأعلى للمشترك أدان محاولة اغتيال القيادي الناصري عبدالرقيب القرشي في العاصمة صنعاء. وقال إن هذه المحاولة الغادرة والجبانة وقعت جوار الفندق الذي استضيف فيه القرشي من قبل السلطة.

ومعلوم أن عبدالرقيب القرشي عاد من دمشق قبل 4 أسابيع بعد 32 سنة

التتمة في الصفحة 4

حياة العبودية في اليمن:

شبح العودة يطارد من اعتقت رقابهم

■ العمقي: يوجد عبيد في محافظات أخرى غير حجة مثل حضرموت وشبوة ومأرب وأبين وصعدة وعمران والجوف

تفاصيل إحراق شاب في قسم شرطة الأحمر

برلمانيون يعتصمون في مقاعدهم ويضربون عن الطعام احتجاجاً على السلوك القمعي للراعي

المجلس الوطني للحراك يحمِّل تيار البيض مسؤولية العنف

مسلحون مجهولون يعطبون المحول الكهربائي في مدينة الحبيلين

حريق يلتهم كهرباء المكلا وسخط في عدن جراء الارتفاع الجنوني في فاتورة الكهرباء

خيم الظلام الدامس أمس على مدينة الحبيلين بردفان بعد أن أقدم مجهولون على إعطاب المحول الكهربائي الرئيسي الذي يزوِّد السكان بالكهرباء.

وقال مصدر محلي في ردفان إن عدداً من الأشخاص أطلقوا وابلاً من الرصاص على المحوِّل بعد مغرب أمس، ولاذوا بالفرار.

سكان المدينة التي شهدت مؤخراً اضطرابات وأعمال عنف وحملات أمنية، أمضوا ليل أمس في العتمة ولجأ بعضهم إلى أسطح المنازل أو إلى مناطق أخرى لمقاومة موجة الحر الشديد التي تشهدها المحافظة. وتوقع المصدر أن يستغرق إصلاح المحول عدة أيام.

إلى ذلك، شكا مواطنون في مدينة عدن من الارتفاع الحاد في تعرفة الكهرباء. وقالوا إن فواتير الكهرباء للشهر الماضي شهدت ارتفاعاً جنونياً يتجاوز الـ100٪.

وقالت مصادر محلية في عدن إن فواتير الكهرباء أججت السخط الشعبي في المدينة ما ينذر باندلاع احتجاجات شعبية.

وإلى ذلك، شب حريق في محطة الريان في الساعة الثانية والنصف من فجر أمس الأحد، تسبب في إحداث أضرار في مولدات المحطة، أدت إلى خروجها عن الجاهزية، الأمر الذي أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي، وتسبب في شلل تام للحركة في المدينة وضواحيها.

ونقلت مصادر لـ"نيوزيمن" أن الحريق الذي

التتمة في الصفحة 4

الضالع تشيع قتلى المواجهات والمجلس الوطني للحراك يحمل تيار البيض مسؤولية العنف

■ الضالع - فؤاد مسعد:

شيع الآلاف في الضالع، الأربعاء الفائت، 3 من قتلى المواجهات الأخيرة التي اندلعت في الأسبوعين الماضيين بين مسلحين ودوريات عسكرية وأمنية، وإلى جانبهم جثامين رمزية لاثنين من أبناء الصبيحة قتلا برصاص مسلحين صبيحة الأحد قبل الماضي في الشارع العام بمدينة الضالع، إثر اعتراض المسلحين للطقم العسكري الذي كان يقل عددا من الجنود في طريق عودتهم إلى أسرهم في الصبيحة.

ووفقا لمصادر محلية فقد مرت فعالية التشييع من دون مواجهات، باستثناء استهداف مبنى إدارة أمن المديرية بقنبلة رماها مجهول وأدت لإصابة 2 من الجنود جرى نقلهما إلى المستشفى للعلاج، بحسب ما ذكرت مصادر أمنية في الضالع.

وكان المشيعون رفعوا صور قتلى مواجهة الأحد، وهم: حمادة فضل غالب، عميد كردوم، غمدان الصبيحي، وفضل عرماس الصبيحي، إضافة لمحمد كباس الذي سقط بعد مواجهة بين الجيش ومسلحين كانوا يحاصرون مواقع عسكرية بجحاف منذ مطلع الشهر الفائت، حتى تمكنت حملة عسكرية من فك الحصار وإجبار العناصر المسلحة على مغادرة المداخل الرئيسية لمديرية جحاف.

وكانت الضالع شهدت تطورات لاحقة لما عرف بحادثة الاثنين التي تعرضت فيها عشرات المنازل في المدينة لقصف مدفعي خلف أكثر من 20 بين قتيل وجريح، وإثر ذلك توالت عمليات استهداف عناصر مسلحة لعدد من القيادات العسكرية والأمنية بالمحافظة، وتأتي في مقدمتها حادثة اعتراض المسلحين لطقم عسكري في منطقة حبيل جباري، التي أودت بحياة 4 أشخاص (2 من الجيش هما النقيب غمدان جهاد الصبيحي، والعميد فضل عرماس -ركن اتصالات أحد الألوية العسكرية بصعدة، و2 من العناصر المسلحة هما حمادة فضل وعميد كردوم)، إضافة لجرحى من الطرفين، وهي الحادثة التي أثارت الكثير من ردود الفعل المنددة بقتل المسافرين، خصوصا بعدما تأكد أن الجنود المستهدفين كانوا مسافرين إلى أسرهم وليسوا عناصر إمداد كما خيل لقيادة المجموعة المسلحة التي كانت حينها تفرض الحصار على موقع دار الحيد في مدينة الضالع، وقامت تلك العناصر بإطلاق النار على الطقم الذي كان يقل العسكريين المسافرين إلى أهاليهم في يافع والصبيحة، حسب ما أورد أحد الناجين بعد وقوع الحادثة.

من جهتها، قامت السلطة المحلية بالضالع في نفس يوم الحادثة، بتنظيم لقاء حضره المحافظ والوكلاء وبعض المشائخ ووسائل الإعلام بالمحافظة، وتحدث فيه العسكريون الناجون عما واجهوه من المسلحين الذين اعترضوهم بوابل من الرصاص، بحسب ما ذكر عبدالمجيد سالم اليافعي قائد معسكر طيبة في البقع بصعدة، الذي قال إنهم فوجئوا بمجموعة نصبوا لهم كمينا مسلحا وأمطروهم بوابل من الرصاص، مشيراً إلى محاولتهم الالتفاف من خلف دوريتهم العسكرية لحماية أنفسهم، غير أن تلك العناصر كانت أحكمت نصب الكمين وأطلقت عليهم الرصاص من اتجاه آخر، وأضاف: "كلما انسحبنا إلى خلف عمارة، تبعونا بإطلاق الرصاص".

كما أقيم في مديرية المضاربة بالصبيحة -محافظة لحج، مهرجان خطابي للتنديد بالحادثة، وقال ياسر اليماني وكيل المحافظة إن السلطة المحلية في لحج والضالع تتابع من وصفهم بالخارجين عن القانون، مؤكدا أنه سيتم القبض عليهم لينالوا جزاءهم الرادع، حسب تعبيره. وألقيت كلمات من قبل السلطة المحلية بالمديرية وأسر الشهداء استنكرت ما أطلقت عليها "المجزرة الدموية للانفصاليين الخارجين عن القانون الذين يريدون إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وتمزيق اليمن".

وفي ما يتعلق بالحراك الجنوبي فقد بادرت عناصره لاتهام طرف ثالث بتصفية الفريقين (الجنود والمسلحين) لكون الجميع جنوبيين، وفي سياق تأكيدهم على ذلك أعلنوا نصب مخيم عزاء لقتلى الطرفين وتنظيم فعالية تشييع واحدة في خطوة اعتبرها البعض هروبا من الإقرار بفداحة ما ارتكبه المسلحون من جريمة أودت بحياة الجنود المسافرين إضافة لاثنين من العناصر المسلحة التي تُتهم بالاعتداء على الطقم وأفراده.

وفي ردة فعل مغايرة لمألوف الخطاب الإعلامي لمكونات الحراك، سارع المجلس الوطني للتنديد بالحادثة وإدانة مرتكبيها والتعريض بمنافسه (مجلس الحراك السلمي) واتهامه بتبني العنف المسلح، عبر جناح عسكري، كما ورد في بيانه الذي صدر عقب الحادثة.

وقال المجلس الوطني الذي يتزعمه حسن باعوم، إنه يحمل مجلس الحراك السلمي وما سمي بجناحه العسكري المسؤولية الكاملة عن قتل الأبرياء. ونبه المجلس الذي يعد من أقدم فصائل الحراك وأكثرها تنظيما "من يقدم التمويل والتوجيه لهذه الأعمال الطائشة والفوضوية أنهم سيتحملون المسؤولية الكاملة عن مثل تلك الأعمال، مؤكدا الوقوف ضد محاولات تدمير نضال شعبنا السلمي وإقحامه في طريق الفوضى وارتكاب الجرائم التي لن تسقط بالتقادم على أي كان".

وفي البيان دعا المجلس الوطني "المكونات والشخصيات الجنوبية للوقوف على ما يجري والتحري من الممارسات التي يرتكبها مثل هؤلاء والعمل على صدها وردعها وعدم السماح لها بتهديد نضال شعبنا في مسيرته الظافرة والإضرار بها وحرفها عن خطها الواضح..".

وإثر ذلك تناقلت مواقع الكترونية تابعة لمجلس الحراك الذي يتزعمه البيض، تصريحا نُسب لرئيس المجلس الوطني حسن باعوم المتواجد خارج البلاد، ينفي فيه صدور البيان السابق المنسوب إلى مجلسه، فيما كانت قيادة المجلس الوطني استبقت مثل هذه المواقف قبل أكثر من عام، حين أقرت في اجتماع طارئ تكليف نائب رئيس المجلس أمين صالح، بمهام الرئيس باعوم حتى يعود من رحلة علاجه، وهو ما يخول القيادة المتواجدة بالداخل برئاسة القيادي أمين صالح وزملائه، حق إصدار مثل هذه البيانات المعبرة عن المجلس.

يذكر أن المجلس الوطني الذي يتبنى خطابا مناهضا للبيض ومجلسه، يتهم من قبل مجلس الحراك بإعاقة توحيد المكونات، على خلفية رفضه ما أسماه الدمج القسري في مايو 2009، بإشراف طارق الفضلي الذي أعلن حينها عن تشكيل "مجلس قيادة الثورة" في ما عرف بإعلان زنجبار، قبل أن يتراجع الفضلي عن هذه التسمية، ويطلق على المكون الجديد اسم "مجلس الحراك السلمي"، أواخر العام الفائت.

ولجنة التحقيق الرئاسية تنتظر نتائج اللجنة المحلية

وبالمقابل تراجع الحديث عن التحقيق في ما تعرضت له مدينة الضالع من قصف مطلع الشهر الماضي، بعدما عادت اللجنة الرئاسية إلى صنعاء بعد يومين من نزولها، والتأكيد أنها ستكتفي بما تخرج به اللجنة المحلية التي تواصل عملها في حصر المتضررين، وينتظر منها تقرير ما يلزم والرفع إلى قيادة السلطة المحلية بالمحافظة.

وبحسب أحد أعضاء اللجنة الرئاسية، فإن اللجنة بعد نزولها "وجدت لجنة محلية قد شكلت لذات القضية، برئاسة أمين عام المجلس المحلي، وتضم في عضويتها كل القوى والتنظيمات الموجودة في الضالع، وأنا معهم ممثلا للجنة الرئاسية المشكلة من مجلس الشورى".

وقال عضو اللجنة محمد إسماعيل في تصريحات صحفية، إنه حاليا في الضالع يتابع القضية كممثل للجنة الرئاسية المكلفة للتحقيق في الأحداث.

بعد اتفاقات بين حزبي المؤتمر والإصلاح على قوائم حزبية بحتة

نقابة المهندسين تقترع هيئتها التنفيذية اقتراعاً علنياً

تخللت عملية انتخاب الهيئة التنفيذية لنقابة المهندسين فرع صنعاء، الأربعاء الفائت، عدة خروقات، كان أبرزها اختراق اللائحة التنفيذية للنقابة والاقتراع بصورة علنية.

لم يتمكن الكثير من المهندسين من الانتخاب بحرية كاملة، إذ خضعوا للرقابة من قبل مدرائهم، واقترعوا أمام الجميع من قوائم تم الاتفاق عليها في وقت سابق.

قبيل أيام من انعقاد المؤتمر الثاني لنقابة المهندسين اليمنيين، كانت قيادات المؤتمر والإصلاح تبرم اتفاقات محاصصة على مواقع اللجنة التنفيذية في النقابة. لكن فئة المستقلين اعترضت على التقسيم والتمثيلات الحزبية داخل كيان نقابي يجب أن يكون مستقلاً.

ويوم انعقاد المؤتمر نزلت 3 قوائم متنافسة على الترشح، هي: قائمة التحديث التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام، قائمة التصحيح تتبع حزب الإصلاح، وقائمة تجمع "الاستقلالية والمهنية والتنوع" وتتبع قائمة المستقلين.

بعد مرور أكثر من عقد ونصف على غياب هيئتهم التنفيذية لفرع صنعاء، وتعثر عقد مؤتمرهم الأول في أبريل الماضي، انعقد الأسبوع الفائت بصنعاء المؤتمر العام الأول لنقابة المهندسين اليمنيين، وسط خلافات شديدة واتهامات للحزب الحاكم بالسعي لعرقلة إقامة المؤتمر.

قبل البدء في عملية الاقتراع، أثيرت العديد من الخلافات. وعندما وصل عدد الحاضرين إلى 1350 عضواً من أصل 2300 عضو، أعلن بدء العملية، وأعلنت أسماء المرشحين وأسماء لجنة النظام ولجان الصناديق ولجان الفرز.

وبحسب أحد أعضاء الجمعية العمومية للنقابة، فإن إعلان مقترحين تسببا في العديد من الإشكالات بين أعضاء الجمعية ومواجهات بين أنصار القوائم المتنافسة على الترشح. يدعو المقترح الأول، المقدم من قائمة التحديث، إلى التصويت على القائمة كاملة بما فيها رئيس الهيئة التنفيذية وأعضاء الهيئة التنفيذية و180مندوبا في القائمة للمؤتمر العام لنقابة المهندسين.

لم يجد المقترح قبولاً لدى أنصار القوائم الأخرى، فهذا يعتبر مناقضاً لمحاضر الاتفاق التي تم بموجبها حشد الأحزاب، الذي ينص على أن يترك المجال للمهندس لاختيار من يريد بالاسم أو بالرقم، وهو ما اعتبره بيان صادر عن المؤتمر بأنه يحتاج لأكثر من 20 ساعة متواصلة للتصويت وأكثر من أسبوع لعملية الفرز. قبلت به قائمة التصحيح لاحقاً.

واشترط المقترح الثاني أن تنفذ عملية الاقتراع بصورة سرية وفردية، فيمنح المقترع 3 بطائق ترشيح: واحدة لانتخاب رئيس الهيئة التنفيذية، وثانية لانتخاب أعضاء الهيئة الـ10، وثالثة لاختيار أكثر من 193 مندوبا للفرع لدى مؤتمر نقابة المهندسين العام، حيث يتوجب على الناخب كتابة أسماء أو أرقام المرشحين على جميع البطائق.

وبمبرر أن عملية الاقتراع كما في المقترح الثاني ستستغرق وقتاً طويلاً، فقد تم الاتفاق بين قائمتي الإصلاح والمؤتمر على أن تكون عملية الاقتراع بالطريقة التي اقترحتها قائمة التحديث.

وقد تمت عملية الاقتراع بشكل علني أمام المدراء والمسؤولين، ما جعل أعضاء الجمعية العمومية، خاصة الموظفين، وهم غالبية، خاضعين للرقابة من مدرائهم ومسؤوليهم، ما يفقد العملية الانتخابية روحها وهدفها في اختيار الأفراد الجديرين بالقيام بالعمل النقابي المنشود.

مواطنون يقطعون الطريق بعدن احتجاجا على انقطاع المياه

■ "النداء" - عدن:

تظاهر عشرات المواطنين في عدن، أمس الأول السبت، احتجاجا على انقطاع المياه عن المنازل لعدة أيام في معظم أحياء المدينة، كما قام بعض المحتجين بإشعال إطارات السيارات وقطع الطريق بالأحجار في بعض شوارع المدينة، خصوصا في الشارع الرئيس بالمعلا التي قال الأهالي إن فترة انقطاع الماء عن المنازل بلغت 3 أيام متواصلة، وهو ما جعل المواطنين يقومون بقطع الطريق لما يقارب الساعة، قبل أن تفرقهم قوات أمنية.

وكانت عدن شهدت الأسبوع الماضي انقطاعات متكررة للمياه، شملت مديريات المعلا وكريتر وخور مكسر والتواهي، مقابل استقرار الوضع في دار سعد والشيخ والمنصورة.

ويقول مواطنون إن إدارة المياه تعمل على توزيع الانقطاعات بين أحياء المدينة، بينما تبرر مصادر في مؤسسة المياه الانقطاعات بخضوع بعض محطاتها للإصلاح.

وتقول مصادر محلية إن انقطاع الماء يتركز في الأحياء ذات المباني المرتفعة التي اضطر سكانها لشراء مولدات كهربائية (دينامومات) لرفع الماء إلى الطوابق العليا.

وأفاد "النداء" مواطنون في مديرية الشيخ عثمان بأنهم يتعرضون لانقطاع المياه منذ أكثر من شهر، بينما تشهد المديرية استقرارا نسبيا هذه الأيام، وهو ذات الأمر الذي أكده مواطنون في مديريتي دار سعد والمنصورة المجاورتين لمديرية الشيخ.

يذكر أن عدن كانت شهدت قبل نحو عام أزمة خانقة في مياه الشرب خرج إثرها مئات المواطنين المحتجين، وسقط فيها قتيل وبعض الجرحى برصاص الأمن الذين باشروا تفريق إحدى المسيرات الاحتجاجية في أغسطس الماضي.

ومطلع العام الجاري بدأت بعض حلول للمشكلة من خلال حفر عدة آبار جديدة كانت السلطة المحلية وعدت بها منتصف العام الفائت.

معتقل يروي تفاصيل الإجهاز على حياته

أقارب القتيل درويش يتهمون الأمن بتعذيبه ومشترك عدن يدعو السلطة لتشكيل لجنة تحقيق في أسباب الوفاة

● درويش

■ "النداء" - عدن

قررت أسرة القتيل أحمد درويش تشييع جثمانه بعد غد الأربعاء الذي يصادف 7/7، وهو اليوم الذي اعتادت مكونات الحراك الجنوبي على إحيائه بفعاليات احتجاجية تندد بالسلطة وتطالب بالانفصال. وكان درويش توفي في سجن البحث الجنائي بخور مكسر بعد يوم واحد من اعتقاله مع عشرات المواطنين على خلفية الهجوم الذي تعرض له مقر الأمن السياسي بالتواهي صبيحة السبت 19 يونيو الماضي، حيث قام الأمن بحملة مداهمات واعتقالات في عدد من أحياء خور مكسر. وشملت الاعتقالات العشرات من الشباب، وذلك بحجة البحث عن مطلوبين أمنيا، بينما ينفي المواطنون أية علاقة تربط المعتقلين بتنظيم القاعدة، أو أن يكونوا قد قاموا بأعمال مخالفة للقانون.

وأدت تلك الحملة لاحتجاجات واسعة من قبل المواطنين الذين تجمعوا بعد تنفيذ الأمن للاعتقالات، وقاموا بقطع الطريق العام في حي السعادة بخور مكسر، إلا أن خبر وفاة أحمد درويش في السجن بصورة مفاجئة (بعد ظهر الجمعة)، ألهب مشاعر الغضب لدى أبناء حي السعادة والأحياء المجاورة، حيث شرعوا في قطع الطريق العام، مما أدى لاحتدام الموقف وتطور لاحقا لمواجهات عنيفة بين الأمن ومسلحين استمرت عدة ساعات، قبل أن يتدخل وجهاء وشخصيات اجتماعية لاحتواء الموقف.

ومن جهتها، قامت أسرة القتيل بنصب خيمة عزاء لاستقبال المعزين والمتضامنين، كما رفضت الأسرة استلام مبالغ مالية كان المحافظ عدنان الجفري عرضها عليهم، وأصرت الأسرة على المطالبة بلجنة تحقيق في وفاة ابنها البالغ من العمر 26 عاما. وقد توافد مئات المتضامنين إلى خيمة العزاء التي أقيمت في حي السعادة بخور مكسر، معبرين عن تضامنهم مع أسرة القتيل، ومطالبين بتحقيق جدي في القضية.

وقال لـ"النداء" أحد المعتقلين إنهم بعد ساعات من اعتقالهم طلبوا من جنود السجن أن يعطوهم ماء للشرب، وهو ما رفضه الجنود وإدارة السجن، وأضاف: بعدها فوجئنا بمجموعة من الجنود يأتون لانتزاع أحمد درويش (المتوفى) واقتادوه لزنزانة انفرادية مجاورة، وهناك باشروا تكبيله وتعذيبه مستخدمين آلات حادة، بينما كنا نسمع صراخه واستغاثاته وهو يطالبهم بشربة ماء وهم لا يكفون عن تعذيبه بقسوة، وكانوا يسمعون أحد ضباط السجن يصرخ في الجنود كي يواصلوا تعذيبه.

وقال الشاب "ع.ح.م" إن أحمد درويش عاد إليهم منتصف الليل وهو يعاني من شلل نصفي جراء تعرضه للتعذيب.

أخوه أنور زاره صباح اليوم التالي (الجمعة) ففوجئ أن شقيقه لم يعد قادرا على الحركة، وحين سأله عما إذا كان تعرض للتعذيب أخبره أنه تعرض لتعذيب استمر لعدة ساعات أثناء الليل، وقال لشقيقه وبقية المعتقلين إنهم حقنوه بإبرة جعلته يتقيأ دما وتظهر على فمه رغوة صفراء، بحسب ما ذكر المعتقل الذي كان يرافقه حتى الساعات الأخيرة من حياته، ويضيف قائلا: وعندما لاحظنا تدهور حالته الصحية بشكل مفاجئ كررنا على إدارة السجن طلب نقله للعلاج، إلا أن إدارة السجن رفضت ذلك رفضا قاطعا، حتى فوجئنا بعد ذلك بما يقارب ساعتين بوفاته.

وكانت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية قالت إنها تلقت شكوى من أسرة القتيل الدرويش تفيد بأنه اعتقل دون أمر قضائي أو أي استدعاء مسبق، وأنه تم التحقيق معه من قبل أجهزة الأمن باستخدام أبشع أنواع التعذيب، حسبما ذكر بلاغ المنظمة، إضافة إلى ما ذكر شقيق القتيل أنه تم حقنه بحقنة سامة حسب قوله.

إلى ذلك، أفرجت الأجهزة الأمنية بعدن عن جميع المعتقلين ممن كانت وصفتهم بالمطلوبين، وقالت مصادر مؤكدة إن أمن عدن أفرج مساء أمس الأول عن آخر دفعة من المعتقلين على ذمة الأحداث الأخيرة، فيما كان عدد من المعتقلين قد أطلق سراحهم فور وفاة درويش، وأطلق سراح آخرين في اليوم الثاني، وبخروج وائل ميسري وعبدالله حسن ميسري يكون قد تم الإفراج عن جميع المعتقلين.

وإزاء اتهام أقارب القتيل لأمن عدن بتعذيب ابنهم حتى الموت فإن الأمن اكتفى بالقول إن درويش توفي بسبب إصابته بمرض الربو.

وبخصوص التطورات الأخيرة التي شهدتها عدن، فقد عبرت لجنة الحوار الوطني وأحزاب اللقاء المشترك في عدن عن انزعاجها لتسارع وتيرة الأحداث في مدينة عدن، وبصورة قالت إنها تدعو إلى القلق على أمن ومستقبل هذه المدينة كعاصمة اقتصادية وتجارية ومنطقة حرة تنتظر احتضان خليجي 20.

واستنكرت في بيان مشترك ما وصفته بالأسلوب التعسفي الاستفزازي الذي قالت إن أجهزة الأمن سلكته في إدارتها للأزمة وقمعها للمواطنين. كما دعت رئيس وأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة للقيام بواجبهم وتشكيل لجنة تحقيق محايدة وبمشاركة أحزاب اللقاء المشترك ومنظمات المجتمع المدني للتحقيق في الأحداث التي شهدتها مديرية خور مكسر، وكذا تشكيل لجنة طبية مختصة تحظى بموافقة وقبول أولياء دم المعتقل المتوفى "أحمد درويش".

وحمل مشترك عدن السلطة مسؤولية حرمان عدن من استضافة خليجي 20، وقال إن مؤامرات في الخفاء لهذا الحرمان بدت تتكشف حلقاتها بدءا بالحملة العسكرية التي شنتها السلطة على منزل ومقر صحيفة "الأيام"، بما فيها أطفال ونساء متضامنين مع الصحيفة، وبمختلف أنواع الأسلحة، واعتقال هشام باشراحيل ونجليه هاني ومحمد والمتضامنين، وما تلى ذلك من استخدام للقوة المفرطة لقمع كافة الفعاليات السلمية الاحتجاجية على هذه الحملة، وعلى تردي الخدمات الأساسية في المحافظة كانقطاع خدمات الكهرباء والمياه، وما نتج عنها من حالات قتل خارج القانون طالت عددا من المواطنين.

وأكد البيان تضامن المشترك ولجنة الحوار مع حق المواطنين في الاعتصامات والاحتجاجات السلمية ومساندتهما لصحيفة "الأيام"، مطالبا السلطة بصرف جواز سفر لهشام باشراحيل والسماح له بالسفر للعلاج في الخارج.

وقال البيان "إن محاصرة الأجهزة الأمنية حي السعادة في مديرية خور مكسر بالأطقم العسكرية والأسلحة الثقيلة ومداهمة المنازل واعتقال عشرات المواطنين أظهر عجز وتخبط هذه الأجهزة في صورة مفضوحة، ناشرة الرعب والهلع في صدور الأطفال والنساء وكبار السن، مسببة القلق لطلاب الثانوية العامة من البنين والبنات".

اعتبر شراء اليمن أسلحة من روسيا موجهة ضدهم

ممثل الحوثيين بسفيان: البنود الستة قد ألغيت باتفاق شمل 22 نقطة

■ "نيوزيمن":

اتهم الحوثيون السلطة بالتمهيد لحرب سابعة من خلال قيامها بالتصعيد الميداني وشراء الأسلحة وحملة الاعتقالات التي تشنها في صفوف أنصارهم.

وقال أبو مالك وهو ممثل الحوثيين بسفيان المفوض بالتصريح من قبل المكتب الإعلامي للحوثي، إن قيام السلطة بشراء صفقة أسلحة روسية دليل على عزمها خوض حرب سابعة، متهما السلطة بمحاولة التملص من الاتفاقات الموقعة معها، من خلال اتهاماتها بخروق الاتفاق وغيرها.

وأكد أبو مالك في تصريحه لـ"نيوزيمن" أن الاتفاق الأخير مع السلطة والذي شمل 22 بندا جديدا، قد ألغى اتفاق البنود الستة، مشيرا إلى أن بندين تم الاتفاق عليهما، ومن تلك البنود أن يقوم الحوثيون بتسليم المعدات، بالتزامن مع إطلاق المعتقلين، وهو البند الرابع عشر من الاتفاق الجديد.

وقال إن السلطة التزمت بتنفيذ مطالبهم المشروعة منذ وقف إطلاق النار، لكنها لم تنفذ أي مطالب من مطالبهم التي كفلها الدستور والقانون.

وكان مصدر في اللجان الوطنية المشرفة على تنفيذ النقاط الست في محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان بمحافظة عمران، دعا العناصر الحوثية إلى عدم التسويف والالتزام التام بالنقاط الست وآليتها التنفيذية وكل ما تم الاتفاق عليه مع اللجان الوطنية بما في ذلك البرامج الزمنية، وتمكين اللجان الميدانية التي تم تشكيلها من إنجاز مهامها دون عراقيل.

اللجنة الأمنية: الحوثيون اخترقوا وقف إطلاق النار بخط صعدة - سفيان

قال مصدر مسؤول في اللجنة الأمنية العليا إن العناصر الحوثية اخترقت صباح أمس الأحد، وقف إطلاق النار في خط صعدة –سفيان. وقال إن تلك العناصر خرقت وقف إطلاق النار وقامت بقطع الطرق والاعتداء على المواطنين.

وحمل المصدر تلك العناصر مسؤولية هذا الخرق وما يترتب عليه من نتائج. مشيرا إلى أن تلك العناصر تعمل على ممارسة الخروقات المتكررة والتنصل من التزاماتها في تنفيذ النقاط الست وآليتها التنفيذية وفقا لقرار وقف العمليات العسكرية.

قبل يومين جدد مطالبته لحمير الأحمر بالسماح له بزيارة السجون فردّ عليه: "مش أنت وزير الداخلية حتى يسمح لك بزيارة السجون"

حاشد يعلن إضرابه عن الطعام واعتصامه في مقعده في البرلمان ونواب ينضمون إليه اليوم، ومواطنون يشدون أزره من البوابة

من المتوقع أن ينضم عدد من أعضاء البرلمان، اليوم الاثنين، للاعتصام والتضامن، مع النائب المستقل أحمد سيف حاشد، الذي ينفذ منذ البارحة إضراباً مفتوحاً عن الطعام على مقعده داخل قاعة مجلس النواب. واحتجاجاً على السياسة القمعية والترحيلية التي تنتهجها هيئة رئاسة المجلس في تمييع واستبعاد طلباتهم في استجواب الوزراء، بشأن قضايا أمنية هامة، كما يعتزم عدد من الأهالي التضامن معه خارج البرلمان والاعتصام أمام بوابته.

وقال حاشد لـ"النداء" إنه سيواصل إضرابه عن الطعام والاعتصام داخل قاعة البرلمان حتى يتم تنفيذ طلباته التي تقدم بها إلى رئيس المجلس يحيى الراعي منتصف أبريل الماضي. ولفت إلى أن إضرابه جاء نتيجة "لمصادرة حقوقه الدستورية والبرلمانية من قبل رئاسة المجلس وتهميش دوره الرقابي والتعامل معه كفرد في معسكر للجيش لا كنائب برلماني، مثله مثل رئيس المجلس".

وأشار حاشد، وهو يعتصم للمرة الثانية، إلى أن أسباب احتجاجه وإضرابه عن الطعام هذه المرة هي نفس الأسباب التي سبق أن اعتصم وأضرب عن الطعام بسببها في المرة السابقة، وتتمثل في: منعه من ممارسة حقه الرقابي بزيارة السجون، خاصة سجن الأمن السياسي، ومصادرة حقه في استجواب وزراء، على خلفية حادثة أبناء القبيطة، علاوة على صمت هيئة الرئاسة حيال انتهاك حصانته من قبل النيابة الجزائية المتخصصة، التي يقول إنها "وجهت جهاز الأمن القومي بالتجسس عليه"، مؤكداً أنه سبق أن طالب المجلس بها مراراً وتكراراً.

في 14 أبريل الماضي، أقر مجلس النواب الاستجواب المقدم من حاشد، بعد اعتصام الأخير وإضرابه عن الطعام 24 ساعة. وفي بداية الفترة البرلمانية التالية، نزل استجواب حاشد بعد استبعاد اسمه، وذيل في نهاية جدول أعمال الدورة، ولم يحدد موعداً للبدء في إجراءات الاستجواب. وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس البدء بإجراءات الاستجواب خلال 7 أيام من تقديمه. وفي بداية الدورة البرلمانية الحالية وجد حاشد أن الاستجواب الذي أقر في الجدول للفترة الماضية قد استبعد من جدول أعمال الفترة البرلمانية الحالية، وبعد اعتراضه في جلسة السبت، أدرج، لكن في نهاية الجدول، ودون أن يحدد بموعد محدد، رغم أنه قد مرت عليه فترة شهرين ونصف، بينما تحدد اللائحة موعد الاستجواب بـ7 أيام على تقديمه.

حاشد، وهو الذي تبنى قضية مقتل 4 من أبناء القبيطة في البرلمان، وسبق أن عمل على جمع توقيعات لـ50 برلمانيا، يطالبون بسرعة استدعاء نائب رئيس الوزراء اللواء رشاد العليمي ووزير الداخلية العميد مطهر المصري، علّق في وقت سابق، على إسقاط اسمه من الاستجواب للعليمي والمصري "أنه ردة فعل من الراعي على اعتصامه وإجبار المجلس على القبول باستجوابه القانوني، لكن المهم هو قبول الاستجواب، ولا يهمني وجود اسمي رغم أنه حق لي".

ويطالب الاستجواب بمحاسبة العليمي والمصري حيال تقاعس الأجهزة الأمنية عن القيام بواجبها في القبض على المتهمين بقتل 3 من مواطني دائرته الانتخابية في منطقة العسكرية، وكذا المتهمين بقتل رابع في فعالية سلمية في منطقة العند على خلفية قضية مقتل الثلاثة في العسكرية، وقتل خامس في طور الباحة، بمحافظة لحج، جنوبي اليمن، العام المنصرم.

وفي جلسة السبت جدد أحمد سيف حاشد، وهو عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، مطالبته نائب رئيس المجلس حمير الأحمر بالسماح له بزيارة السجون "للتحري عن صحة المعلومات التي وصلته بوجود معتقلين لدى الأمن السياسي تمتد فترات اعتقالهم إلى 10 سنوات، دون تقديمهم للمحاكمة، وتستمر في اعتقالهم بصورة مخالفة للقانون". لكن حمير الأحمر ردّ عليه: "مش أنت وزير الداخلية حتى يسمح لك بزيارة السجون".

ويتوقع برلمانيون أن تشهد قاعة البرلمان اليوم، سخطاً عالياً، على هيئة الرئاسة، وأن ينضم العديد من النواب الأكفاء إلى جانب حاشد ليعبروا عن موقفهم بقوة.

الفساد يستولي على مشروع استثماري في الجراحي ويعطل قرارات السلطات الثلاث وتوجيهات رجل الدولة الأول

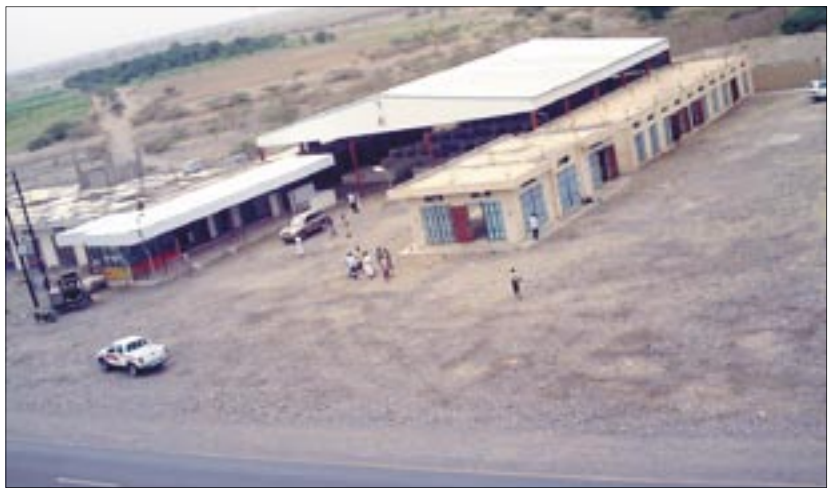

قد لا يعدم المرء دليلا لبرهنة ما يُرتكب في محافظة الحديدة السمراء خصوصا من مظالم مُظلمة وفساد فاحش بحق الوطن والمواطن، فذاك المبتغى السهل والوفير لمن أراد ذلك. وفي قضية المستثمر علي محمد قيس بموضوعها الأليم وتفاصيلها غزيرة الشكوى وأمدها الطويل، يبرز أحد تلك الأدلة الساطعة والشواهد الساخنة لتأكيد حالة التردي في أجهزة الحكم في الحديدة، وانحطاط السلطة المحلية فيها وهي توظف مسؤوليتها الخدمية في ظلم الناس وقهرهم، وصلاحياتها الممنوحة في خلق بيئة طاردة للاستثمار وحاضنة للأذى والفيد والفساد.

تعود قضية المستثمر قيس إلى 2001 حينما قرر في لحظة بريئة القيام بالاستثمار في بلده ظنا منه أنه سيكون في مأمن وفي حالة رعاية ودعم وتشجيع من الدولة، متكئاً على خطابات رسمية عليا ودنيا لم يتوقف زعيقها ودوشتها عن التغني بالاستثمار بسخاء والإعلان صراحة ووقاحة عن دعم الحكومة لهذا القطاع الحيوي وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين، فيما الواقع ينضح بعكس ذلك تماما.

وبحسب ملف القضية المتضمن مجموعة من الوثائق والشكاوى والتوجيهات، تحتفظ الصحيفة بنسخة من الملف، فإن عقدا مستوفيا كافة أركانه وشروطه القانونية أبرم بتاريخ 12 نوفمبر 2001 بين المجلس المحلي بمديرية الجراحي محافظة الحديدة كطرف أول والمؤسسة الوطنية للثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية ممثلة بمديرها العام علي محمد قيس كطرف ثان.

الاتفاق المعمد من قيادة المحافظة والمصادق عليه من المحكمة التجارية، نص على: أن يقوم الطرف الثاني (المؤسسة) ببناء وإنشاء سوق مركزي شامل بمدينة الجراحي يستوعب بائعي القات والخضروات والفواكه واللحوم والأسماك والثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية وأصحاب المفارش، وذلك على أرض كافية لاستيعاب تلك الفئات المذكورة، يلتزم الطرف الثاني بتوفيرها من أملاكه، وذلك من أجل أن يلبي هذا السوق خدمة المواطنين وحركة البيع والشراء وحل مشكلة الاختناقات المرورية في الخط العام (الحديدة -تعز) المسببة للكثير من الحوادث. فيما يلتزم الطرف الثاني وفقا للعقد بتشغيل السوق بنقل الباعة من الشارع العام وجنبات حرم الطريق إلى السوق، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمر وفقا لقانون الاستثمار، وكذا عدم منح تراخيص إقامة مشاريع مماثلة أو مشابهة في المنطقة كونها لا تتحمل أكثر من سوق واحد، بالإضافة إلى التزامات أخرى ثانوية.

نفذ الطرف الثاني (قيس) كل ما تضمنته بنود العقد، بإنجاز المشروع وفقا لما هو محدد بالعقد وافتتاحه رسميا بتاريخ 2003/8/7 من قبل وزير الصحة ومحافظ الحديدة حينها محمد صالح شملان، بينما تنصل الطرف الأول من تنفيذ التزاماته المنصوص عليها بالعقد، وتشغيل السوق لصالح المجلس المحلي بالمديرية وحرمان المستثمر من الانتفاع بمشروعه الذي أنفق عليه حتى الآن كما يفيد في شكواه ما يقارب المليار ريال، بعد أن قام المجلس المحلي بتحصيل إيجارات السوق لصالحه.

لجأ المستثمر إلى المحكمة التجارية بالحديدة، فأصدرت قراراً في 15 سبتمبر 2003 يلزم الطرف الأول بتنفيذ ما نص عليه العقد، إلا أنه رفض ذلك، فأصدرت المحكمة قرارا جبريا في 2004/4/14، بدفع إيجارات السوق للمستثمر من إيرادات المجلس المحلي حتى يقوم بتنفيذ التزاماته المنصوص عليها في العقد، ولم يتم تنفيذ القرار.

اتجه قيس إلى الشكوى لدى السلطات العليا الثلاث وخرج منها بتوجيهات تخاطب الجهات المعنية في الحكومة التقيد بأحكام القانون وتنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الابتدائية التجارية والتشديد على أن أي تأخير في التنفيذ سيترتب عليه تحمل المجلس المحلي التزامات كثيرة هم في غنى عنها.

تقدم علي محمد قيس بعد ذلك بتظلمات إلى رئيس الجمهورية وخرج منه بـ3 توجيهات كلها تلزم السلطة المحلية بمحافظة الحديدة ومديرية الجراحي بدفع قيمة السوق المملوك له وخسائره التي لحقت به جراء متابعة الجهات المختصة لتنفيذ العقد. لكن دون طائل.

وتتهم الشكاوى والتظلمات قيادة محافظة الحديدة ومدير عام مديرية الجراحي بإعاقة تنفيذ العقد والقرار القضائي وتوجيهات قيادات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحرمان الرجل من حقوقه المستولى عليها والتصرف بها لصالح شخصيات قيادية في المحافظة والمديرية.

10 سنوات تقريبا أخذت هذه القضية وما يزال الحق لم يصل أصحابه، والعدالة مؤجلة، وحالة الإنصاف لم يصل إليها الرجل بعد.

«المرجع» والمثقف، الدولة والثورة... (بقية)

تصديه للمرجعية تجديداً في أسس المرجعية الشيعية فحسب، بل وضع برنامج نظري وإصلاحي موضع السلطة وموضع الحكم والتنفيذ، جرت المرجعية الفضل الإلهية في مؤسساتها وإداراتها وأنظمتها على مثال دولة عصرية، فيما كانت فتاوى السيد المتعددة تضع البيان النظري الثوري للسيد الصدر والدعوة الإصلاحية للسيد الأمين لا موضع البرمجة والتنفيذ التدريجي بحسب رؤية السيد فحسب، بل موضع الفتوى والتشريع، أي الترسيخ الفقهي والقانوني للخطوات الإصلاحية. كان البيان النظري يتحول أيضاً من هذه الناحية إلى سلطة ودستور، تعددت الخطوات والفتاوى (بحسب الاسم الفقهي لها) وتفاوتت من التصدي، الذي يتابع حركة السيد الأمين، للتشيع الشعبي والمشهدية الفجائعية الشيعية، الى تثبيت العلم والعقل في وجه الموروث والعرف مثل ثبوت رؤية هلال رمضان عن طريق المراصد الفلكية، ومنها مراجعة الرواية التاريخية من موقع تضييق الفجوة المذهبية كاستهجانه لرواية الاعتداء على فاطمة الزهراء بنت النبي في سياق منازعات على إرث الرسول وعلى الخلافة، ومنها ما هو نقد لعقلية القبيلة المستترة بالدين كتنديده بجريمة الشرف.

لا نستطيع أن نجد في هذه الخطوات والفتاوى سوى سياسة تدريجية، انه فن السلطة والحكم، فالمرجعية التي هي سلطة بكل المعاني تتصرف بحساب وبعقل تكتيكي وبتدرج. خطوات لا شك انها متفاوتة وأولية، بعضها في تحديه واستفزازه لتراث موصول كرؤية الهلال، وبعضها ذو أفق راديكالي كتنديده بجريمة الشرف، أما المراجعة التاريخية فلا تقوم فقط بوازع ديني في ثقافتنا التي ينقصها بحق النقد التاريخي وأدواته الكتبية والاركيولوجية.

يمكننا القول مع ذلك أن خطوات أولية أثارت عند كل واحدة منها صداما وممانعة كبيرين وصاخبين، فهذا طريق شاق وطويل ولا بد من صراع قاس عند كل عطفة وعند كل تعديل، ولا يمكن لهذا إلا أن يكون حفر الجبل بإبرة، وبالوسع أن نفهم من ذلك صعوبة الإصلاح الديني وخيباته.

كان السيد في الدولة والثورة وليسا دائما واحداً. فالاصلاح والنقد العقلي والتصدي للدين الشعبي وللمشهدية الفجائعية ليست بالضرورة طريق الثورة، التي تقدم السياسة على الاجتماع وتستثمر الدين الشعبي وتخاطب الغريزة الجماهيرية وتستنفر روح التقاليد والموروث.. فضلا عن نزوعها الدوغماتيكي وجحودها العقائدي.

كان دأب السيد فضل الله تحويل الإصلاح الأميني والثورة الصدرية الى خطوات برنامجية، إلى تشريع وقانون، أي الى سلطة. لكن أمراً كهذا يحتاج الى سياسة والسيد فضل الله كان بذلك صاحب سياسة محسوبة. كان يفاجئ في خطبه بلغة تصدر عن السياسة أكثر مما تصدر عن الفقه. ويفاجئ بعقل تكتيكي، في هذا وذلك كان هناك من يجد له نسبا لينينياً، والأرجح أن المرجعية تستوجب سلوك دولة وتستوجب عقلا تكتيكيا. وقد عانى السيد كثيراً لتجديدات أولية لم يكن ليعانيها، لولا انه لا يقترحها للنقاش فحسب بل يريد أن يحولها إلى ممارسة وتقليد جامعين وإلى تعليم ديني. لولا المرجعية لكان التأكيد ذهب أبعد، غيره لا يجدون عنتاً في أن يطرحوا على النقاش مسألة كالعلمانية ولها ممارستها الألفية وأصلها التاريخي في التراث الشيعي. هذه واحدة من مسائل كبرى كثيرة، فالذي يتصدى للمرجعية ويتصدى للدولة والثورة لا يحمل فحسب ثلاث كرات في يد واحدة، بل يدخل في ازدواج وأحيانا في تناقض لا فكاك منهما، والارجح ان السيد ساس الثلاث بقوة ومثابرة متحملا بصبر، لكن ايضا بحنكة ودراية وسياسة وتكتيك، ما يجر عليه تنازعها وتجاذبها واتفاقها واختلافها.

كان من ميزات السيد انه شاعر رومنطيقي، بدأ شاعراً ولم ينكر الشعر وهو في عز مرجعيته بل صدر له قبيل وفاته ديوان جديد يمارس فيه هذه المرة وهو العمودي الاصيل قصيدة التفعيلة، وهذا لمن لا يعرفون تاريخ المرجعية تحد حقيقي. هذه اذا جمعت الى ميزات اخرى من نوعها، استقلاله وترفعه وثقافته، نفهم منها ان الرجل كان استثناء بحق، لكن تحدي رجل بهذه الخصوصية لمنصب قانوني ونظامي كالمرجعية يجعلنا نشعر ونأمل انه لن يكون الاول والوحيد.

لدى مقابلتي للسيد، سألته اذا كان لا يخشى من ان يتحول النظام الديني على غرار الانظمة الشيوعية الى جمود عقلي وفكري. لم يجب السيد بلا ونعم فهذه تقريبا مشكلته، ان يتحول النقد الى حكم وأن يبقى الحكم نقديا، لكن هذه ليست فقط مشكلته وحده انها تقريبا مشكلة المثقفين العضويين كما يسميهم غرامشي، لأننا اذا ابتعدنا قليلا عن المواصفات والمنصب والمسؤولية وجدنا أن السيد فضل الله، على طريقته، واحد من المثقفين وسيرته من سيرتهم وهي سيرة لم تخل في يوم، لدى الجميع، من المرارات.

إعلان

عن وظيفة شاغرة

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن وظيفة شاغرة في برنامج "الحماية القانونية للنساء والأطفال ضحايا العنف":

- مسؤول/ة الدراسات والتدريب على أن تتوافر الشروط التالية:
- خبرة في مجال حقوق الإنسان والعمل في منظمات المجتمع المدني.
- إجادة اللغة العربية واللغة الإنجليزية كتابة وتحدثاً.
- قدرة على المتابعة والاتصال.
- خبرة في بناء القدرات والتدريب.
- القدرة على الإعداد والتنسيق للفعاليات والسفريات.
- خبرة في استخدام برامج الكمبيوتر.

يرجى من المتقدمين/ات تسليم السير الذاتية مع صور الوثائق (شهادات، تدريب، إخلاء طرف من مكان العمل السابق) إلى عنوان المنتدى في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ نشر الإعلان.

مبنى رقم 24 مقابل مبنى مشروع الأشغال العامة (كلية المجتمع سابقاً)
شارع 15 تقاطع شارع 34 المتفرع من شارع 20 – صنعاء
تلفون: (1211937 + 967) فاكس: (1212432 + 967)
بريد الإلكتروني : (saf@y.net.ye) صندوق البريد: (14446).

المشترك...

من العيش في المنفى جراء الأحداث التي وقعت مطلع عام 1978 في الحجرية -تعز، جراء ما تصفه السلطة بـ"تمرد الرائد عبدالله عبد العالم" قائد المظلات حينها.

وجرت محاكمة غيابية لعبدالله عبدالعالم وعبدالرقيب القرشي وعدد من رفاقه وأشخاص آخرين، وصدرت أحكام بحقهم تتراوح بين الإعدام والسجن.

محاولة الاغتيال التي حدثت بعد أيام من عودة القرشي بعد تلقيه ضمانات من الرئيس صالح، أدت إلى إصابته برصاصة في رأسه. وحسب أحد أبنائه فإن حالته حرجة جداً.

بيان المجلس الأعلى للمشترك الذي صدر عقب اجتماع للمجلس نهار السبت الماضي، دعا إلى إنهاء حالة "الإقامة الجبرية" المفروضة على رئيس تحرير "الأيام" هشام باشراحيل وأفراد أسرته، وتمكينه من مغادرة اليمن للعلاج في الخارج.

وحمَّل السلطة المسؤولية عن أية مضاعفات أو مخاطر تعرض حياته وسلامته الشخصية للخطر.

وبشأن التطورات في صعدة وحرف سفيان، أعرب المشترك عن قلقه الشديد لتجدد الاشتباكات والأعمال الانتقامية، ودعا المواطنين وكافة الأطراف المتنازعة إلى النأي بأنفسهم عن المخططات المشبوهة للزج بهم في أتون حروب ومواجهات عسكرية عبثية لا تخدم سوى أمراء وتجار الحروب.

على صعيد آخر، تلوح نُذُر بنشوب جولة سابعة من الحرب في صعدة وعمران. وشهدت الأيام الماضية تصعيداً ميدانياً خطيراً في حرف سفيان ما أدى إلى قطع الطريق إلى محافظة صعدة.

واتهم مصدر أمني أمس الحوثيين بعدم الالتزام بتنفيذ شروط وقف الحرب، فيما حمل ناطق باسم الحوثيين الرئيس صالح المسؤولية المباشرة عن تجدد المعارك. (تفاصيل ص3).

حريق...

نشب في المولد رقم 6 وامتدادات ألسنة اللهب داخل المحطة، حدث بعد تداخل تيار كهربائي للمحطة التابعة لرجل الأعمال عبدالرحمن باجرش، ومحطة الريان الحكومية التي كانت تعمل تجارب.

فيما معلومات أخرى تفيد بأن التماسات متكررة بالمولدات كانت تظهر في فترات سابقة ربما تكون وراء الحريق.

وكشفت مصادر أمنية لـ"الصحوة نت" أنه تم احتجاز 10 مهندسين يعملون في المحطة على ذمة التحقيق في القضية التي لم ينجلِ الغموض عن ملابساتها بعد مضي أكثر من 12 ساعة، استمرت خلالها الكهرباء مقطوعة عن معظم أحياء مدينة المكلا وضواحيها.

وقال مصدر في المحطة إن فريقا فنيا هندسيا تحرك من صنعاء إلى المكلا للوقوف على ما أصاب محطة الريان وإصلاح العطب، وأن العمل جار على إعادة إصلاح المحطة، وستتطلب إعادة إصلاحها وقتاً وجهداً كبيرين.

وفي الوقت الذي تشهد فيه المحافظة ارتفاعا في درجة الحرارة تصل إلى 44 درجة، سيشكل ذلك عجزا في الفترة الصباحية يصل إلى 32% من نسبة الطاقة المطلوبة، وفي الفترة المسائية يصل إلى 53% وفقا لمصادر في المحطة.

ولفتت مصادر في المجلس المحلي إلى أنه تم اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير مولدات عاجلة لمستشفيي بن سيناء بالمكلا وباشراحيل للأمومة والطفولة لضمان عدم تأثير انقطاع الكهرباء على خدماتهما المقدمة للمرضى.

وصدرت توجيهات من رئيس الجمهورية والحكومة بإيجاد حلول سريعة وعاجلة لمحطة الريان الكهربائية بمدينة المكلا التي خرجت عن الجاهزية، وبسرعة توفير وإرسال مولدات كهربائية لإعادة التيار الكهربائي إلى مدينة المكلا وضواحيها في أقرب وقت ممكن، بما يخفف معاناة المواطنين جراء انقطاع الكهرباء.

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

ألف مبروك
احتفلت الخميس الماضي في مدنية تعز الصديقة الغالي
سهام عبدالله السيد
بزفافها على الشاب الخلوق
محمد فؤاد
ألف مبروك.
المهنئون:
كوثر الحسامي، نسيبة صادق، عبير الفهيدي، ذكرى وهيفاء السيد، تحية وفاطمة الحسامي، عمار خالد

تهانينا
أصدق التهاني والتبريكات
للاخ العزيز
خالد أحمد عبدالقادر الصانع
بارتزاقه المولود الجديد
"حمزة"
جعله الله قرة عين لوالديه
المهنئون:
أمير الغشيمي، وعبدالكريم السامعي

لمع البروق.. في حيفان والأعروق

لماذا اكتفينا بـ"الغزوزة" بدلاً عن النور؟

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

■ إلى الآباء الأعزاء الذين ذرفوا الدمع والدم وسفحوا أيامهم وأعمارهم وأحلامهم في معترك الدعوة والتضحية في سبيل انتصار قضايا التنوير والمدنية والتحديث: هائل سعيد أنعم، عبدالغني علي، عبدالرحمن محمد سعيد، علي محمد عبده، عبده ناشر العريقي، عبدالقادر سعيد، عبدالفتاح إسماعيل و... و...

(1)

وأنا أتصفح صحيفة "الخطوة" في بعض أعدادها، وخصوصاً العدد الأخير (56 – 57) لشهري مايو ويونيو 2010، والتي تصدر عن الجمعية الخيرية للأغابرة والأعروق –تعز، استوقفتني العديد من القضايا أهمها:

الاستنهاض المتشنج لرغبة مرضية لتفصيل ولصق ألقاب المشيخة والتمشيخ.

والثاني: بناء جامع كبير على نفقة أحد رجال المال والأعمال وأولاده يحتوي على 300 مصل، و.. و.. الخ (سنتناوله في موضوع لاحق).

سأعرج على الأمر الأول في هذه الحلقة، ليس من وحي الصحيفة فقط، بل ومن خلال زيارتي للمنطقة في مارس 2003.

فما وجدته في ثنايا الصحيفة من أخبار لكثير من الأسماء المهمورة بالشيخ الفلاني، والدكتور الشيخ، والمهندس الشيخ، والمعلم الشيخ، والمناضل الشيخ، وأستاذ الجامعة شيخ المشائخ.. الخ..

وأعرف شبابا كنا ندرس معهم في جامعة صنعاء، وبعضهم تلقوا دراساتهم العليا في أرقى جامعات العالم في أوروبا وأمريكا، ومنهم من كان من دعاة الاشتراكية البروليتارية، وضد احتكار الثروة وتكدسها في يد الإقطاع والبرجوازية، وأصبحوا الآن يعتلون مناصب هامة في الدولة، غير أنه لا يجرؤ أحد أن يناديهم بألقابهم العلمية، بل بلقب الشيخ الذي يستملحه بطاووسية عجائبية.

(2)

مشائخ (الغفلة) بجانب أنهم يستشرسون إذا –لا سمح الله– ناداهم المرء عن طريق الخطأ بلفظة "أستاذ"، تراهم اليوم وهم يحفرون وينقبون الأعماق المظلمة المنسية، ليكتشفوا خيط –شجرة نسلهم المقدس الذي نسبه وطمره الآباء والأجداد عبر مسيرة مضنية على طريق التمدن والتحضر، ليصلوا بعد مشقة إلى اختراع الألفية الثالثة، ويكتشفوا أن: أصل نسل الأغابرة والأعروق قبائلي صرف، وأن أسرته... تحمل الختم الأصلي لأصله ونسله الإلهي (القبائلي)، ومن ثم لابد من سيادته على بقية النسل المدنس –الذي هو نحن جموع الناس– فتراهم كل يوم في غرف الإعدام "المقايل" يسفخوننا –هؤلاء المبشرون بمداميل –مداميك القبيلة والنسل الإلهي– باختراعاتهم الجديدة من أن جدهم التاسع بعد الألف كان قبيلي "فرص" 100%، خالياً من شوائب انتمائه للمدينة، وجده كان يمتلك قبيلة مقاتلة شرسة بكل شجرها وحجرها وهوائها، وناسها.

(3)

للأمانة، أحسست بالغبن والغصة الثقيلة، وأنا أتأمل صحيفة "الخطوة" في بعض أعدادها، ونفس السؤال الذي لم أجد له إجابة، ما الذي يجعل بلادنا تتعشق الجائحات القاتلة التي لا تقل فتكاً عن أمراض الكوليرا والطاعون، فيتفسخ ويتآكل كل ما هو مشرق وجميل في بلادنا؟

فمنطقة الأغابرة والأعروق والحجرية بشكل عام، ليست بيئة قبلية، وليس من سماتها صناعة المشائخ، بل صناعة العلم، والثقافة والمال، بيئة خصبة للتمدن والتحديث، بيئة صنعها التثاقف مع الآخر، عبر الهجرات لكل أنحاء العالم، وخصوصاً إثيوبيا، وعدن وبريطانيا وأمريكا.

فكيف يرتد بنا التاريخ إلى البدائية وإنسان الكهوف والأدغال عبر مسيرة القبائل وصراعها على الغنيمة، بمعنى صناعة ثقافة القبيلة في غير منبتها، وتخصيبها عبر معاول الأسماء والألقاب من مشائخ ودعاة، وأعراف، وأعمدتها من التسليح والتسلح الذي نراه ونلمسه في الحواضر؟ لماذا هذا البلد يتفسخ من بناء الدولة عبر تشجيع وتجديد منابع القبلية وتقويتها لتصبح اليمن ما هي إلا مجموعة قبائل لا تعرف المؤسسات ولا القانون، وليس لها علاقة بالعصر إلا من بوابة ثقافة العبث: المقاتلة والتقاتل؟

(4)

ما الذي يجعل كوادر منطقة الأغابرة والأعروق والحجرية والمناطق الجنوبية بشكل عام، تتراجع عن خط سير الحداثة والمدنية في العلم والعمل والبناء، وتبني قضايا الإنسان والحياة؟ ما الذي جعلهم يتراجعون عما كان يقوم به الآباء الذين ضحوا بالغالي والنفيس لإقامة مجتمع مدني يسوسه القانون، والمساواة، والعدل، وأصبح الأبناء شغلهم الشاغل فقط أن يكون انتماؤهم إلى قبيلة مقاتلة خارجة على القانون، عصبوية، لا عمل لها سوى التقطع والفيد، ويتسيدها بلقب شيخ ويكون بهيئة ما قبل الإنسان البدائي الأول، مجنزراً بعدة القتال والفتك بالآخر؟

(5)

لماذا هذه الرجعة والتهتك في مفاصل الحياة المدنية التي كنا قد بلغنا مستهلها؟ ولماذا ذلكم التماهي المخزي بأدوات ورموز التخلف وانتعاش أيديولوجيات المشيخة والقبيلة، وكأننا نعاني من عقدة نقص مرضية لا علاج لها إلا بأن نتقبيل ونتمشيخ، ونتمرأس على مواطنين "رعية" لا حول لهم ولا قوة؟ ولماذا هذه الثيمة المذعورة والمسعورة كوننا لسنا قبائل، ولا ننتمي إلى قطاع مثل القبائل التي لا يذكر من تاريخها سوى الحرب، والمباراة في إفناء بعضها البعض لجدال عدمي يستمر أكثر من مائة إلى مائتي سنة، لأن بقرة عيال زعطان، تجرأت ودخلت حدود عيال فلتان، فمع كل زامل وبرعة يفتكون بالعشرات من الطرفين؟!

لماذا نشعر بالعار والدونية لمجرد تلبسنا بالمدنية، أو لأننا ننشد القانون، ونذكر أسماء أمهاتنا وأخواتنا بلا خجل، وأن نساءنا متعلمات ويخالطن الرجال في العمل، ويسافرن لوحدهن بدون محرم، ويمشين بين الناس سافرات بلا نقاب؟

ولماذا لا يصح أن نكون مجتمعا سوياً مثل بقية المجتمعات البشرية، يعيش بسلام، ينجز بالعلم والعمل، وليس برص البشر في غرف إعدام اسمها "المقايل"، ومن ثم سكب حديث الهذيانات، وتفريخ وتسمين ألقاب الوهم: شيخ، قبيلي، وكأن هذا المجتمع قد حكم عليه أن يتنازعه وحشان كاسران لا يشبعان قتلاً وتقتيلاً: مشائخ بأثقال قبلية، ومشائخ ودعاة بأثقال الدين المسيس، الذي يتحول كل شيء على أيديهم لأيديولوجيا متوحشة تفتك بكل شيء يخالف طريقها.

(6)

إنها الغيبوبة الجمعية، والهذيان الجماعي المنفلت الذي يغذي ثقافة هي ثقافة الموت بامتياز، وذلك بعض ما يعنيه تكريس المجتمع في وضع "راع ورعية"، أو بالمعنى الأدق "قطيع، وراع" يكون فحلاً مجنزراً بالبداوة، والعنجهية، وعدة القتل إذا ما خالف أي قطيع اتجاه الركب.

لا نبالغ، إن الوتيرة المسعورة، لبعض دعاة الهذيان، والذين لا يألون جهداً في نبش "مسب" الأنساب، هذه الخرافة المحالة بالعجز وعدم الإنتاج والإبداع في خارطة الحياة، خرافة الأنساب التي يشتغل عليها أساتذة جامعيون ومثقفون، يجددون عائلات، وأنساباً وقبائل، وأصولا وفصولا، ينفخون الأوردة والعروق من أن عرقهم يرجع إلى قبيلة مقاتلة في مأرب، أو خولان، حاشد، وكلما كان تراث القبيلة مؤثثا بالجثث، والدمار، والإهلاك لجيرانها، ارتفعت موازين ذلك الشخص الذي بين ليلة وضحاها أصبح لا ينتمي إلى الأغابرة والأعروق، دعاة التنمية، والثقافة، والمجتمع المدني، ومن أنه جازع طريق فيها، لكن جذوره الحقيقية لقبيلة استشرست وفتكت بين ليلة وضحاها بالمئات...

(7)

البحث عن ملجأ الألقاب صار من علامات الساعة، وضرباً من التعويض عن الشعور بالنقص، إنه يتأصل يوما عن يوم، لننظر هذه المنطقة الصغيرة (الأغابرة والأعروق والحجرية) فلا يلفظ اسم الشخص في المنابر، أو بطاقات التعريف إلا بلقب العريقي، والأغبري، والحيفاني، والعبسي، القدسي، والمقطري، والزريقي، والجنبي وأم الصبياني، ثم توصلوا إلى الاكتشاف المذهل، أن هذا اللقب يظل ناقصاً، إن لم يلحق بل ويتقدمه لقب القبيلة الذي اكتُشف مؤخراً عن طريق علم الأنساب. لقد تحول هذا العلم على يدينا إلى علم "الكَسَب –أنثى الخروف–" أو "علم المسب"، لتحولنا إلى قطعان ماشية، تلهث، بأن يتوج مسيرتها براع مجنون طباعه فيها الكثير من الذئب والثعلب، وفي بعض الأحيان "الطاهش"، ونسي أولئك "المتطهبشون" أننا بلا ذاكرة لا نعرف مسيرة آبائنا وأجدادنا الذين هاجروا إلى مختلف أصقاع العالم، من تجار، ومناضلين ضد الرجعية والتخلف، فلم يذيل عبدالغني مطهر بالأغبري، ولا بالخولاني، ولا بابن عبيدة، والمؤرخ الكبير والمثقف علي محمد عبده، والأستاذ عبدالغني علي، والحاج هائل سعيد أنعم، لم يعرفه الفقراء والعالم أنه من الأعروق، وكذلك عبدالفتاح إسماعيل لم يذكر أنه من حيفان، ويلقب بالجوفي، نعرفه قائداً باسمه بلا ألقاب، وكذلك الفنان الكبير أيوب طارش، فلم نعرفه أنه عبسي، ولا نهمي، بل فنان أحيا نفوس كل اليمنيين على حد سواء.

أما يعلم أهالي الأغابرة والأعروق، كيف كانت هذه المناطق آمنة، ومفتوحة لأن يتعايش الجميع، ففتحت أحضانها، لكثير من "العكفة" ولبعض المطلوبين للقتل في قبائلهم، وهربوا من جائحة الثارات المهلكة للأخضر واليابس، فسكنوا هذه المناطق، وتزوجوا، وعمروا، وذابوا، وكانوا من دعاة الخير والمحبة والعلم والانفتاح، فبالله عليكم، كيف نمسح مثل هذه المواقف المشرقة، لنؤسس ونستضيف ما كان يرفضه الآباء والأجداد؟

من نسي هذا التاريخ المشرق، عليه أن يفتح دفاتر الذاكرة، ليبصر كيف نشر الآباء والأجداد تباشير الانفتاح والعلم، وليس علم المشيخة، والاستبداد، ونشر الظلم والطغيان، الذي هو ديدن ثقافة البداوة والقبيلة التي يناضل من أجلها المسعورون من "مشائخ الطهبشة والتهبأش".

(8)

مازلنا حتى اللحظة نعيش ونتلظى بحرائق المشيخة والقبيلة، كيف قادنا التمترس خلفها إلى تمزق بذور المجتمع المدني في اليمن، فبعد تسيد القبيلة والعرف واستباحة النظام والقانون والدولة، قضي على العلم، وتم تحويله إلى "ألف لاشي له"، كيف أتخم الإعلام والثقافة بكتب التخريف فيسفحون على أبصارنا ومسامعنا فنون الزوامل الممجدة لعقوبة من يخرج على الصف، "فيتجرع السم ونقيعه"، والمفاخرة الدموية لإحدى مناطق اليمن التي قضت 60 عاماً تحصي عدد القتلي والجثث من الفريقين الذي بلغ الآلاف، بل وأنهم سيواصلون مسيرة الثأر، حتى لا يبقى حجر على حجر.

(9)

هذا النكوص يشكل نقطة خطيرة في الوعي الجمعي، لتصبح البيوت والأسر عصبيات وجزرا متناحرة، لا تبني، ولكن لتحقيق مصالح صغيرة أنية، وإشباع النرجسيات الجائعة للامتلاء، فنصبح طواويس هزيلة جوفاء لا نملك إلا المظهر الخاوي للمشائخ: السيارة الفارهة وخلفها الرعاة وهم يستجدون، وحفظ الله شيخنا ودام عزه وعز أولاده ليسودونا، وكذلك أولادهم في المدرسة لابد أن يكونوا في المقدمة، وبإمكان ابن الشيخ "النونو المقمط" أن يلطم، يضرب، ويشتم المدرسة، بل ويرفع السلاح في وجهه إن قال له الأستاذ: انتبه للدرس، فبلمح البصر يتحول طاقم المدرسة من الحارس إلى المدير إلى عبيد مفجوعين، يخطبون وده.. إنه "ابن الشيخ" الذي تسمنه وتغرزه ثقافة الخوف ليتوحش على الكل.

(10)

أتمنى من دعاة التمسك بخرافة استرجاع تراث السلف، والمجد الضائع، لتجديد تركيبة الصوت الواحد الذي يطغى على كل نفس، صوت "الجعشنة الجديدة"، أن يتداركوا أنفسهم ويسارعوا بالوقوف إلى صف الحياة، وتعميرها بالمحبة والتعايش، والجمال، فيكفينا تغول ثقافة القبيلة في مساماتنا، يكفينا مقولات الاستقواء: "إدكمه يعرفك، وأكلت حقي وحق صاحبي، وأحيت (أحسست) نفسي تراجعه (رجعت للحياة)، وعقل المره في درمها، ووجه وصوت المرأة عورة"، أو ما سمعته من شيخ شاب من الأغابرة والأعروق، يقول في وجه زميلته الجامعية، "لا تسمع للدجاجة تجرك للمخراية" –عفوكم– لكن هذه هي ثقافة القبيلة التي لا تتعشق الحرية، ولا المساواة، ولا قيم المدنية والتحديث، لا تتلمس روح المدينة ورائحتها المفتوحة، لا تعرف من الفضاء المفتوح إلا فضاء المقيل وغمد الجنبية.

(11)

الخروج من دائرة اللهاث الزائف لمجد متهالك، نفضته كل الإنسانية في العالم، لخلق مجتمع إنساني يقوم على المساواة لا التبعية، مجتمع تنحو كل فئاته نحو الاختراع والعلم، لا للخرافة، وتوسيحة المقايل واعتلاف وتغذية البطولة الزائفة "أحمد شوربان" قاتل ألف وأسر ألف، ومحرر ألف لوجه الله.

ألا نستهلك أوقاتنا في اللهاث خلف إحصائيات الشيخ الفلاني: عمل الشيخ، ترك الشيخ، رقد، جلس، وسح، الشيخ تجشأ بعد صلاة الصبح، والشيخ عطس وهو في السوق. أن نبتعد عن "علوم وإحصائيات المفراغة" لمنجزات الشيخ في 24 ساعة بـ"قلي الشيخ، وأنا قلت له"، أعرف صديقا مصابا بلوثة "قلي الشيخ، وقلت له" تجده يتماهى بهذه الأحاديث أمامنا، لنبارك له: كيف اقتحم جموع المقيل ليصل إلى "مدكى" الشيخ الشاب في جمعية الأغابرة والأعروق. لم يكتف صديقنا بهذه البطولة، بل بطولته الأخطر التي قام بها: أن كتفه ياااالله لامست كتف الشيخ، بل وربت الشيخ الشاب على كتف صديقي، هذا الصديق العزيز أصبح شخصاً كان به مساً.

(12)

إنها حالة كاريكاتورية سوداء تستدعي تدخل علماء الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلوم الحفريات، أن يدرسوا اللوثة اليمنية بامتياز: ظاهرة المشائخ الجدد التي تستعر في مفاصل حياتنا، بعد أن كانت في اليمن والعالم تدرس كحالة تاريخية وأنثروبولوجية فقط.

فكيف تشوفوووا؟

غالبية من تحرَّروا تمردوا على اسيادهم وفروا إلى مناطق بعيدة

فلاش عن حياة العبودية في اليمن

■ هلال الجمرة

شعر قناف بن سيارة، الشاب المحرر من العبودية، بإجراح شديد عندما طلب منه الحديث عن تفاصيل خفية تتعلق بوالدته سيارة، المحررة أيضاً من العبودية، وأخته شيعة، التي ما تزال "جارية" أو مستعبدة، وامتقع وجهه وهو يهز رأسه رافضاً إلحاح المستمعين إلى معاناته، بالإفصاح عن أسباب انتسابهم لأمهاتهم دون آبائهم.

وعبّر قناف عن ألمه وحسرته حيال محنة عدد من اليمنيين (العبيد والجواري) الذين ما زالوا يعيشون حياة العبودية، ويعاملون على أنهم سلع تباع وتشترى وتملك وتورّث. وسرد قصّة تمرده على سيده، ثم حصوله على الحرية، والكوابيس التي ترافقه منذ أصبح حراً.

"تهربت للسعودية واشتغلت هناك، ولما رجعتو، رجعت لمنطقة ثانية، ما رجعت إلى سيدي، لأنه كان يضربني ويسبني"، قال قناف. ظلت كرامة قناف منتهكة ومهانة من قبل أسياده، وكان يشعر بالذل، وبعد فترة حدثت مشكلة وبدأ يتمرد على سيده ويرفض بعض طلباته، ثم تهرب إلى السعودية وعمل فيها لفترة، ثم عاد إلى منطقة أخرى غير التي فيها أولاده، فعلم أسياده بمكانه بعد فترة.

العصيان الذي مارسه قناف وضع حياته في خطر وأكثر عرضة للانتهاك والشقاء. فبعد فترة، من الفرار والإعادة الجبرية والملاحقات، كان قناف محط نظر الشيخ عبدالرحمن أحمد سهيل، فاشتراه من الشيخ حمدي جبران لقاء 500 ألف ريال. وعمّدت وثيقة الشراء والبيع لدى محكمة كعيدنة الابتدائية، وعمد الوثيقة القاضي هادي أبو عساج، رئيس المحكمة.

قبل يومين، كان قناف يتحدث إلى جمع من الإعلاميين والحقوقيين وعدد من المهتمين، في مؤتمر صحفي نظمته صحيفة "المصدر" ومنظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات، تحت شعار "الرق في اليمن.. بين عبودية الصكوك وعبودية الممارسة"، عقد في قاعة فندق إيجل بصنعاء، اعتبر كتدشين لحملة مناهضة الرق والعبودية في اليمن.

أشار قناف إلى الحالة المأساوية التي تعيشها أسرته والدته وإخوانه، فهم الآن منقسمون ولم "يجتمعوا على مائدة مطلقاً، وهم يحلمون بهذا اليوم". لدى قناف 4 إخوان من الذكور وأنثى، 2 من الذكور وهما هارب وخيران، نالا حريتهما قبل سنوات، وإخوته (الكبير فهد، مستعبد من حمود جبران، وفيصل مستعبد من أحمد شيخ، وأخته شيعة، جارية مستعبدة من ابن محمد صغير)، ما يزالون يعانون من مأساة العبودية، حتى اليوم. وعند والدته سيارة بنت خادم سعد، التي تحررت قبل عقدين من الزمن، وأمضت 40 عاماً من عمرها كجارية "يتناقلها الأسياد ويرثونها".

قناف أكد للحاضرين أنه في 2006 هرب إلى السعودية وعمل هناك، وعندما عاد اشترى حريته بـ200 ألف ريال، لكنه لم يحصل على أية وثائق تثبت ذلك.

ما يزال شبح العبودية يطارد قناف إلى اليوم، فهو يخشى "أن يأتي ناس يأخذونه عنوة ويبيعونه كسلعة أو كعبد"، فصك الحرية محتجز لدى النائب العام عبدالله العلفي، بعد أن نشرت قضيته في الصحافة، واصطحبه أبناء سيده الذي حرره، ككفارة لارتكابه حادثاً مرورياً نتج عنه موت أحد المارة، إلى العلفي، ولقنوه الشهادة بعدم الحديث عن معاناة العبيد والجواري في منطقة كعيدنة بمحافظة حجة، وتفاصيل أخرى. في ذلك اليوم أخذ النائب العام منه صك الحرية، فظل شبح العودة، الذي رافقه فترة ربع قرن، إلى مرحلة العبودية، يهدد قناف ويرعبه حتى اليوم.

يبرز اسم قناف بن سيارة كأشهر الأشخاص الذين عاشوا في ظل العبودية. وسبق أن تناولت وسائل الإعلام قصة قناف كنموذج لما يحدث لعشرات الأشخاص المستعبدين من قبل مشائخ ووجهاء في محافظة حجة.

هرب من سيده إلى شيخ آخر زوجه جاريته فاشتغل عنده 10 سنوات ثم أعتق الجارية

حجوري: مازلت خايفاً من العبودية، فهم لم يعتقوني إلى اليوم

وإلى قناف تحدث "العبد الهارب من سيده" يحيى أحمد حجوري عن قصة تمرده على سيده، والخوف الذي يلاحقه حتى اللحظة.

بعد 30 عاماً من العبودية، طلب يحيى من سيده تزويجه بإحدى الجاريات، لكن سيده رفض ذلك. حينها قرر حجوري الفرار إلى قرية مجاورة. لجأ عند أولاد الشيخ محمد جبران، وتزوج من إحدى الجاريات هناك. يقول: عملت عند الشيخ جبران 10 سنوات حق زواجتي من الجارية حقه المملوكة، وبعدين –بعد 10 سنوات– عتقها (زوجتي) وهربت أنا وهي إلى مكان بعيد".

عندما علم سيده أنه هارب لدى الشيخ جبران أرسل أولاده وأتباعه لمطاردة حجوري. لكنه استغاث بالشيخ جبران وترجّاه بعد أن عمل لديه 10 سنوات: "أنا بوجهك ما نبغاش نرجع". حينئذ لم يكن أمام جبران خيار سوى أن أعتق الجارية التي تزوجها حجوري، وفرّا إلى العيش في محافظة الحديدة.

يعيش حجوري الآن في الحديدة مع زوجته وابنه، لكنها حياة مخيفة، يقول: "إحنا مازلنا خايفين من العبودية". ويضيف: "ما معناش الآن الحماية من أحد، إحنا خايفين يجي سيدي لأخذي أنا وابني ليستعبدونا من جديد"، موضحاً وضعه حالياً: "لم يعتقوني إلى الآن، وما معيش حتى صك بهذا".

روى الحجوري قصة مأساوية أخرى، بطلها والدته، وآخرون يشبهون حالتها. في محافظة حجة يتوارث الأسياد العبيد كما يتوارثون المال، ويقسمونهم ضمن الإرث. ومعلوم أن العبيد لا يحصلون على حرياتهم إلا بالعتق، هذا ما يؤمن به المستعبدون لعشرات البشر في محافظة حجة.

قبل سنوات، أعتق أحد الأسياد، جارية له، هي والدة حجوري، فصارت حرة. لكنه أخذ صك الحرية منها بعد فترة، واحتفظ به لديه، ورفض أن يسلمها إياه. وبعد موته انتقلت الولاية للورثة، فرجعوا يعاملونها على أنها جارية، ولم تحصل على عتقها.

ويقول الزميل عمر العمقي الذي فتح ملف العبودية في اليمن، وتناوله في حلقات في صحيفة "المصدر"، إن الأسياد يظلون يمارسون الاستعباد بهؤلاء حتى بعد تحريرهم، إذ يحتجزون "صكوك الحرية لديهم لفترة ولا يسلمونها إلا بعد سنوات".

العمقي: يوجد عبيد في محافظات أخرى غير حجة مثل حضرموت وشبوة ومأرب وأبين وصعدة وعمران والجوف

وكشف العمقي عن تلقيه معلومات تؤكد وجود مستعبدين في محافظات أخرى غير حجة، مثل محافظات: حضرموت وأبين وشبوة وعمران وصعدة والجوف ومأرب، لافتاً إلى حياة الذل التي يعيشها البشر في القرن الحادي والعشرين، وإلى أن المستعبَدين يواجهون الإذلال، كما أنهم يحرمون من أدنى حقوقهم المدينة، حتى إنهم لا يملكون هوية ولا يستطيعون الحصول على بطاقات شخصية".

وأبدى العمقي استغرابه حيال الصمت المخيف "الذي يبديه السكان المحليون لتلك المناطق، وتحديداً، القيادات السياسية في أحزاب المؤتمر واللقاء المشترك –من أبناء المنطقة– والأكاديميون والإعلاميون والحقوقيون، والذين لم يقوموا طيلة السنوات الماضية بالكشف عن هذه القضية، أو الإشارة إليها". مبدياً خشيته من أن يكون موقفهم "القبول بما يحدث لهذه الفئة، والتي ربما يُستَعبَد الكثير منهم من قبل هذه الشخصيات".

وقد وزعت منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات بياناً دعت فيه إلى تضافر الجهود الرسمية والمنظمات لمناهضة الرق في اليمن وتحرير البشر المستعبدين. ووعدت بعمل إحصاء لكل حالات الرق في المحافظات لتستطيع البناء عليها. مقترحة حلاً اقتصادياً لما نجم عن الاسترقاق بواسطة "دعوة مشروع الصالح السكني لبناء مساكن تجمع فيها شمل العائلات المسترقة وتوفر لهم من خلال سكن كريم أراضي زراعية تكون فيها مساحة ملحقة بالمنزل يستطيعون أن يكفوا أنفسهم اقتصاديا".

وكان رئيس المنظمة محمد ناجي علاو اعتبر "جمهوريين ونخبا في الأحزاب مشاركين بممارسة الرق" نتيجة صمتهم، متهماً إياهم بأنهم حولوا العبودية إلى مسألة مقبولة في المجتمع.

وكانت "النداء" تناولت موضوع الرق في اليمن، في وقت سابق، من خلال تطرقها إلى حادثة "بيع وشراء قناف في محكمة كعيدنة"، في عددها بتاريخ 25 فبراير 2009، تحت عنوان: "تقيد ولاداتهم ضد مجهول وينسبون إلى أمهاتهم في وثائق بيعهم.. عبيد في بيوت نواب المؤتمر بمحافظة حجة".

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

تلقينا بأسى بالغ نبأ وفاة

الحاج أحمد يحيى

وبهذا المصاب الجلل نتقدم بأصدق آيات التعازي وعظيم المواساة إلى

سيف وعبدالسلام أحمد يحيى وإخوانهما وكافة أفراد الأسرة

سائلين الله القدير أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه جنانه الفسيحة وأن يلهمهم جميعاً الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

المعزون: كافة الأهل والأصدقاء في صنعاء وتعز

شقيقته: أخي يموت كل يوم، والأدوية التي يستخدمها لا تحسن من حالته

الجماعي، الذي أحرق في قسم الأحمر، يمر بوضع حرج فيما ترفض النيابة إرسال طبيب جنائي والأدلة الجنائية لم تكشف عن نوع المادة إلى الآن

يمر المحتجز فيصل الجماعي، 39 عاماً، بوضع صحي محرج، حيث يمضي شهره الثاني في قسم الجروح بالمستشفى الجمهوري صنعاء، منذ تعرض 50% من جسده للحريق داخل غرفة الاحتجاز في قسم شرطة الشهيد الأحمر. فيما ينتاب أسرته فزع شديد من "احتمال انتهائه القريب جراء الإهمال وانعدام العناية به من قبل الأطباء"، وفقا لشقيقته التي تعمل محامية تحت التدريب.

في التاسعة مساء 5 يونيو المنصرم، استدعي الجماعي إلى قسم شرطة الشهيد الأحمر لاستكمال التحقيق معه في قضية انتهت بالصلح في 13 أبريل الماضي، بواسطة تحكيم القاضي علي الشوكاني، ووقع الطرفان على التنازل عن جميع الدعاوى والأروش.

وفي الـ12 ليلا، بعد 3 ساعات من استدعائه، أبلغت الأسرة بمكالمة هاتفية من قسم الشهيد الأحمر "أن فيصل الجماعي أحرق نفسه وقد تم نقله إلى المستشفى الجمهوري"، طبقاً لشقيقته. لم يثر البلاغ فضول الأسرة، فقد شككت في صحة البلاغ لمعرفتها اليقينية أن ابنها "غادر البيت برفقة أحد عناصر الأمن العاملين في قسم الأحمر"، ما يجعله في "مكان آمن لا يخشى عليه".

لم يكن البلاغ كاذباً، فقد أكده في اليوم التالي أحد أصدقاء الأسرة عندما نقل الخبر إلى مهدي الجماعي، شقيق فيصل. صعقت الأسرة بالخبر واتجهت صوب المستشفى الجمهوري قسم الحروق. لم تجده فهو يرقد في قسم المجارحة لمبرر عدم وجود أسرّة فارغة في قسم الحروق. لم تستطع أخته التعرف عليه إلا بواسطة أحد الممرضين في قسم المجارحة "ملامحه تغيرت تماما وفجعت أن يغادرنا إلى الأبد". وتضيف: لم نكن نتخيل أن حروقه بتلك الفظاعة.

كيف حصلت الحادثة؟ بحسب رواية فيصل لشقيقته، فإن الضابط المستلم أودعه غرفة خاصة في القسم. كان فيصل يطالب بإيداعه مع المحتجزين الآخرين، لكن الضابط وعده "بمعاملة من نوع خاص، وأنهم يريدون أن يضيفوه". بعد ساعتين من احتجازه، كان عليه أن يخرج إلى الحمام، لكن ضوابط الشاوش المرابط في الباب الحديدي المفتوح من أعلاه، لم تسمح بذلك، وعوضاً عن الحمام زوّده الشاوش بعلبة مياه معدنية ليتبول فيها. وتواصل المحامية سرد قصة أخيها: وقف الجماعي واستدار إلى الجهة الأخرى وسلم ظهره إلى الشاوش ليتبول. وكلمح البصر شعر الجماعي بمادة حارقة على جسده، وكان يصرخ بأعلى صوته، لكن الشاوش قال إن المفاتيح ليست بحوزته. وبعد ساعة تم نقله إلى المستشفى.

وتوضح شقيقته لدى زيارتها مكتب الصحيفة: ما أسعفوه إلا بعدما نضج جسمه وخمد بالمادة الحارقة. وبحسب تقرير طبي من المستشفى الجمهوري فقد بلغت نسبة الحروق في جسده 55% من مساحة سطح الجسم الكلية من الدرجة الثانية إلى الثامنة في الوجه والرأس والرقبة والأطراف العلوية من الجزء الأمامي والخلفي من الجذع". وسجل هذا التقرير في 6 يونيو 2010.

توزعت الأسرة المهام؛ فجزء منها بقي بجانب فيصل للاهتمام به، والقسم الثاني لمتابعة الحادثة الغامضة التي لم تتضح معالمها حتى الآن. لكن القسمين لم يحصلوا على حل للمهمة التي تكفلوا بمتابعتها، فحالته الصحية تزداد سوءاً، وملابسات الحادث لم تكشف حتى اللحظة، حتى المادة التي تسببت بإحراقه.

يقول مسؤولو قسم الشهيد الأحمر لأسرته إن فيصل أحرق نفسه داخل غرفة الاحتجاز بسبب مروره بمشاكل أسرية. لكن شقيقته ردت عليهم: أنتم من يتحمل المسؤولية في كل الأحوال، لكن المادة التي أحرق بها ليست ولاعة.

وفيما تتهم الأسرة القسم بالقيام بالعملية، تشكو من مماطلة الجهات الرسمية المسؤولة عن التحقيقات: "عشان المتهم هي الدولة –تقصد قسم شرطة الأحمر– ما أحد يقدر لها أو يحاسبها أو يحقق معها".

تواجه الأسرة خذلانا ومماطلة من الجهات المعنية، فمنذ توجيه وكيل نيابة شمال الأمانة إلى مدير عام النيابات بمكتب النائب العام، بتكليف طبيب شرعي للانتقال إلى المستشفى لفحص فيصل الجماعي لتحديد مدى الإصابات وسببها والمادة التي استخدمت أو نجم عنها الحريق، في 9 يونيو الماضي، "لم يتم نزول أي طبيب شرعي"، طبقاً لشقيقته.

المحامي عمار الشامي، عن منظمة هود، قال إن قسم الطب الشرعي في النيابة العامة رفض إيفاد طبيب، مبرراً أن صاحب الاختصاص في ذلك هو الطبيب المعالج أو الذي وصلت إليه الحالة، وقد اعتبره المحامي عبدالرحمن برمان "رداً غير قانوني، وأن من واجبات الطبيب الشرعي معاينة الحالات التي فيها شبهة جنائية".

وحتى الآن لم تكشف الأدلة الجنائية عن نتيجة الفحص للمادة التي استخدم فيها الحريق، رغم أن "النيابة بعثت لهم بالجاكيت لون أزرق وعليه آثار حريق، ليتم فحص المادة المستخدمة في الحريق"، فيما تحفظت على "الشال الرمادي الغامق ولم ترسله للمعمل الجنائي". وقد ورد ذكر الشال في "محضر ضبط وقيد الأشياء المتعلقة بالقضية الجزائية" لدى وصوله المستشفى. وتتهم الأسرة "أنه تم إخفاء الشال الذي عليه المادة بكثرة حتى إننا لم نلقاه وأعتقد أنه أخذ"، طبقاً لشقيقة فيصل الجماعي.

وكانت منظمة هود لحقوق الإنسان، وهي التي تتابع القضية، أفادت في بلاغ صحفي لها قبل أسبوعين، تصريح مصادر طبية "أن فيصل الجماعي خضع الخميس الماضي لعملية تقشير جلد خطرة، وأن حالته الصحية حرجة، خاصة مع استمرار مناطق متعددة من جسده بالنزيف".

وقد وجد فريق من المنظمة زار المصاب في السابع من الشهر الماضي، "أنه وجده في الطابق الخامس من المستشفى بدون رعاية صحية، وأنه كان يلبس ملابس عادية وليس على حروقه أي أثر للرعاية الطبية"، مؤكداً (الفريق) أنه "طلب من إدارة المستشفى نقله إلى قسم الحروق ومعاملته بما تقتضيه أخلاق البشر".

"أشتي يعالجوا أخي"، طالبت عبر "النداء" بنقل أخيها إلى مستشفى أكثر عناية أو إلى الخارج لتلقي العلاج، فحالته "تزداد سوءاً".

وقد لخصت الحالة الصحية لشقيقها بالقول: أخي يموت كل يوم. وأضافت: والأدوية التي يعطونه لم تحسن من حالته، فهو يعاني أشد العناء.

ونقل البلاغ الصحفي لمنظمة هود، تصريحاً للمحامي عمار الشامي عن المنظمة "إن التحقيقات جارية لمعرفة تفاصيل ما حدث".

وكانت أسرة فيصل الجماعي تقدمت ببلاغ للنيابة العامة بالواقعة، غير أنها أحالتها لجهة الاختصاص في القضايا العادية، بينما أحالها رئيس نيابة شمال الأمانة إلى قسم الشرطة، وهو أمر اعتبرته "هود" مخالفاً للقانون، وتقدمت بشكوى إلى النائب العام بحق النيابة المناوبة ونيابة شمال الأمانة.

● بعد خروجه من قسم الأحمر

● وقبل استدعائه

8 سنوات وهي تتردد على المحاكم والسجن لمتابعة القضية وزيارته

الحجة ملوك تطالب بإطلاق سراح نجلها الشاهد في قضية مقتل شقيقه

■ إب - إبراهيم البعداني:

أكثر من 8 سنوات والحجة ملوك علي أحمد النظاري، تتردد على مدينة إب بشكل يومي، قاطعة عشرات الكيلومترات من قريتها، لزيارة ولدها الأصغر توفيق مهيوب الحبيشي، المحجوز في السجن المركزي منذ 5 سنوات، على ذمة التحقيق في قضية مقتل شقيقه (شاهد)، وقبلها كانت تداوم على الحضور إلى إب تتردد على المحاكم ومقابلة القضاة والمحامين، تطالب بتنفيذ حكم شرعي صدر لصالحها يقضي بإعدام قاتل ولدها الأكبر محمد مهيوب الحبيشي، الذي قتل على يد إحدى العصابات أثناء عودته إلى منزله، حين نُصب له كمين في الطريق أثناء قيادته سيارته في منطقة ميتم، قبل أكثر من 8 سنوات، وتحديداً مساء الأربعاء 2003/7/23.

وعلى الرغم من تمكن الأجهزة الأمنية من إلقاء القبض على الجاني وتسليمه إلى النيابة للتحقيق معه، وكذلك اعتراف الجاني "ح.ض.غ" بقتله المجني عليه محمد الحبيشي، وصدور حكم من محكمة شرق إب وآخر من محكمة استئناف المحافظة، قضيا بتنفيذ حكم الإعدام على الجاني، إلا أنه وخلال تلك السنوات، فإن هذه الأحكام تجمدت منذ صدورها، الأول ابتدائي في 2005/12/11، والثاني من محكمة الاستئناف صدر في 2008/7/24.

تقول الحجة ملوك إن الأجهزة الأمنية اعتقلت ولدها الأصغر توفيق قبل 5 سنوات باعتباره شاهداً في قضية مقتل شقيقه الأكبر المجني عليه، إلا أن النيابة رفضت إطلاق سراحه لحين الانتهاء من القضية، مما تسبب في حرمانه من التعليم، حيث كان يدرس في الصف الثالث الإعدادي، (قبل 5 سنوات) واعتبرت الحجة ملوك أن هناك قوى تعمل على الضغط عليها عملت على حجز نجلها الأصغر في السجن لكي تتنازل عن دم نجلها القتيل.

أم محمد لم تتوقف مصيبتها عند مقتل ولدها البكر وحبس الآخر، فقد فقدت زوجها الذي توفي متأثراً من مقتل ولده، لتجد نفسها وحيدة مع 5 من بناتها وطفلة عمرها 8 سنوات هي ابنة المجني عليه، حيث قتل والدها وعمرها 8 شهور.

"النداء" التقت بالحجة ملوك للتعرف على حالتها عن قرب، فهي تعيش ظروفاً إنسانية صعبة تصارع من أجل البقاء والعيش هي وأبناؤها، وحين طلبت منها صورة لودها المجني عليه بكت، ورفضت ذلك؛ لأنها لم تستطع النظر إلى صورة ولدها وقاتله لا يزال حياً وأحكام المحكمة تعثرت وحجزت في أدراج مقفولة. وبعد مغادرتي منزلها لحق بي أحد أصدقاء المجني عليه وسلمني صورة له كان يحتفظ بها لديه.

الحجة ملوك كانت ذهبت العام الماضي إلى صنعاء، وحاولت لقاء رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، إلا أنها لم تتمكن من مقابلته. وفي 24/ 2010/5، حاولت لقاء رئيس الجمهورية أثناء تواجده بمدينة إب، لكنها فشلت لأن العسكر وحراسة الرئيس منعوها من دخول الملعب للقاء الرئيس الذي حضر فعاليات الاحتفال بأعياد الوحدة.

الحاجة ملوك التي تجاوزت الـ50 عاماً، وبعد فشلها في الحصول على تنفيذ حكم المحكمة لتستريح (حسب قولها) ولتشعر بالعدالة والأمان، تطالب كلاً من وزير الداخلية، ومحافظ إب، والنائب العام، بالتوجيه بإطلاق سراح نجلها الأصغر توفيق، كما تطالب كلاً من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى بالعمل والتوجيه بتنفيذ الحكم الشرعي قصاصاً بقاتل نجلها المجني عليه محمد الحبيشي.

للعام السادس على التوالي

"سبأفون" تحتفل بزفاف 52 عريساً من موظفيها

تحتفل الشركة اليمنية للهاتف النقال "سبأفون" بزفاف 104 عرسان وعرائس من موظفيها، في تقليد سنوي للسنة السادسة على التوالي، وتنطلق مراسيم الاحتفال صباح الجمعة المقبلة، من أمام مبنى الشركة، حيث يتجمع العرسان أمام المبنى لأخذ الصور التذكارية وسط عروض وفقرات من الأهازيج الشعبية والرقصات الفلكلورية، بعدئذٍ يتوجه العرسان إلى صنعاء القديمة تحديداً إلى بستان السلطان، في تظاهرة اجتماعية بهيجة، ثم يستعد العرسان لتقبل التهاني والتبريكات من آلاف المدعوين في احتفال كبير تشهده القاعة الكبرى الواقعة بشارع الخمسين بالعاصمة صنعاء.

وبهذه المناسبة أعرب الشيخ حميد بن عبدالله الأحمر، رئيس مجلس إدارة "سبأفون"، عن سعادته العميقة بإقامة العرس الجماعي لموظفي الشركة في عامه السادس، مشيداً بنجاح "سبأفون" في تنظيم هذا الحدث السعيد، والتي كانت السباقة في تنظيمها للأعراس الجماعية للمرة الأولى في تاريخ القطاعين الخاص والعام منذ 6 سنوات مضت.

وأكد رئيس مجلس الإدارة على أهمية الأعراس الجماعية في تخفيف وتيسير أعباء وتكاليف الزواج وزيادة الفرحة بين صفوف الموظفين لما تحمله هذه الأعراس من معان إيجابية وقيم سامية، ولما تنشره من روح الألفة والمودة وتساهم في توثيق عرى التعارف والتعاون بين القطاع الخاص وخدمة المجتمع، منوها بالدور التي تلعبه "سبأفون" في خدمة المجتمع، خصوصا في رعاية الشباب ومساعدتهم على إكمال نصف دينهم عبر دعم العديد من الأعراس الجماعية التي تقيمها الجمعيات الخيرية، كان آخرها المساهمة في رعاية مهرجان العفاف الثاني لـ2200 عريس، مهنئاً العرسان بزفافهم الميمون، ومتمنياً لهم السعادة والنجاح في حياتهم الزوجية.

الجدير ذكره أن شركة سبأفون تتكفل بدفع كافة نفقات تجهيز العرسان والزفة والغداء والمقيل، بالإضافة إلى تقديم مساعدة مالية وهدايا قيمة لكل عريس، وقضاء أولى ليالي شهر العسل في أحد الفنادق ذي الـ5 نجوم.

ويشار إلى أن شركة سبأفون تعد أول شركة تنظم أعراسا جماعية سنوية لموظفيها منذ أواخر أغسطس 2005.

أُدخل السجن بتهمة تزوير شهادة جامعية

مشائخ الصبيحة يناشدون رئيس مجلس القضاء والنائب العام إنصاف وليد الصبيحي

ناشد مشائخ الأعمور الصبيحة بمحافظة لحج، بإنصاف ولدهم وليد شمسان فارع الصبيحي من الظلم والتعسفات التي تعرض لها أثناء إجراءات المحاكمة والتقاضي في محكمة شرق تعز الابتدائية.

وقالوا في مناشدتهم لرئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، إن تهمة تزوير شهادة بكالوريوس طب في الجامعة الوطنية، والتي بسببها سُجن ولدهم وليد في السجن المركزي بتعز، هي تهمة كيدية ولفقت له على خلفية صراعات حزبية.

وذكروا أن التهمة التي وجهت لوليد تم تلفيقها له من قبل مسجل الجامعة الوطنية، وتعود بدايتها بعد نزول درجة وظيفية لوليد وتوزيعه في مديرية المخا بناء على شهادة تخرج صادرة من الجامعة الوطنية 2008.

وحسب مشائخ الصبيحة فإن وليد الذي سبق أن أمضى 10 أشهر في السجن وأفرج عنه بضمانة، عاد مجدداً إلى السجن المركزي بتعز بداية الشهر الماضي، كما أن القضية تداول عليها عدد من القضاة دون الفصل فيها.

وقال محامي وليد إن ما تعرض له موكله من اتهامات وسجن يعد مخالفة للقانون وبناء على تهم كيدية تفتقر للأدلة الشرعية.

وطالب مشائخ الصبيحة رئيس مجلس القضاء والنائب العام بتحقيق مبدأ العدالة في قضية وليد والإفراج عنه، ومحاسبة الذين خططوا لحرمانه من التوظيف، وتعويضه عما لحق به من ضرر.

8 محتجزين في البحث الجنائي بتعز يناشدون النائب العام رفع الظلم عنهم

ناشد محتجزون من آل الدعيس والجبري في البحث الجنائي بتعز، النائب العام رفع الظلم عنهم جراء بقائهم في السجن من دون وجه حق أو مسوغ قانوني.

وقالوا في مناشدتهم إنهم ومنذ احتجازهم في 10 مارس الماضي وحتى الآن يرفض مدير البحث الجنائي إحالتهم إلى النيابة أو الإفراج عنهم رغم وجود توجيهات من المحامي العام الأول بهذا الشأن.

وطالب المحتجزون، وعددهم 8، النائب العام بالتوجيه بالإفراج عنهم أو إحالة ملفهم إلى النيابة العامة وفقا للقانون، ومحاسبة من تسبب في بقائهم في السجن وقيد حريتهم خلافا للقانون.

وحسب المحتجزين، وهم: محمد سعيد الجبري، رشاد وأسامة محمد حسن الجبري، أمين فيصل محمد الجبري، صقر كامل أحمد، زكريا وحسام وصدام أحمد حاتم الدعيس، فإن احتجازهم من قبل مدير البحث لوجود قرابة لهم بمطلوب للبحث.

عدها منتدى الشقائق واحدة من عدة جرائم تعرض لها أطفال وفتيات صغيرات في محافظة حجة

3 أشخاص يذبحون طفلاً ويفصلون رأسه عن جسده

فُجعت قرية المكلح عزلة أسلم مديرية أسلم محافظة حجة، الأحد قبل الماضي، بجريمة بشعة كان ضحيتها طفل في الـ11 من عمره.

ووفق بيان لمنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، فإن علي محمد قبول مشطا، وأثناء رعيه الأغنام، تهجم عليه 3 أشخاص بين الخامسة والسادسة عصراً، وقاموا بفصل رأسه عن جسده.

نائل أحمد صالح (10 أعوام) ورغم نجاته من المصير الذي أصاب رفيقه علي، بهروبه من أمام الجناة، وإبلاغ القرية بالجريمة، إلا أن مشهد ذبح صديقه أمام عينه كان قاسياً وشديداً عليه، إذ أصيب بالانهيار العصبي وفقد القدرة على الكلام ليتم نقله إلى أحد المراكز الصحية في مديرية عبس.

وقال منتدى الشقائق إن المؤلم في جريمة ذبح الطفل علي ليس بشاعة القتل فيها، ولكن عدم تحديد أو القبض على الجناة. وعد الشقائق الجريمة التي استيقظت لها محافظة حجة، واحدة من عدة جرائم تعرض لها أطفال وفتيات صغيرات هناك، مما حولها إلى واحدة من أكثر المحافظات الحاضنة للعنف ضد الأطفال والنساء، الأمر الذي يتطلب تحركاً مجتمعياً واسعاً يبحث هذه الظاهرة ويقدم حلولاً لها.

وطالب "الشقائق" الأجهزة الأمنية ونيابة حجة بالقيام بإجراءات سريعة لضبط الجناة مرتكبي جريمة ذبح الطفل، وتقديمهم للعدالة.

تلقاها منتدى الشقائق عبر خط الأمان خلال الشهر الماضي

10 شكاوى باعتداءات عنيفة وجنسية تعرض لها أطفال ونساء

تلقى منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، عبر خط الأمان، خلال الشهر الماضي، 10 شكاوى باعتداءات عنيفة وجنسية تعرض لها أطفال ونساء.

معظم الشكاوى متعلقة بالأطفال، توزعت على: شكوى واحدة لـ3 حالات اعتداء بالضرب والتعذيب لأطفال أشقاء، و3 شكاوى لـ3 حالات اغتصاب أطفال، و4 شكاوى تتعلق بتحرش جنسي وخطف واحتجاز حرية وخطأ طبي.

شكاوى النساء التي جاءت بواقع اثنين تعلقتا بحالة ضرب وأخرى تشويه سمعة.

وإلى جانب ما يتلقاه عبر خط الأمان من شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي، يقوم منتدى الشقائق أيضاً برصد حالات الاعتداء ضد الأطفال والنساء المنشورة في الصحف والمواقع الالكترونية. إذ رصد المنتدى خلال يونيو المنصرم، 8 حالات عنف مورست ضد أطفال ونساء، وتوزعت على: حالة واحدة قتل على خلفية الشرف تعرضت لها فتاة في عمر 18، وقتل خطأ لامرأة عمرها 23 عاماً، وحالة اغتصاب وقتل لطفل من قبل 7 أشخاص، وحالة اختطاف واغتصاب لطفلة ذات 14 عاماً، وحالتي شروع بالقتل لطفلين، وحالة قتل وفصل الرأس عن الجسد لطفل في الـ11 من عمره.

محامي برنامج الحماية القانونية في "الشقائق"، وبعد نجاحه في استصدار حكم ابتدائي يدين المتهم باغتصاب الطفلة رضية من محافظة حجة، بحبسه عامين وتعويض الضحية بمليون ريال وألف أتعاب المحامي، تقدم باستئناف الحكم، مطالبا بتشديد العقوبة حتى الحد الأقصى وفق القانون.

البحث الجنائي: لو كان هناك أي خرق في قضية الحسيني لما سكتت النيابة!

رد البحث الجنائي على ما نشرته صحيفة "النداء" العدد 240 الصادر 6/14/ 2010 وصحيفة "الشارع" العدد 146 الصادر 2010/6/19 و"المصدر" العدد 121 الصادر 2010/6/22 بشأن قضية أمين الحسيني التي وصلت إلينا بشكوى مفادها قيام المذكور بالنصب والاحتيال بمبالغ مالية على العديد من الأشخاص، وتوضيحا للحقيقة أمام الرأي العام حتى يكون على اطلاع بما جاء في المقالات الثلاثة من معلومات كيدية وباطلة وكاذبة لا تمت للحقيقة بأي صلة بل تعمل على تشويش سمعتنا وكان البحث الجنائي أداة للقرصنة وليست جهاز من أجهزة الدولة التي من حقها أن تتدخل ما دام ذلك اختصاصها وصميم عملها للحفظ على الأرواح والدماء وأموال المواطنين وكان المحامي يريد أن يغطي على عين الشمس الواضحة ويجعل من قضايا النصب والاحتيال على أموال المواطنين متاجرة ومصدر ارتزاق، وتوضيحاً للحقيقة كاملة دون افتراء أو زيف أو مجاملة أو رد فعل لما نشر ضدنا إنما هي الحقيقة بعينها.

1 – جاء في المقالات أنه تم حبس أمين حمود الحسيني دون السماح للنيابة العامة لمجرد الاقتراب منه وكذلك لم تسمح لمحاميه بالجلوس معه ولو لدقائق، وهذا محض افتراء حيث إن وكيل نيابة البحث الجنائي قد تم نزوله إلى السجن مع محامي المذكور وتم الالتقاء بالسجين كما أن الزيارة كانت مسموحة لأقربائه ووالدته حسب النظام المتبع مع سائر المساجين ومثله مثل بقية المواطنين.

2 – أشارت المقالات إلى وجود انتهاكات ضد المذكور من قبل إدارة البحث الجنائي وهذا لم يحصل بتاتاً حيث إن الإجراءات قانونية وسليمة ولم يحدث أي انتهاك ضده وباطلاع نيابة البحث الجنائي.

3 – أفاد المقال أن هيثم الشقيق الأكبر للمذكور اضطر إلى اللجوء لأحد المشائخ خشية التنكيل به وفي الحقيقة أن موضوع لجوء أخيه لأحد المشائخ أمر لا يعنينا بتاتاً مع العلم أنه لم يكن مطلوب لدينا ولو كان مطلوب لدينا لتم ضبطه.

4 – أفاد المقال أن إسماعيل الشقيق الأوسط المقيم حالياً في إحدى دول الجوار مهدداً باسترجاعه من الخارج عبر الانتربول الدولي وهذا الإجراء هو قانوني بحيث إنه تم اتخاذه عبر القنوات الرسمية بملف استرداد كما ينص عليه في الاتفاقيات الدولية وفي مثل هذه القضايا.

5 – أفاد المقال إلى المذكرة الموجهة من وكيل نيابة البحث إلى البحث الجنائي بسرعة إحالة الأوليات إلى النيابة أو إخلاء سبيله مع مراعاة عدم التأخير كونه محبوس منذ 18 يوم ولا يدرك ناشر المقال أن الذي أخر إحالة المذكور هو حجزه للشاهد في القضية بمنزل المتهم أكثر من شهر حيث تم سماع شهادته وأحيلت القضية النيابة.

6 – حاول ناشر المقال إثارة نعرة بين البحث الجنائي والنيابة والقضاء من خلال الألفاظ التي استخدمها ولكنه حاول عبثاً لأن الإجراءات التي تم اتخاذها سليمة ولو كان هناك أي خرق لها لما سكتت النيابة عن ذلك.

7 – أفاد المقال أن ملف القضية يخلو من أي أوراق أو مذكرات تتعلق بالطرف الآخر ولا نعلم من أين استقى الناشر لهذه المعلومات الكاذبة كون الملف تم عرضه على نيابة البحث والأمن عدة مرات وتوجد به جميع الوثائق التي تخص الطرفين وقام وكيل النيابة بإصدار أوامر ضبط قهرية بحق أشخاص مطلوبين في القضية.

8 – وحول طلب محامي المذكور مبلغ مائة مليون ريال كتعويض لموكله ما هو إلا ابتزاز رخيص والقصد منه تقييد رجال الضبط القضائي من ممارسة واجباتهم أو ظناً من المحامي لتسديد جزء من المبالغ التي نصبها موكله. مرفق صورة من الأوامر القهرية الصادرة من النيابة بحق المتهمين.

■ تعليق المحرر:

نشرت "النداء" قضية أمين الحسيني في 14 يونيو الماضي، مستندة إلى مذكرات وأوامر صدرت من ممثلي النيابة العامة تدين إدارة البحث الجنائي في العاصمة صنعاء، وتكشف عن تجرؤ إدارة البحث على سلطة القضاء.

الرد المنشور أعلاه خير دليل على استهانة إدارة البحث بسلطة النيابة العامة، إذ ينسب مدير البحث وقائع مختلقة إلى النيابة لتبرير الانتهاك الواقع على أمين الحسيني وأسرته، ومن ذلك قوله بأن "الإجراءات التي اتخذها البحث الجنائي سليمة ولو كان هناك أي خرق لما سكتت النيابة عنه".

النيابة لم تسكت إذ وجهت أكثر من مذكرة إلى إدارة البحث لإطلاق سراح أمين الحسيني كون حجزه غير قانوني.

والثابت أن النيابة سكتت حقاً، إذ تقاعست عن اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بإلزام إدارة البحث الجنائي في العاصمة بإعلاء القانون وصون حقوق وكرامة أمين الحسيني.

يتهم مدير بحث العاصمة "النداء" وصحيفتي "الشارع" و"المصدر" بالعمل على تشويه سمعة البحث الجنائي.

ونطمئن مدير البحث بأن "النداء" ليست على خصومة معه، وليس في سياستها ما يجيز لها التورط في تشويه سمعة أحد.

وتبييض سمعة إدارة البحث لا يكون باتهام "النداء" والصحف الأخرى بالكذب، بل باحترام القانون والانصياع لسلطة النيابة.

مصير خليجي 20 يؤجل إلى 17 يوليو!

■ شفيع العبد

تتضارب المواقف الخليجية حول مصير خليجي 20، وإن كانوا هذه المرة قد أقروا 17 يوليو موعداً لزيارة اللجنة المكلفة بالاطلاع على استعدادات اليمن لإستضافة البطولة، بديلاً للموعد السابق الذي كان مقرراً له خلال الفترة 23 – 25 يوليو.

مراقبون اعتبروا تقديم الموعد بمثابة إنذار مبكر على نقل البطولة من اليمن إلى الدولة البديلة وهي مملكة البحرين، برغم تأكيدات اتحاد كرة القدم اليمني على لسان أمينه العام حميد شيباني على قدرة وجاهزية اليمن لاستضافة متميزة تحقق النجاح المنشود لتكون دورة "خليجي 20" من الدورات المتميزة في مسيرة كأس الخليج العربي، ناهيك عن أن اليمن لا يمكن بعدما أنفقت عشرات المليارات، أن تتنازل عن استضافة البطولة الخليجية المهمة، سيما في ظل مواقف الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي داعمة، وتقف مع اليمن تجسيداً لعمق علاقات الإخاء والتعاون الثنائي، وأن اليمن بقدر اعتزازها بثقتهم فإنها ستكون عند مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها -حد قوله-.

موقف الاتحاد اليمني يستند إلى التطمينات التي يتلقاها من بعض الاتحادات الخليجية، ومنها الاتحاد القطري لكرة القدم الذي للمرة الثانية على التوالي يخرج أحد مسؤوليه للإعلان عن دعم ومساندة اليمن والوقوف معها في استضافتها لخليجي 20.

فقد أبدى سعود المهندي الأمين العام للاتحاد القطري، في أعقاب الأنباء التي انتشرت عبر بعض الصحف والمنتديات والمواقع الالكترونية حول تقدم قطر بطلب لاستضافة خليجي 20 في حالة نقلها من اليمن.. أبدى دهشته مما تردد ومما قيل عن طلب قطر استضافة كأس الخليج الـ20، وقال: كيف نعلن من خلال تصريحات رئيس الاتحاد دعمنا ومساندتنا لليمن ثم نتقدم بطلب لاستضافة خليجي 20؟ وهو ثاني مسؤول في الاتحاد القطري يعلن رفض نقل الدورة وتدعيم اليمن في استضافتها.

وتعجب المهندي وقال في تصريحات صحافية: قطر لم تتقدم بطلب استضافة البطولة كما تردد مؤخراً، بل إنها تدعم إقامتها في اليمن وفي موعدها المحدد. ولم يحدث أن تقدمنا بطلب الاستضافة كما أثير مؤخراً.

وأضاف: رئيس الاتحاد أكد في تصريحات نشرت الاثنين الماضي وقوف قطر خلف اليمن لإقامة خليجي 20 ورفضه لنقلها أو تأجيلها، إلا إذا أعلنت اليمن عدم قدرتها على الاستضافة، وحتى في هذه الحالة فإن البطولة ستقام في موعدها وفي الدولة البديلة حسب الدور. وفي حالة عدم قدرة أية دولة على إقامتها فإن الدولة التي تليها في الدور هي التي تتولى الاستضافة. مؤكدا وجود فارق كبير بين طلب قطر استضافة خليجي 2 للمنتخبات الخليجية الأوليمبية، بعد اعتذار السعودية، وبين دورة الخليج، وقال: بطولة كأس الخليج تقام بالدور بين دول مجلس التعاون واليمن والعراق، بينما البطولات الخليجية الأخرى تقام أيضا بالدور إلا إذا اعتذرت إحدى الدول فيتم تكليف الدولة التي تليها في الدور بشأن الاستضافة.

وذكر أن السعودية اعتذرت عن عدم استضافة خليجي 2 للمنتخبات الأوليمبية، وقامت اللجنة التنظيمية بمخاطبة الدول الأخرى لاستضافة البطولة، فتقدمت قطر لاستضافتها، حيث ستقام من 28 يوليو إلى 7 أغسطس القادم.

وكرر سعود المهندي دعم ومساندة الاتحاد القطري لكرة القدم لإقامة خليجي 20 باليمن، وقال إن الاتحاد سيكون خلف الأشقاء في اليمن لاستضافة البطولة.

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رئيس الاتحاد القطري لكرة القدم، انتقد في وقت سابق تدخل المكتب التنفيذي للجان الأولمبية الخليجية في تحديد مصير دورة كأس الخليج الـ20 المقررة في اليمن من 22 نوفمبر إلى 4 ديسمبر المقبلين.

وقال الشيخ حمد للموقع الالكتروني للاتحاد القطري إن "المكتب التنفيذي للجان الأولمبية ليس مخولاً باتخاذ قرار التأجيل أو تحديد موعد بطولات كأس الخليج، والمسؤول عن قرارات البطولة وموعد إقامتها هو المؤتمر العام لرؤساء الاتحادات الخليجية والعراق واليمن".

وأوضح: "ليس من حق أحد أن يتحدث عن التأجيل أو نقل البطولة من الدولة التي تم الاتفاق على إقامة البطولة فيها"، مضيفاً أن "رؤساء الاتحادات الخليجية هم الذين قرروا قيام أمناء السر بزيارة لليمن للوقوف على استعداداته لاستضافة البطولة في موعدها المحدد".

وأكد الشيخ حمد "إصرار الاتحاد القطري على إقامة البطولة في اليمن وفي موعدها المحدد سلفاً"، مضيفاً في الوقت ذاته "حتى لو لم تقم البطولة في اليمن وهو أمر لا نتمناه، فإن "خليجي 20" سيقام في موعده المحدد في الدولة التي يكون دورها في استضافة البطولة".

وأشار إلى أن اليمن "قام بجهود كبيرة من أجل الإعداد لاستضافة "خليجي 20"، وقد أكدنا من قبل أننا مع إقامة

البطولة في اليمن وفي موعدها المحدد سلفاً، وهو ما نؤكده الآن أيضاً"، مشدداً "على أن كأس الخليج بطولة ليست عادية ولها مكانتها في نفوس أبناء الخليج، ولا يمكن أن يتم اتخاذ قرار تأجيلها وفق الأهواء".

وكان الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي للجان الأولمبية الخليجية وأمناء سر اتحادات كرة القدم الخليجية، الذي عقد في الكويت مطلع الأسبوع الماضي، دون مشاركة اليمن والعراق، أجل القرار بشأن اعتماد أو سحب استضافة "خليجي 20" من اليمن حتى موعد الزيارة الميدانية الأخيرة إلى مدينة عدن في 17 يوليو المقبل، وتقديم التقرير النهائي بشأن قدرة اليمن على استضافة كأس الخليج.

وقال أمين سر اللجنة الأولمبية الكويتية عبيد العنزي في تصريح بعد الاجتماع "إن تقرير اللجنة التي ضمت ممثلين عن قطر والإمارات والبحرين، عن زيارتها إلى اليمن، يتطلب المزيد من الدراسة لأن هناك مشاريع نفذت وأخرى في طور التنفيذ، لذلك رأينا أن تقوم لجنة أخرى بتقييم الوضع في اليمن، خصوصاً إذا ما علمنا أن الفندق الرئيسي لاستضافة الوفود وكذلك الملعب الرئيسي لاستضافة المباريات لم يجهزا حتى الآن".

وأضاف العنزي "أن التقارير المبدئية تبشر بإمكانية إقامة البطولة في موعدها، إلا أننا ننتظر تقرير اللجنة"، مشيرا إلى أن الاجتماع "أوصى برفع تقرير إلى اجتماع وزراء الداخلية الخليجي لدراسة الحالة الأمنية لليمن في مدى قدرتها على الاستضافة، خصوصا وأن بطولة كهذه تحظى باهتمام جماهيري كبير".

وأوضح: "هناك اتفاق على أنه إذا لم يكن اليمن قادرا على استضافة كأس الخليج فستؤجل استضافته إلى بطولة أخرى، وتكلف البحرين بتنظيم خليجي 20 مع تأجيل الموعد لإتاحة الفرصة أمام البحرين للاستعداد للاستضافة".

من جانبه، أكد يوسف عبدالله الأمين العام لاتحاد الكرة الإماراتي، أنه تم الاتفاق على تحديد 4 عناصر في التقرير الذي يحدد مصير إقامة كأس الخليج الـ20 في اليمن خلال نوفمبر المقبل، أولها جاهزية الملاعب لاستضافة مباريات البطولة، وثانياً جاهزية الفنادق لاستضافة المنتخبات المشاركة والوفود الرسمية والإعلامية التي ستحضر الحدث، وثالثا قدرة الدولة المستضيفة على استقبال جماهير الدول المشاركة وتوفير الظروف المواتية لمتابعة مباريات البطولة، ورابعا الوضع الأمني لحماية الوفود والمنتخبات والجماهير.

وأوضح أن العناصر الثلاثة الأولى سيتم حسمها خلال زيارة أمناء سر الاتحادات الخليجية في 18 يوليو، وتفقد المنشآت التي تم تجهيزها لاستضافة الحدث، بينما العنصر الرابع يخص الجهات الأمنية باعتباره قراراً سياسياً.

وأضاف أن الوجود على أرض الواقع من شأنه أن يوضح الصورة لكافة الدول المشاركة، ويحدد الموقف النهائي إما باعتماد الحدث في موعده إذا تم التأكد من جاهزية اليمن، أو الدعوة إلى اجتماع رؤساء الاتحادات الخليجية لإطلاعهم على العوائق التي تحول دون إقامة البطولة في موعدها.

وكشف يوسف عبدالله أن أغسطس المقبل سيكون الموعد النهائي لمعرفة مصير خليجي 20، لأنه الموعد المحدد لإقامة قرعة البطولة، وبالتالي فإن أي تأخير عن ذلك يعني الدخول في خيارات أخرى.

لذا فأنظار الجميع ستبقى معلقة على نتائج زيارة اللجنة الخليجية، والتي ستحدد مصير خليجي 20 الذي أثار جدلاً واسعاً بشأنه، وسيبقى حتى ذلك الإشعار!

عدن تشيع شيخ المدربين عباس غلام

● عباس غلام

● يتوسط الدكتور عزام خليفه وعبدالله فضيل

شيعت محافظة عدن، الثلاثاء الماضي، أحد أبرز رواد الحركة الرياضية الوطنية الكابتن عباس غلام، إلى مثواه الأخير في مقبرة العيدروس بمدينة كريتر مسقط رأسه، والذي وافاه الأجل صباح ذات اليوم، عن عمر ناهز الـ75 عاما قضى معظمه في خدمة الحركة الرياضة اليمنية.

وبرحيل عباس غلام الشهير بـ"العجوز"، تكون عدن قد خسرت أحد كوادرها الرياضية المشهود لها بالكفاءة والخبرة، والذي لم تستفد منه القيادات المتعاقبة على اتحاد كرة القدم اليمني.

سيرته الذاتية:

عباس غلام حسين وارس، من مواليد كريتر (عدن) في 1935/11/11.

أب لولد اسمه إيهاب، وبنتين، وله عدد من الأحفاد.

درس في البادري، والتحق بالعمل في الخامس من يناير 1954 في إدارة الأراضي سابقاً (وزارة الإسكان والتخطيط الحضري حالياً).. وتدرج في عدة مناصب إلى أن وصل إلى منصب مدير دائرة التسكين (الرجل الثالث في عهد الوزير أحمد قعطبي)، وتقاعد من عمله بعد جهد من العطاء العملي دام 35 عاماً، في الرابع من يناير 1989.

ظهرت بذرة الموهبة وانطلاقتها لدى اللاعب عباس غلام عام 1950 في صفوف نادي الاتحاد المحمدي الذي اشتهر باسم (MCC)، ثم انتقل إلى النادي الأهلي عام 1952، بعد ذلك لعب لنادي النجم اللامع الذي تحول إلى نادي الأحرار الرياضي عام 1954.

وخطف الكابتن عباس غلام، أنظار وإعجاب لاعبي نادي الموردة السوداني في زيارته لعدن عام 1963، وفريق الإسماعيلي المصري الذي زار عدن في 1963.

هتفت جماهير نادي الأحرار باسمه، فكانت تردد في مدرجات ملعب الحبيشي قائلة: "إزبط كونة يا عباس... خلي الأحرار يشل الكاس".

اعتزل اللعب عام 1966 وهو في قمة مستواه.

بدأ التدريب عام 1970، ودرب فريق شباب البريقة، قبل عملية الدمج (الشعلة) من العام 1970 إلى 1978.

درب فريق وحدة عدن من 1979 حتى 1981.

درب فريق المجد في صنعاء من 1988 إلى 1989.

درب فريق الميناء من العام 1989 حتى عام 1991، وحصل معه على وصافة أول بطولة في عهد الوحدة اليمنية.

درب فريق التلال عام 1992.

درب فريق شباب المنصورة فترة قصيرة جداً عام 2003، في عهد مؤسس النادي الراحل علي أحمد العلواني.

قاد ودرب عدداً من المنتخبات الوطنية (شباب وأول) في عدد من المشاركات الخارجية (عربية وقارية).

توفي في عدن يوم الثلاثاء 6/29/ 2010.

أطفأت العصفورة الصغيرة **آمال طارق**
الأسبوع الماضي، شمعتين، وسط فرحة والديها
ولفيف من الأقارب، الذين ابتهجوا معها بإكمال عامها الثاني
متمنين لها العمر المديد والسرور الدائم.
لآمال تهنئة وأمنية وجزيل القبلات من بابا وماما وأخيها أحمد.

حوار بين من ومن؟ ونحو أية أهداف؟

عبدالله سلام الحكيمي

في المقال السابق وقفنا بالتحليل أمام دعوة رئيس الجمهورية إلى حوار مع بعض أحزاب تكتل أحزاب اللقاء المشترك، ذات التمثيل البرلماني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وناقشنا مدى جدتها وجديتها.. وأبعادها والأهداف الكامنة وراءها، والموقف المفترض من قبل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحزاب اللقاء المشترك التي تشكل مكونا مهما وأساسيا من مكوناتها وقواها المؤتلفة على قاعدة مسودة وثيقة الإنقاذ الوطني الصادرة عن اللجنة.

واليوم نتناول في هذا المقال، قضايا وحقائق نرى ضرورة ملحة للوقوف أمامها بالتحليل والنقاش لأنها كفيلة بتمكيننا من الغوص إلى عمق الأزمة اليمنية الراهنة وجذورها البعيدة التي تغذيها وتحافظ على تماسكها واستمرارها. وهذه المقالة، وذاك شأنها ومهمتها، هي على نحو أو آخر امتداد للمقالة الأولى واستكمال لمضامينها، ونحن ما فتئنا نسمع بين فترة وأخرى، طوال تاريخنا الوطني المعاصر منذ عهد الثورة وحتى الآن، دعوات للحوار والمصالحة والوحدة الوطنية إلى آخر هذه الشعارات، وعادة ما تطرح أو تظهر هذه الدعوات في ظروف أزمات ومشاكل تعصف بنا بين الحين والآخر.

وفي ما يتعلق بدعوة الحوار وتشكيل حكومة وحدة وطنية التي أطلقها رئيس الجمهورية في الذكرى الـ20 لإعلان قيام دولة الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، مؤخرا، واستئناساً بخلاصة التجارب والخبرات المستحصلة من التعامل السياسي والشعبي مع النظام الحاكم منذ عام 1978 وحتى الآن.. فإننا نجد أنفسنا في مواجهة سؤال جوهري وكبير وبالغ الأهمية، يقول: حوار بين من ومن؟ وتمثل الإجابة عليه بوضوح وصراحة وموضوعية، نقطة انطلاق تاريخي للخروج من أزمات ومشاكل ومعضلات قضيتنا الوطنية برمتها.

إن الدعوة التي أطلقها رئيس الجمهورية، علانية وفي سياق خطاب رسمي مذاع، تشير بوضوح إلى حوار بين النظام الحاكم وبعض أحزاب المعارضة الممثلة نيابيا، حوار يفضي الى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكما هو معلوم فإن مفهوم النظام الحاكم يتحدد بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. والسلطة التنفيذية في نظام خليط كنظامنا الراهن تتكون من رئيس الجمهورية الذي تتركز في يده كل السلطات والصلاحيات لكافة مجالات عمل السلطة التنفيذية، بما في ذلك الجيش والأمن، وحكومة تتولى من خلال رئيس الوزراء والوزراء وسائر المسؤولين التنفيذيين، تصريف الأمور وإدارتها وفقا لأوامر وتوجيهات رئيس الجمهورية المباشرة والواجبة التنفيذ. ولكن هل سلطات النظام الحاكم الثلاث المشار إليها آنفا، والتي تشكل سلطات أي نظام سياسي حاكم في الدنيا، هي التي تمارس وظيفة الحكم الحقيقية وسلطاته وصلاحياته ومهامه الفعلية كما هو متعارف عليه؟ بمعنى آخر أكثر وضوحا وتحديدا، من الذي يحكم اليمن فعليا؟

إن كل الوقائع ومسار الأحداث والإجراءات والتطورات التي شهدها اليمن، في الشمال منذ عام 1978 وحتى عام 1990، وفي الشمال والجنوب بعد إعلان قيام دولة الوحدة منذ عام 1990 وحتى الآن، تبين لنا بكل جلاء ووضوح أن السلطة التي سيطرت على الحكم منذ عام 1978 وحتى اللحظة الراهنة، خططت بذكاء وعملت بكل دأب وإصرار وتصميم على تأسيس وبناء وترسيخ سلطة خفية موازية للنظام السياسي الحاكم الذي نراه ونلمسه أمامنا، سلطة تنفيذية (حكومة) وسلطة تشريعية (برلمان) وسلطة قضائية الخ...، حيث وضعت كل مفاتيح ومفاصل وأدوات القوة الحقيقية الحاسمة والفاعلة كالجيش بكافة وحداته وتشكيلاته الضاربة والأجهزة الأمنية (عسكرية ومدنية) تحت سيطرة وقبضة تلك السلطة الخفية الموازية على نحو شبه كلي، ومكنتها من مراكمة ثروات هائلة عبر إطلاق يدها بممارسة كافة أشكال وأساليب الفساد ونهب الأموال العامة الثابتة والمنقولة وابتزاز واستغلال البيوتات التجارية العريقة ورجال الأعمال والمستثمرين بفرض المشاركة الباطنة في أعمالهم دون مقابل والسطو على حقوقهم ووكالاتهم الخ...، والسيطرة الفجة على مؤسسات عامة كالمؤسسة الاقتصادية اليمنية (العسكرية سابقا) وتحويلها الى مؤسسة استثمارية لصالح تلك السلطة الخفية الموازية، إضافة إلى نهب عائدات مؤسسات مالية ومصرفية عديدة ومؤسسات الدولة الإيرادية وغير ذلك.. ولقد بات واضحاً ومعلوما على نطاق واسع أن قادة ورموز هذه السلطة الخفية الموازية يملكون النفوذ والسطوة التي يفرضون بواسطتها على كافة سلطات الدولة ومؤسساتها تنفيذ أوامرهم دون نقاش وفورا.

وبهذا أصبح الحكم في اليمن حكمين:

● الأول تمثله تلك السلطة الخفية الموازية، وهو الحكم الفعلي الحقيقي المسيطر والمهيمن دون منازع.

● والثاني تمثله سلطات الدولة مثل الحكومة والبرلمان والقضاء بمختلف مستوياتها ومراتبها ومهامها، وهو الحكم الشكلي الظاهر أمام الداخل والخارج على أنه الحاكم فعليا، وهو في الحقيقة عبارة عن واجهة شكلية يتخفى وراءها الحكم الفعلي الحقيقي غير الظاهر في الصورة، والمكون أساسا من أفراد أسرة أو عائلة واحدة وأنسابهم ومقربيهم. ولقد ساعد على بناء وتحقيق تلك الازدواجية الخطرة في الحكم، اتباع سياسات أفضت إلى إفقار المجتمع وتجويعه من ناحية، واستخدام الأموال الطائلة المجمعة بالفساد والطرق غير المشروعة في عملية واسعة النطاق من شراء الذمم وإفساد الأخلاق والضمائر للكثير من الفئات المتعلمة والمثقفة والكفاءات والقدرات وتوليتها الوظائف العامة شريطة أن تفعل هي ما تشاء للإثراء والفساد الشخصي على أن تمرر كل ما يطلب منها!

وفي ضوء هذه الرؤية لحقيقة الوضع السياسي القائم في اليمن، وهو وضع لا نظير له في العالم إلا في القليل النادر جدا، يقع الإنسان أو الجماعات السياسية او الاجتماعية في خطأ قاتل ومريع، إن هم اعتقدوا للحظة واحدة أن النظام الحاكم والمتمثل بالحكومة والبرلمان والقضاء، هو صاحب السلطة والقرار الفعليين في إدارة البلاد وحكمها وفق النصوص الدستورية النظرية السائدة، ذلك أن الواقع والدلائل والممارسات العملية المعاشة تؤكد جميعها على أن السلطة الخفية والموازية هي صاحبة القرار والسلطة الحقيقية الفعلية النافذة، وهي من يدير البلاد ويرتب أوضاعها ويقرر شؤونها في مختلف المجالات عبر اجتماعات قادتها ورموزها السرية وبمساعدة فنية من فرق عمل متخصصة غير معلنة، ثم تحال قراراتها وإجراءاتها المتخذة إلى رئيس الجمهورية الذي يتولى من خلال مكاتبه وأجهزته العسكرية والمدنية إنزالها على شكل قرارات وتوجيهات عليا ملزمة الى الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة للتنفيذ، وكذا الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية والمدنية. وفي الحقيقة فإن الحكومة والوزراء وكبار المسؤولين فيها وكذا البرلمان والقضاء لا يعدو كونهم مجرد خبراء وموظفين تنفيذيين (تكنوقراط) لسلطة حكم أخرى غيرهم يعرفونها تمام المعرفة، ولكنهم يحرصون على إنكار معرفتهم بها!

ونحن نلاحظ من خلال المعايشة والتجربة أن أكبر مسؤول في البناء الهرمي للسلطة الحاكمة الشكلية هذه، لا يستطيع البت واتخاذ قرار بشأن الكثير من القضايا والمشكلات إلا بعد أخذ موافقة رئيس الجمهورية رغم أنها تدخل في صميم سلطاتهم ومسؤولياتهم ومهامهم! حتى إن كل أنشطة سلطات الدولة وبناء المشاريع واتخاذ القرارات ورعاية المؤتمرات والمهرجانات المختلفة، بل وفي بدء شروع الحكومة لاتخاذ تدابير مكافحة الفقر والبطالة كلها يتم "بناء على توجيهات الأخ الرئيس حفظه الله"، وبرعايته ومتابعته الشخصية!

وإذن وفي ضوء وبناء على كل ما سبق، يصبح السؤال "الحوار.. بين من ومن؟" سؤالا جوهريا محوريا بالغ الأهمية والخطورة. فإذا كان الداعون للحوار او القابلون به يريدون حوارا بين النظام الحاكم، سواء من خلال مستشاري رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة او رئيس البرلمان او الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم، وبين أحزاب المعارضة (تكتل اللقاء المشترك) أو حتى بعضهم او الإطار المعارض الأوسع اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، فإن هكذا حوارا لن يكون إلا حوار طرشان وغير جاد ولا مجد، وعبارة عن مضيعة للوقت والجهد من غير طائل، ودروس التجربة الماضية في الحوار مع ذلك النظام، سواء في إعلان دولة الوحدة او في الحكومة الائتلافية التي أعقبت الوحدة بين شريكيها، وفي الحكومة الائتلافية الثلاثية عقب الانتخابات البرلمانية الاولى عام 1993، وحوارات وثيقة العهد والاتفاق والحرب الاهلية الطاحنة عام 1994 وحروب صعدة الدامية وحروب الجيش مع القبائل، والحراك الجنوبي وغيرها... تبرهن لنا أن مثل تلك الحوارات كانت فاشلة وعقيمة وغير جادة ولا مجدية، بل إنها أفضت إلى حدوث مآس وكوارث مدمرة، لأنها لم تكن حوارات وتفاهمات والتزامات بين سلطة حاكمة فعلية نافذة وأطراف أخرى معارضة أو شريكة، سرعان ما تم نقضها والانقضاض عليها من السلطة الحاكمة الفعلية الحقيقية النافذة والمهيمنة (المستترة).

إن قوى وفعاليات المعارضة والساعية الى التغيير الإيجابي الشامل في البلاد والمنضوية اليوم في إطار اللجنة التحضيرية للحوار الوطني [أحزاب اللقاء المشترك – والحوثيون – ومجلس التضامن الوطني – والقيادات والرموز التاريخية الجنوبية وبعض فصائل الحراك الجنوبي (وإن كانت العلاقة بالطرفين الأخيرين لا تزال في طور الحوار) والشخصيات والقيادات المنتمية الى الحزب الحاكم والمشائخ القبليون ومنظمات المجتمع المدني الخ...]، وهي لا تزال تنضج وتبلور وتوسع إطارها التحالفي الواسع والذي بات يمثل أوسع قوى وشرائح وفعاليات المجتمع وأكثرها تأثيرا وثقلا، مطالبة بامتلاك رؤية صائبة وعميقة ونفاذة للواقع السياسي المعاش ومكوناته وعلاقاته، وأن تحدد موقفا واعيا وحاسما من دعوة رئيس الجمهورية للحوار وأيضا للمهام والمسؤوليات العاجلة المطالبة بإنجازها على النحو التالي:

1) القبول بدعوة الرئيس للحوار شريطة أن يكون طرفاه محددين بالسلطة الحاكمة الفعلية والحقيقية التي يمثلها كبار القادة العسكريين والأمنيين، وكذا القادة المدنيين المنتمين الى الأسرة المسيطرة على الحكم الفعلي في البلاد، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، وعدم القبول بالحوار مع ممثلي السلطة الحاكمة الشكلية لافتقادها سلطة القرار والحسم الفعلي.

2) وفي حالة القبول بحوار جاد كهذا الذي أشرنا إلى طرفيه في الفقرة الأولى آنفا، فيجب أن يتسم بالصراحة والشفافية والصدق، وعلى ممثلي اللجنة التحضيرية في ذلك الحوار أن يطرحوا بوضوح تام أن صيغة (ازدواجية أداة حكم البلاد) التي حكمت على مدى 3 عقود، لم تعد مقبولة بأية حال من الأحوال، وقد أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه من تدهور وانهيار، وإن استمرار تلك الصيغة غير الطبيعية ستقود البلاد الى أتون حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، ويجب العمل على إنهائها فورا، بحيث تمتلك اللجنة التحضيرية برنامجا كاملا وخطط عمل تفصيلية للشروع فورا بإعادة بناء الجيش والامن على أسس وطنية وعلمية حديثة بما تضمن ألا يكون الجيش أداة بيد أسرة أو طائفة أو منطقة أو فرد طامح مغامر أبدا.

3) وفي كل الأحوال، فإن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني مطالبة بالإسراع إلى أقصى حد بتشكيل مؤسساتها وهيئاتها الديمقراطية الداخلية وتجاوز السلبيات والأخطاء والنواقص التي واكبت مرحلتها التأسيسية الاولى، وعلى الأخص تشكيل فرق عمل متخصصة من الكفاءات الأكاديمية المؤهلة لتشخيص وتحليل ودراسة المشاكل والاختلالات، وتصور الحلول السليمة والفاعلة لها كل في مجال تخصصه (الجانب الاقتصادية –الجانب التعليمي –السياسات النقدية والمالية –السياسة الخارجية إلى آخره...)، بحيث يتأسس على هذا الجهد العلمي إنشاء ما يسمى "حكومة الظل" المتعارف عليها في النظم الديمقراطية، إذ لا جدوى من معارضة لا تعد نفسها ولا تتهيأ للحكم في أية لحظة، وبما يجعلها على دراية واستعداد كاملين لإدارة الحكم في حالة استلامه بشكل أو بآخر.

4) ولما كان النظام السياسي في جوهره وطبيعته ومضمونه هو الوسيلة والأداة الحاسمة للنهوض او النكوص معا، فينبغي إعطاء المسألة السياسية أولوية في نشاط وفعالية اللجنة التحضيرية، وذلك لأنه من الثابت أن ما تعاني منه بلادنا من أزمات وانهيار ناتج عن تخلف بنية النظام السياسي واختلاله وانحرافه، حيث لم يعد نظاما صالحا لتطورات العصر ومتغيرات الواقع الداخلي. وفي هذا الصدد من المهم أن يكون للجنة التحصيرية رؤية متكاملة واضحة لطبيعة وشكل ومضمون النظام السياسي البديل والمنشود؛ نظام معاصر وحديث اتحادي ديمقراطي حقيقي يحقق مشاركة الشعب بمختلف مكوناته وأطيافه وفئاته في إدارة شؤون بلاده ومجتمعه دون إقصاء أو تهميش أو إلغاء، نظام يقوم على عمل مؤسساته التنفيذية والتشريعية والرقابية والقضائية في ظل فصل للسلطات، وبضمانات الحيلولة دون الانقضاض عليه وعودة السيطرة الشمولية الديكتاتورية الفردية القمعية مرة أخرى، نظام تكون المؤسسات فيه فوق الأفراد، وسيادة القانون فوق الزعيم، وحرية الإنسان وكرامته وآدميته قبل كل شيء.. نظام يصبح فيه الشعب صاحب السلطة وواهبها بحق وحقيق وليس زيفا وادعاء.

5) وفي الأخير فإن على اللجنة التحضيرية أن تجعل من نفسها ومن تركيبتها وعلاقاتها وآليات عملها وسلوكياتها نموذجا مصغرا لطبيعة النظام السياسي البديل المنشود الذي تعمل من أجل تأسيسه وبنائه في واقع حياتنا الجديدة التي نعمل جميعا على صياغتها والانتصار لها.. وبديهي أن اللجنة التحضيرية كإطار تحالفي وطني واسع، ستكون عاجزة عن النهوض بمسؤولياتها ومهامها الوطنية الجسيمة تلك ما لم تعمل وسط الجماهير وبالجماهير وللجماهير، فالشعوب هي وحدها صانعة التاريخ والانتصار للجديد المشرق الحر والمزدهر، متى ما توفرت لها قيادة واعية مناضلة مضحية صلبة.

والله سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي الى سواء السبيل.

2010/6/19

مواطنون لا ذميون (10)

مشادة كلامية عنيفة على الهواء مباشرة على قناة NTV المصرية، جسدت دون لبس جوهر المعضلة التي ما فتئت أحدثكما عنها.

معضلة التمسك بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في عصرنا الحالي.

معضلة رفض فكرة الفصل بين الدين والدولة.

جرت المشادة بين الدكتورة سعاد صالح، أستاذ الفقة المقارن وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، التي انضمت لحزب الوفد قبل يوم من المقابلة، وبين القيادي في حزب الوفد المصري صلاح سليمان وعدد من المشاهدين الذين اعترضوا على رأيها „الديني".

ردت الدكتورة سعاد صالح على سؤال المذيع جابر القرموطي في برنامج „مانشيت" عن حق المصري المسيحي في تولي رئاسة الدولة، بالقول إنه لا يجوز دينيا وسياسيا أن يكون في يوم من الأيام الرئيس المصري مسيحيا، ولكي تدعم رأيها بالحجة أشارت إلى الآية القرانية "لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا".

أرادت أن تكحلها فعمتها.

لم تكتف بذلك، بل تابعت قائلة "لابد أن تكون الولاية من المسلم على الكافر وليس العكس، لذلك أباح الله زواج المسلم من غير المسلمة وليس العكس، لأن الولاية في الزواج تكون للرجل، كما أن القوامة تكون للدين الأعلى وليس الأدنى"، مؤكدة أن "شهادة غير المسلم على المسلم غير جائزة بالإجماع لأنه أقل دينا، إلا أن أبي حنيفة أباحها".

رد الدكتورة آنذاك كان واضحاً لا لبس فيه. هي تصف المسيحيين بالكافرين. تعتبر أن الإسلام هو دين "أعلى" من الدين المسيحي "الأدنى"، ولذلك فإن الولاية هي للمسلمين (الأعلى) على المسيحيين (الأدنى).

المشادة الكلامية التي حدثت بعد ذلك أظهرت الهوة الفاصلة بين رؤية "دينية" تصر على تصنيف البشر حسب انتماءاتهم الدينية، تضعهم في درجات، لا تعترف بحقوقهم إلا من زاوية هذا الانتماء الديني، وفي الواقع لا تعترف أن هناك شيئا اسمه الوطن، وبين رؤية علمانية تصر على أن المواطنة هي المحك في تعامل الدولة مع مواطنيها، بغض النظر عن الانتماء الديني أو النوع.

فالقيادي البارز في حزب الوفد صلاح سليمان اتصل بالبرنامج وأبدى انزعاجه الشديد من كلام الدكتورة، طلب منها توخي الحذر في ما تقوله من تصريحات تحسب على حزب الوفد، ثم توجه بحديثه إلى المذيع قائلا "الدكتورة سعاد بتتكلم في الدين ومش بتتكلم كقيادة وفدية، لأن حزب الوفد حزب علماني وبيرفض كل الكلام ده، وبيطالب بالمساواة والمواطنة اللي من أهم بنودها حقوق الأقباط والمرأة في الوصول إلى الرئاسة".

فردت الدكتورة قائلة "إن اللي بيتكلم عنه الأستاذ صلاح أهواء بشرية، وده بيعارض الدين، وأنا موافقش على أهواء البشر.. وموافقش على ولاية لغير المسلم.. وأي حزب يتعارض مع الدين الإسلامي أنا مش هنضم له"، هنا واصل الأستاذ صلاح حديثه قائلا: "لا يجوز أبدا أن حد شغلته في الدين يطلع يتكلم في السياسة".

بطبيعة الحال اضطرت الدكتورة سعاد بعد يومين من المشادة إلى التراجع عن حديثها، تراجعت لتقول إن ما قالته كان في معرض تولي الخلافة، وإن نظام الخلافة انقرض وتحول الأمر إلى دولة مؤسسات، وعليه يصبح للمسيحي حق تولي رئاسة الدولة، بينما يظل التحريم متعلقا بالخلافة، وإنها لا يمكنها أن تصف المسيحيين بالكافرين!

والله؟

كل هَذا، ولم يكن قصدها؟

ياالله كم تأرجحت.

هل تجري الانتخابات النيابية في اليمن؟!

عبدالباري طاهر

جديدة هي الديمقراطية في اليمن. أقصد التجربة اللبرالية القائمة أصلاً على الاعتراف بانقسام إلى طبقات وفئات وشرائح، وبالتالي أحزاب ومؤسسات وهيئات ومصالح وأهواء واتجاهات مختلفة.

الديمقراطية بمعنى أن يكون الشعب أساس الشرعية، وأن يكون الحكم أصوات الناخبين، ويترتب على ذلك تداول سلمي للسلطة.

التجربة الوحيدة التي جعلت المعنى ممكناً تجربة العام 93، وإن جرت في ظل توازن عسكري بين المؤتمر والاشتراكي، وتعززت بالإصلاح الذي أصبح عامل توتير للأجواء وتهيئتها للحرب.

حقاً فحرب 94 قضت على الطبيعة الديمقراطية والسلمية للوحدة، وأعاقت إمكانية بناء الدولة أو عطلتها، وجعلت الانتخابات النيابية مجرد مسرحية هزلية تعيد إنتاج الحاكم والحكم، وهو ما جرى في انتخابات عامي 97، 2003.

والسؤال اليوم هل تجري الانتخابات؟! وهل الظروف العامة مهيأة لإجرائها؟ وهل تمتلك السلطة القدرة على إجرائها في كل أو جل معظم الدوائر الـ301 دائرة؟

وهل تقبل المعارضة (المشترك) بالدخول فيها بدون مطلب الإصلاحات المقدم، مثلما قبلت بالتأجيل لعامين يوشكان على الانقضاء؟

وهل يقبل المشترك الدخول مجتمعاً؟ وهل سيتخذ موقفاً موحداً من القبول أو الرفض؟ ثم ما موقف المجتمع الدولي أو بالأحرى الدول المانحة؟

والسؤال مرة أخرى؛ هل يمكن إجراء الانتخابات في مناطق يصل أو يقترب احتجاجها حد التمرد في لحج وأبين والضالع وشبوة، وتحارب وتمرد في مأرب وعمران وصعدة، وربما غداً أو بعد غد مناطق أخرى، وتشهد المناطق الأخرى احتقاناً يقترب من التفجر في بقية محافظات الجمهورية؟!

لم يبق أمام الانتخابات غير 10 أشهر، وهي غير كافية لإجراء الإصلاحات الضرورية التي طالب بها المشترك! فما هو المخرج؟!

مأزق الانتخابات القادمة تتقاسمه المعارضة والحكم. فالحكم المتحارب مع شعبه في أكثر من منطقة، يوماً عن يوم يبدو أكثر ميلاً "للحسم العسكري" في مواجهة الجميع، سواء التمرد المسلح في صعدة، أو الإرهاب المتصاعد أو الاحتجاجات السلمية التي تدفع دفعاً للعسكرة والمواجهة المسلحة.

فالجنوبيون سواء كانوا في أحزاب اللقاء المشترك أو في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) أو مستقلين، أو في الحراك الجنوبي، فإن الشعور بالتمييز والاستعلاء والغبن يعم الجميع، وهو ما يدفعهم لرفض فساد السلطة واستبدادها، الأمر الذي تكون شرعية الحكم الوحيدة العصا الغليظة وليس أصوات الناس أو صناديق الاقتراع.

فهناك محافظات تكون الانتخابات فيها عسيرة إن لم تكن مستحيلة: الضالع، شبوة، أبين، ومناطق واسعة من لحج. كما أن هناك مناطق لا يحظى فيها المؤتمر بالحد الأدنى من القبول: عدن، حضرموت، المهرة.

ويستطيع المشترك لو حقق بعض الإصلاحات الضرورية، أن يحقق انتصارات مهمة في تعز وإب والبيضاء وحجة وصنعاء. وهناك محافظات كمأرب والجوف تتآكل فيها شرعية الحكم، ويكاد وجود السلطة فيها أن ينحصر في الثكنات العسكرية. أما صعدة وعمران فمناطق مواجهات عسكرية، والحرب هناك لا تزال الخيار القائم حتى اليوم، ولا يستطيع الحكم بمفرده أو بمشاركة الأحزاب المفرخة، أن يقود الانتخابات، خصوصاً إذا ما استمر المجتمع الدولي والمانحون في رفض الانتخابات بدون مشاركة المعارضة الحقيقية (أحزاب اللقاء المشترك).

أما أحزاب اللقاء المشترك فإن المأزق يتجلى في الرهان على المساومات السياسية والضغط على السلطة للقبول بمطالبها الديمقراطية، وهي مطالب إصلاح شامل يشكل أرضية صالحة للخروج بالبلد من أزمته الشاملة.

ولكن ما يعيب هذه المطالب هو عدم التوجه بها إلى الشعب عبر الندوات والمحاضرات ونشر البيانات وخطاب الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وحشدها ورص صفوفها لتبني هذه المطالب الأساسية.

إن مطالب: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهم بالمئات، وتوفير مناخات طبيعية سلمية وديمقراطية، وتنقية جداول القيد، والأهم البدء في وضع "الرقم الوطني"، إحدى الضمانات لمنع التزوير والتلاعب بالأصوات، وكلها صحيحة وصائبة شأن القائمة النسبية، ولكن طرحها بدون النزول إلى الناس ورص الصفوف للمطالبة بها، واعتماد مواقف متضامنة ومتعاضدة في طرحها على الشارع بمختلف الوسائل والأساليب، وجعلها قضية الناس أولاً وأخيراً مصدر ضعف "المشترك".

بديهي إن الانتخابات استحقاق ديمقراطي، وهو واجب على الحكم وحق للشعب والمعارضة، ولكنها في بلدان (منها اليمن) يمتلك فيها الحاكم الجيش والأمن والمال والإعلام والوظيفة العامة، وكل شيء حتى الماء والهواء، تصبح أداة بيد الحكم لا وظيفة لها غير إعادة إنتاج الحكم والحاكم وزبانيته.

يتحدث الحكم عن الانتخابات وكأنه يقول "هل من مبارز؟! هل من مناجز؟! هذا الفرس وهذا الميدان، ومن كذب جرب!".

أليس غرائبياً حد الفضيحة أن يحكم الحكم نفسه والحاكم إياه قبل الوحدة 3 مرات بالانتخابات وبعد الوحدة 3 مرات أيضاً، بما يعني أن الانتخابات لا وظيفة لها غير إعادة إنتاج السلطة بكل فسادها واستبدادها وعجزها الفاضح الواضح عن حماية وتوفير الخبز والماء والنور، والأمن والسلام والاستقرار. فهي ليست عاجزة عن حماية أمن الناس والبلد، ولكنها قد أصبحت عاجزة عن حماية نفسها في مواجهة صنوها الإرهاب.

يتساءل الناس عن الصمت الذي يطال الحكم والمعارضة مع اقتراب موعد هذا الاستحقاق. والجلي غياب الرؤية لدى الأطراف كلها. والخشية أن يتبع الحكم سبل المساومات، وأن يجد الاستجابة من بعض أو كل الأطراف على اقتسام الدوائر التي لم تعد مضمونة للحكم والمعارضة على حد سواء.

ربما يدرك الحكم أسرار ضعفه أكثر من المعارضة، والمعارضة التي لم تلتحم بالناس لا تعرف أيضاً مصدر وسر قوتها.

بجهد منسق ومتشارك يمكن إسقاط الحزب الحاكم بأمره في جل دوائر الجنوب، وإضعاف قبضته في العديد من دوائر المدن الرئيسية في تعز وإب ورداع ومأرب والجوف.

من حسن حظ اليمن أن المجتمع الدولي وتحديداً أوروبا وأمريكا إلى جانب الإصلاحات السياسية التي يستحيل إجراء انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية بدونها.

قبضة الفساد والاستبداد تتهاوى، واحتجاجات الجماهير تتصاعد في أكثر من جهة ومنطقة، وليس من سبيل للحفاظ على بقاء الكيان اليمني موحداً غير النزول للمطالبة بالإصلاحات والانتخابات معاً، وفي موعدها المحدد، وتحميل الحكم مسؤولية التلاعب والمماطلة في الإصلاح والانتخاب معاً.

من حق الرئيس أن يسخر من المعارضة التي أعطته الفرصة للبقاء في الحكم سنتين بدون مقابل، ولم تحصل حتى على إطلاق سراح المعتقلين، وهم بالمئات، يحتفظ الحكم بهم كرهائن، وقد يقدمهم كعربون لإعادة إنتاجه للمرة السابعة.

تستخدم السلطة الانتخابات كفقاقسة تنتج بيضاً فاسداً ومسلوقاً، وهي مشغولة اليوم بالتحارب مع نفسها وشعبها. فهل تدرك المعارضة أهمية التمسك بالانتخابات وفي موعدها المحدد، والربط بينها وبين إصلاح النظام، مستندة إلى تحرك شعبي يعم المدن اليمنية كلها؟

إن الانتخابات الوسيلة الوحيدة والفضلى لبقاء اليمن موحداً، ولتلجيم سباع الفساد والاستبداد، وهي البديل الأسلم للحروب المتناسلة في أكثر من مكان.

تدفع السلطة بالمجتمع كله إلى الحرب، فلنرغمها على إجراء إصلاحات وانتخابات في آن واحد، ولا سبيل إلى ذلك غير تحشيد الناس والنزول إلى الميادين العامة لفرض خيار الإصلاحات والانتخابات.

ينظر الحكم إلى الانتخابات وكأنها استمرار للحرب بوسائل أخرى! فهل نجعل الانتخابات القادمة قطعاً لدابر الفساد والاستبداد والحرب والإرهاب؟ والحرب والإرهاب أبناء شرعيون للفساد والاستبداد.

لم تعد السلطة العاجزة الفاسدة والمستبدة خطراً على شعبها. إن خطرها يمتد إلى الجوار والعالم بحكم موقع اليمن كواسطة بين الشرق والغرب. ولا يمكن القضاء على هذا الخطر إلا بإصلاح النظام، والأوضاع العامة في البلاد.

إلهام مانع
elham_manea@bluewin.ch

ياالله كم تذبذبت.

ياالله كيف تراجعت؟

تراجعت الدكتورة عن موقفها رغم وضوحه. فهي طوال حديثها كانت تتكلم عن "رئاسة الدولة" لا "الخلافة"، وعن "الكافرين" في وصفها "للمسيحيين".

لكنها تراجعت. نحمد الله أنها فعلت.

تراجعت، ربما لأن أحد المحامين قرر رفع قضية عليها لإثارتها الفتنة بين المسلمين والمسيحيين. ربما لأن هناك من همس في أذنها من دوائر عليا بأن "الأحرى أن تتحرى الدقة في ما تقول"، وربما لأنها وجدت أن المسألة جادة، وأن ما قالته خطير بالفعل.

ربما. نحن في الواقع لا نعرف دوافعها في التراجع.

كل ما نعرفه هو ما قالته على الهواء مباشرة، فالبرنامج موجود، وما قالته فيه يستحق الإدانة بالفعل.

رأي الدكتورة سعاد هو رأي "ديني" يعكس بوضوح رأي إجماع الفقهاء المسلمين، وهو رأي "ديني" تصر عليه قوى الإسلام السياسي، وعلى رأسها حزب الإخوان المسلمين، وقبله بالطبع التياران السلفي والشيعي.

وفي الواقع لن نجد فرقاً بين إجماع الفقهاء، وإجماع حركات الإسلام السياسي في هذا الشأن.

فهما في أحيان كثيرة يبدوان كما لو كانا وجهين لعملة واحدة.

لكن كونهم مجمعين على شيء، لا يعني أنهم على حق.

لمجرد أن جماعة من الفقهاء على مر التاريخ الإسلامي عبرت عن رأي لا يعني أبداً أنها تعبر عن رأي صحيح.

فالفقهاء المسلمون أجمعوا أيضا على مر القرون على أن استعباد البشر "أمر جائز شرعاً".

وأتساءل، بخبث طبعاً، ماذا لو طرح أحدهم سؤالاً على الدكتورة سعاد عن "العبودية" هل هي جائزة شرعا أم لا، هل سترد أيضا "الدين كده" كما ردت على المهندس نجيب ساويرس؟

فالدين "كده" فعلاً عندما يتعلق بمسألة العبودية.

لم يحرّمها، بل أشار إليها في آيات قرآنية كثيرة كواقع اجتماعي قائم.

وأقترح عليكما لذلك أن تقرآ كتاب "هداية المريد في شراء الجواري وتقليب العبيد: الأوضاع الاجتماعية للرقيق في مصر"، للناشر محمد مختار، الذي قرر الكتابة في الموضوع عام 1996 "دفاعاً عن الإسلام" كما يبدو.

اطلعا على الكتاب كي تريا كيف أجمع الفقهاء على التسري بالجواري، واستخدام العبيد، وكيف خرجوا بمجموعة من القواعد، أجمعوا عليها أيضاً، في كيفية التعامل مع من يولد للجواري والعبيد من أطفال، يباعون أو يحتفظ بهم أو يُعترف بهم (إذا كان الطفل من مالك الجارية).

الهدف كما اجتهد حتى تعرّق الناشر مختار في التأكيد "هو حفظ الأنساب، وتأمين عدالة التعامل مع العبد والجارية". لكن الناشر اللبيب لم يتساءل قط لمَ لمْ يتخذ أحدٌ من هؤلاء الفقهاء موقفاً يقول إن "استعباد البشر لا يجوز شَرعاً"؟

السبب بسيط، القرآن لا يدين هذه الممارسة، ولا يدعو إلى إلغائها. آياته كانت تعكس الواقع الاجتماعي للقرن السابع الميلادي على الأرجح.

ولأن الأمر كذلك، فإن الفقهاء لم يجدوا مفرا من "الإجماع" على أن العبودية، امتلاك البشر، بيعهم وشراءهم، أمر "جائز شرعاً".

وإذا كان القرآن لم يدعُ إلى إلغاء العبودية آنذك، والفقهاء أجمعوا من بعده على جوازه "شرعا"، هل نقبل بنتيجة هذا الإجماع؟

هل نقبل باستعباد البشر؟

لا.

لن نقبله.

وبنفس المنطق، حديث الدكتورة يعكس إجماعاً هو الآخر.

إجماع يقول بأن الوطن لا وجود له، والمساواة بين المواطنين لا وجود لها، بل "الأمة" هي المحك، وهي "أمة من مسلمين"، ومن يتبع ديناً آخر يعيش في هذه الأمة "كذمي"، يعيش في هذه الأمة "بأمان"، ولكن كجزء "دخيل" عليها، "جزء أدنى".

هذا الإجماع يعكس واقع المجتمعات في القرون الوسطى.

يعكس واقعا كان موجوداً.

لكنه لا يعكس واقعنا، في الواقع لا يعكس قوانين الدولة القائمة حالياً.

الدكتورة سعاد كانت تتحدث كما لو كانت تعيش في المملكة العربية السعودية، لا في مصر. مصر التي ينص دستورها على المساواة بين مواطنيها بغض النظر عن الدين.

ولعلها عبرت في الحقيقة عما هو ممارس فعلاً في الواقع. أليس كذلك؟

الدستور المصري يقول بالمساواة، ثم يخرج علينا في الوقت ذاته بعبارة "دين الدولة الإسلام"، ويضيف عليها أن الشريعة "مصدر أساسي للقانون". وكلاهما يدقان إسفيناً في نعش "الوطن".

والمجتمع تغير، أصبح مسعوراً بموجة التأسلم الشعبي، فنسي أن المصريين تميزوا دائماً عن غيرهم من الشعوب في المنطقة بعشقهم المجنون لأم الدنيا؛ مصر. ولأنهم كانوا كذلك، كانوا دوماً مصريين أولاً.

اليوم، أصبح الانتماء دينياً. ولأن الانتماء أصبح دينياً، اضطرت الأقلية المصرية المسيحية إلى الانكفاء على نفسها، انزوت، تسمع كل من حولها يقول لها إنها "مختلفة"، فبحثت هي الأخرى عن موطن "الاختلاف"، فلجأت إلى "الهوية الدينية" هي الأخرى كمخرج.

دائرة شرسة.

تعكس في الواقع الأزمة التي نعيشها في دول المنطقة.

أزمة فكر ديني، يرفض أن يخرج من دائرة القرون الوسطى، فتلقفته جماعات الإسلام السياسي، مستخدمة إياه كي تصل إلى "السلطة".

وأزمة دولة، لم تتمكن إلى يومنا هذا من التعامل مع مواطنيها على أنهم متساوون أمام قوانينها بغض النظر عن الدين والنوع. دولة لم تنجح إلى يومنا هذا في أن تكون وطناً لمواطنيها.

دولة تصر على التعامل مع مواطنيها بمعيار "انتماء ما".

فلمن لا يعرف، في مصر هناك قوانين "غير مكتوبة"، يدعمها العرف، تقول بأن المصري المسيحي لا يمكنه أن يصل إلى مناصب "حساسة" أمنية وعسكرية. تماماً كما أن هناك قوانين "شفهية"، يدعمها الفقه السلفي، تقول بأن المواقع القيادية في الجيش والحرس الوطني ووزارة الخارجية لا يصل إليها المواطنون السعوديون من أتباع المذهب الشيعي.

والمشادة بين الدكتورة سعاد والقيادي في حزب الوفد سليمان، عبرت عن هذه الأزمة بوضوح.

فالخلاف كان بين رؤية دينية قروسطية، أصبحت لها الغلبة في مجتمعاتنا، وبين رؤية حداثية علمانية، تكالبت عليها قوى الإسلام السياسي والفقهاء والفقيهات والدولة، فأصبح صوتها ضعيفاً محشرجاً.

والأزمة ستستمر ما دمنا نصر على إقحام هذه الرؤية الدينية في تنظيم حياتنا العامة، ومادامت الدولة تصر على أنها لا تمثل مواطنيها بل هي "حارس شخصي لانتماءات دينية، طائفية، مناطقية، قبلية، أو لمصالح شخصية".

الأزمة ستستمر، مادمنا نصر على أن أبناء وبنات الوطن "ذميون"، نتصدق عليهم بالاعتراف، نمن عليهم "بحق تولي منصب أو غيره"، كأننا أصحاب الوطن.

بيد أن الوطن ليس ملكاً لفئة دون غيرها من المواطنين. الوطن ملك للجميع.

ونحن جميعاً مواطنون.

مواطنون.

مسيحي يهودي كافر بوذي بهائي، أو مسلم –سني أو شيعي علوي، درزي، ذكر أو أنثى. كلنا مواطنون. مادمنا ننتمي إلى الوطن، فنحن مواطنون.

مواطنون متساوون.

والقانون والدستور (قانون علماني ودستور يحترم حقوق المواطنة والإنسان)، هما، لا القرآن، المحك.

القرآن ليس المحك.

الدين ليس المحك.

والإنسان، سأكررها مادمت حية، الإنسان لا الإسلام، هو الحل.

● في الحلقة القادمة، سأبدأ بالحديث عن العناصر الأربعة للإسلام الإنساني.

أي هوية تحركنا أيها الرفاق
ونحن مدينون بالكثير من العبادة لهذا الوقت
منصاعون جداً للأحلام الوردية خارج الوعي
ونفتش بالخرافة مدن الذكريات البعيدة
لم أنظر بأبجديات النقمة لمن أحضرني إلى نوافذ المدينة
وأسقط من على جواده روشتة التفاصيل

لا أنظر للغوايات التي تصلني عبر المنادمات، و(لا رسالة)
هويتي أن أنتعل بخوفي الأجوف سماء الكلمات المنسية
وأناولها ذاتي الناضجة بآلام الناس
ووشايات أخرى.

ريان الشيباني

لست سعيداً

محمد الشلفي

لست سعيدا بالكتابة منفردا في صفحتي شاشة الثقافية لتصبحا أحيانا بوجهة نظر واحدة، وتظل الصفحتان –اللتان تفردهما "النداء" كصحيفة وحيدة من بين كل الصحف التي تصدر– تنتظران مني جهدا لا يؤثر، أو لا يصل كتابيا إن حدث تأثير ما.

ما كل هذا الموت؟

منذ أسبوع كنت أحضر في ختام فعالية للشعراء الشباب نظمتها الجمعية اليمنية للثقافة والفنون.. قراءة نقدية لديوان "حطام الوردة" لشاعر مهم برأيي أتعرف عليه لأول مرة، هو سيف رسام، وشارك في الأمسية النقدية، الناقد الشاب صدام الشيباني، وهو يحضر الآن رسالة الماجستير في النقد، ليوصى "رسام" بألا يتوقف عن الابتكار والنمو، كما فعل جيل التسعينيات الذي "مات واختفى". لقد تأكدت منه في ما بعد هل أنت واثق من أن جيل التسعينيات مات وتلاشى؟ قال لي نعم، وأنا أقول بذلك لأنني واحد من شعراء ذلك الجيل. ولن تحتاج الكثير لتبحث في الواقع عن دليل لما قاله، لقد توقف هذا الجيل، لحراسة ماضيه، وابتعد عن الفاعلية الثقافية.

ومع أن بعضهم تصدر المشهد الثقافي بمشاريع ثقافية تبدو نخبوية، وبطبيعة الحال تتحول إلى شخصية، إلا أنها تفتقر للتأثير، وللدور الذي يجب أن تلعبه. لدينا مواقع إلكترونية ومجلات فيها من الجهد المتميز الكثير، لكن كأنها لا تهتم إلا بالنخبة الخارجية أولا التي ساعد الانترنت بكل أدواته على الانفتاح عليها ثم الاهتمام بالنخبة في الداخل المقربة عادة.

ما جدوى هذه المشاريع الثقافية إذا لم تخلق قارئا جديدا، كاتبا ناشئا، إذا لم تصل إلى القارئ المهتم العادي. ما جدواها وهي كأنها "تحرس المقابر" وتتجاوز الحاضر. وتتهافت على أقلام خارجية حد تعبير الكاتب مصطفى الجبزي. فيما تساهم من منبر أتيح لها على فعل ما كانت تستنكره وهي في البدايات.

من واجب هذه المشاريع الثقافية أن تلقي بحجر في حالة الركود الثقافي، لنعرف من خلال هذه المشاريع، أين نبيلة الزبير، وعلي المقري، وما يعني الشعر لفتحي أبو النصر، وما جديد محمد الشيباني، وما موقف هدى أبلان مما يحدث في اتحاد الأدباء؟ لماذا يبدو المبدعون بلا موقف؟ ولماذا ما زال جواز وجدي الأهدل محتجزا لدى وزارة الداخلية؟

لا حضور، فالغياب يعترينا...

لقد حاول الكاتب محمود ياسين رئيس تحرير مجلة "صيف"، في كتابات كثيرة له، أن يوقظ جيله الذي يبدو بلا ملامح، لقد فقد الاتجاه فأصبح بلا فاعلية. لقد بدأ جيله متحمسا ثم سرعان ما خبا حماسه، لا أحد مسؤول عن هذا أكثر من الجيل نفسه. لقد أصبح بلا قضية، حتى على المستوى الشخصي. لم يعد يتذكر أهدافه الحقيقية، لصالح أهداف تصنعها الظروف: هؤلاء هم لا أكثر يسقطون من الضربة الأولى.

ثمة هروب تمجده الشللية التي يصبح معها الموضوعي والشخصي نسخة واحدة. ثمة هروب من المسؤولية.. هروب من الموقف.

لدى المثقف قطيعة مع البيئة الثقافية من حوله، مع أمسية شعرية، مع ندوة، مع مسرحية تعرض هنا أو هناك، مع إصدارات جديدة، مع رواية تصدر. كيف يمكنه تقييم واقع ثقافي لا يعرفه. وكيف يمكن أن يكون واحدا ممن يحاولون إحداث ثقب في جدار، ومن يحاولون أن يصنعوا من الليمون شرابا حلوا.

بالتأكيد، لن أكون سعيدا حين أكتب كل هذا ولا يعلق أحد عليه سلبا أو إيجابا، حتى وإن علق أحدهم قائلا: "صحيح أنت لست سعيدا، أنت محمد"، ولو على سبيل الدعابة.

.. من ذكريات الوداع

عبدالباسط عبدالله مقبل
Assdaait@Gmail.com

ينغمس في التفاصيل وفي الاندماج العميق بينهما، تبقت لها أشياء تنتظر زيارته، لم تحقق بغيتها منه فقد هب واقفاً إلا منه ومنها، ومن كل شيء، غادر وجوهاً تتوزع أيامها الأعاصير ومراسي الدم، وجد الأيادي الخشنة مازالت تغوص في العمق البعيد من الموت.

حاذت وقوف تطلع إلى عودة بكارات الأشياء، امرأة كلها حياة وبهجة وهو جسد ينتظر أن ترجع إليه الحياة، قال: أخذت ما أملك، توكلي على الله، مدي خطوات الطرقات التي أوصلت الحال إلى ما هو عليه، أو دعينا نفترق، ليس بيننا الآن رابط يقود الأيام إلى مثلك، أنت امرأة وأنا لا أحب أن أعود إلى جسد رجل أو جسد امرأة، ولا أرغب فيهما معاً، مللت مني ومنك ومن هذا الركام الهائل من الرغبات، وليس لي طاقة للعبور مرة أخرى إلى الخيبات وسخف الوجود.

●●●

لا تطيلي اندهاشك في وجهي، خذيه فحسب وتواصلي في ما أنت فيه، لست أحداً من وجوهي المذعورة في الطريق إلى الشرفات الباسمة بطلتك.

يكفي أنني أثقل بأثام تتفيأها ظلال الجدران المحتفية بالقامات المبتسمة والتحايا والمواعيد.. وبما لا يطاق من أعباء ليس لها مؤهلات في الرحاب المتباهية بمدى البياض، والسفر.

●●●

ابقي حيث أنت.. مكانك بين هذه البهائم التي تتشاغب في ما بينها، وتساق على أسواط القتلة والقوادين والعابرين في الدماء المراقة في الجسور المرساة بأقدامهم.

ليس لي جلسة سمر ولا أحايين قيلة بينكم، ولست أحداً من أحد، أنا جئتُ وحدي وسأذهب وحدي، وقد جربت الكثير من السنين بينكم، وها أنذا أبكي فقدها وملاحقات النهار وابتسامات الصبايا.

تداركتُ ضياعي وملأت رأسي من الكؤوس المرة حتى كاد في الصباح أن ينشق وينفجر ويرمي بي في الطرقات ذكرى سلعة مهملة تدوسها آلاف الأقدام وتمضي.

وخرجتُ في مثلي كان يتجول في ما لا يرى ولا يرضخ لإرادة جيفة من جيف الأرض. منحتُ خطوي للريح ولاعتصار الجوع قواي، ولعنت الحياة التي أخضعتني لذل الحاجة وتملق القوادين ووكلاء الله.

شققتُ في أعضائي طرقات الكلام، وارتقيتُ حتى إنه لم يعد لك جسد للحمل والولادة والاندماج في النسخ الأخير للرغبة.. لمَ إذن تريدين أن تظلي إلى الأبد امرأة (للوحم) والعذاب؟ ألا تدركين لمن ترمين أحمالك وماذا تصنع بهم الطرقات؟ ألا ترينهم وقد صاروا متاعاً للوحوش ولصوص الألم؟ أما كان أجدر أن تخرجي من حطامك وتنفضي عنك الأجساد العفنة، وتلاحقي ضوء الفناء في رحاب الله؟

●●●

ها أنت منهم ومثلهم، وأنا ليس كذلك، توكلي على الله إذن، ولا تسألي أين انتهت بي المساحات، وأين ساقت الأسفار مصيري. ها أنا أحمل في وهجي غيري وغيرك، وليس لك قدر في غير هذا الاضطراب الذي تتآكل فيه الأجساد والأرغفة وبيع الآلهة بثمن بخس.

غلاف

العدد الأول من «رصيف»

مشهدان افتتحت بهما صحيفة "رصيف" الثقافية عددها الأول: مشهد الترجمة البائس يمنياً مع بعض الكتاب والنقاد اليمنيين والعرب، محاورةً الناقد العربي الدكتور حاتم الصكر، والروائي وجدي الأهدل، والكاتب محمد القاضي، والدكتور مسعود عمشوش، ومشهد تعز الثقافي في لحظتها الراهنة، محتوياً على سيَر بعض وجوه المدينة ومعالمها ومؤسساتها الثقافية.

كما احتوى العدد الذي صدر قبل أيام على ملف عن "الرصيف كفضاء مقدس" وبكتابات مختلفة للأستاذ عبدالباري طاهر، الأستاذ نصر طه مصطفى، إلهام الوجيه، نبيل قاسم، أحمد السلامي، محمد عبدالوكيل جازم، عبدالله علي صبري، فكري قاسم، ريان الشيباني، غادة العبسي، نجلاء حسن، عبدالإله حيدر، وماجد الشعيبي.

وتحضر الروائية الشابة والمترجمة هند هيثم في حوار أجرته معها مديرة التحرير الشاعرة ميسون الإرياني، عن الترجمة، تستحضر فيه روح والدها الشاعر الكبير محمد حسين هيثم، متحدثةً عن علاقتها اليومية بالرصيف.

وتضمن العدد أيضا نصوصا جديدة للشاعرات هدى أبلان، ابتسام المتوكل، وسوسن العريقي، وللشعراء صادق القاضي، رمزي الخالدي، وطلال يحيى. وتستعيد بدورها الشاعرة والروائية نبيلة الزبير بداياتها المحتوقة بنص شعري طويل.

ويأتي العدد الأول من صحيفة "رصيف" كمشروع تخرج أشرف عليه الدكتور سيف مكرد رئيس قسم الصحافة كمشرف علمي، والأستاذ عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق كمشرف خارجي، مع الدكتور خالد الصوفي رئيس تحرير مجلة "تواصل".. ويرأس تحريرها الزميل أحمد عبدالرحمن، وتديرها الشاعرة ميسون الإرياني.. وحمل لمسات المخرج الشاب حمزة الحمادي.

الصريمي وهواجس جديدة

يعود من جديد قائل "نشوان لا تفجعك خساسة الحنشان" الشاعر د. سلطان الصريمي، بأمل، في إصدار شعري جديد بعنوان "هواجس الصريمي".

يحتوى الديوان الذي صدر عن دار عبادي للنشر، على 50 نصا قصيرا بالدارجة مليئة بالتحدي، مثل هذا النص المعنون بـ"عناق":

ما مل روحي عناق الباسقات
ولا تخوفت من كثر الضياح
ظل.. نباتي بظل الوارفات
واغيدت.. بين أعشابي الملاح
إذا هجرني وصال الأمنيات
يزورني الحلم في ظل الرياح
وإن تقوّى على خطوي الشتات
يعيش خطوي على خطو الصباح
كم غيّب الحب في قول الرواة
وكم تنادت على حبي الجراح
أرضعت عشقي حليب الموجعات
وأينع العشق في جوف النواح
في قرية الموت غنيت الحياة
ومن فؤادي تمنيت الرواح

موليير في اليمن

منذ أشهر كان موليير الأديب الفرنسي الكبير في اليمن عبر مسرحيته "مريض الوهم"، وقد قدمها ممثلون يمنيون برعاية المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء. وقدمت ليومين فقط على قاعة المركز الثقافي بصنعاء. لقد وقف الجمهور ليصفق لدقائق بعد انتهاء العرض. وزع رعاة المسرحية هذا التعريف بالمسرحية:

السيرة الذاتية: تعد مسرحية "مريض الوهم" التي كتبت في عام 1673 آخر عمل مسرحي لموليير. حيث وزع موليير كونه قائد الفرقة الأدوار الرئيسية في المشاهد التي كتبها وأخرجها. وبالرغم من حالته الصحية المتدهورة والمرض الخطير الذي أصابه، قام موليير بكتابة هذا العمل الذي يعد أهم الأعمال الأدبية والمسرحية العالمية، حيث لعب فيه دور أرجون، مريض الوهم.

وفي المراحل الأخيرة للمسرحية، وخلال المشهد الرابع، في 17 فبراير 1673، كان موليير يحتضر فعلا وهو يحاول إخفاء آلامه وراء ابتسامته الخفيفة. وأردك الممثلون أنه مريض جدا فأسدلوا ستائر المسرح وأغمي على موليير وتم إحضار الأطباء إلى منزله. في حين ظلت زوجته واقفة على سريره حتى مات. وكان عمره 51 عاما.

العالمية: بعيدا عن انتقاد الوسط الطبي والتوهان الذي يجد أرجون نفسه غائصا فيه، يكشف موليير عن حقيقتين تهمان البشرية جمعاء: الخوف من الموت، وحاجة المرء أن يكون محبوبا. وتسيطر هذه الفكرة بشكل كلي على أرجون من خلال الإحساس الذي شعر به كل منا، وأن العالم الذي يحيط بنا واسع جدا وغير متناه مقارنة بحدودنا ونهاية مصيرنا. ولهذا السبب، لم يكن لأرجون تأثير كبير حتى ولو كان في بعض الأحيان مضحكا، إلى حد أنه كان يتصرف كالطفل الذي يحتاج إلى من يعتني به ويواسيه. فضلا عن ذلك، وكما قال الكاتب السويدي ستيج داجيرمون: "إنه من الصعب إشباع حاجتنا للمواساة".

أين تذهب؟

الحركات الدينية في العفيف

تنظم مؤسسة العفيف الثقافية في الرابعة والنصف غدا الثلاثاء 7 يوليو، ندوة فكرية بعنوان "الحركات الدينية وشرعية الحكم"، يشارك فيها الباحث في شؤون الحركات الدينية نبيل البكيري، بورقة يتناول فيها السلفية والإخوان، والحوثية، ورؤية هذه الحركات وفقاً لنصوص التراث الديني. فيما يفكك الباحث والكاتب عبدالرحمن الحميدي واقع الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية وقدرتها على الاستقطاب، مستعرضاً ما تستند عليه هذه الحركات من رؤية وقاعدة جماهيرية.

مهرجان لصيف صنعاء

دشنت بداية الأسبوع 3 يوليو، فعاليات مهرجان صيف صنعاء السياحي. وتقام معظم الفعاليات في حديقة السبعين، ويتضمن برنامج المهرجان الذي يستمر إلى نهاية يوليو، عددا من الفعاليات والأنشطة، وتشارك فيه فرق محلية وعربية ودولية.

ومن الفعاليات الثابتة: فقرات استعراضية للفرق المشاركة طول فترة المهرجان، عروض الأزياء، فعاليات شعبية طوال فترة المهرجان، مرسم، كل أسبوع عرض سينمائي، عرض النقش للحناء والنقش للخضاب.

إب تستضيف تشكيليين يمنيين وسعوديين

تستضيف محافظة إب الملتقى اليمني السعودي الثاني خلال الفترة من 4 إلى 10 يوليو، بمشاركة فنانين تشكيليين يمنيين وسعوديين، في إطار أنشطتها السياحية.

يشارك في الملتقى 35 فنانا وفنانة منهم 15فنانا وفنانة من المملكة العربية السعودية.

المسرح اليمني.. حمل كاذب أم ولادة متعسرة؟

وصفه المخرج والممثل المسرحي صلاح عبدون بقوله: "المسرح اليمني يتيم الأبوين".. وقد كان هذا الوصف مطابقاً للحالة التي يعيشها المسرح اليمني -إن حاز لنا أن نسميه مسرحاً- إذ إنه، أي المسرح اليمني، يعيش أزمة مزمنة أدّت إلى حالة مسيطرة من الضعف والركود بل والتدهور.

وممّا يؤسف له أن الجميع مدرك لهذه المرحلة العصيبة التي تمر بها الحركة المسرحية في بلادنا، ومع ذلك لم يُلحظ أي تحرك من قبل أية جهة -حكومية أو غير حكومية- لانتشال المسرح اليمني من عثرته التي طال عليها الأمد، وتحريره من القيود التي تكبله، لينطلق مؤدياً دوره الهام في حياة المجتمع، فكما يقال "أعطني مسرحاً أعطك أمة".

فالمسرح عمل هادف يلامس مشاعر وهموم الأفراد، ويتبنى قضاياهم واتجاهاتهم، ويعبر عن مشاعرهم.. وهو -في رأيي- لا يقل أهمية عن الجامعة في تشكيل الوعي الجماهيري، وفي التنوير الفكري والثقافي للمجتمع.

عبدالله كمال
محيي الدين

وإذا ما حاولنا تقصي الأسباب والعوامل التي حالت دون تقدم المسرح في بلادنا، بل وجعلته يتراجع القهقرى وينكص على عقبيه، كما يقول المثل الشعبي "العام أكبر من هذه السنة"، فسنجد أن هناك جملة من الصعوبات والعراقيل التي تكالبت عليه حتى أودت به إلى هذه الحالة المؤسفة.. وسأحاول في هذه السطور إيجازاً استعراض بعض من هذه الصعوبات والإشكاليات:

أولا: عدم تفاعل المسرح مع المجتمع اليمني، من حيث عكس الهموم العامة المسيطرة على المجتمع والتعبير عنها، إذ إن المسرح في بلادنا -على شحته- لم يقدم للجمهور مادة قادرة على خلق تفاعل بينه وبين الجمهور.. لم يقدم عرضاً لمشاكلهم ويطرح حلولاً لها، فيكون هناك تمثيل لهذا المجتمع وتمثل لهمومه وتطلعاته، بحيث يصبح متنفساً للناس، ومنبراً يبرز قضاياهم ومواقفهم ورؤاهم وحاجاتهم.

والمجتمع اليمني لم يعرف المسرح إلا في فترة متأخرة، وذلك نتيجة لحالة العزلة التي كانت تعيشها اليمن في ظل الحكم الإمامي المنكفئ والمنغلق على نفسه. على أن الأشقاء في ما كان يسمى بجنوب اليمن -وخاصة في عدن- كانوا أوفر حظاً من إخوانهم في سائر اليمن من حيث تعرفهم على المسرح، إذ تأسس أول مسرح في عدن وتشكلت أول فرقة مسرحية عام 1910، بينما لم يعرف اليمنيون في الشمال المسرح إلا بعد ثورة 26 سبتمبر الخالدة.

ونظراً لقرب عهد المجتمع اليمني بالمسرح في الشمال، وركود المسرح في الجنوب، وارتهانه للنظام الحاكم آنذاك، إضافة إلى أن ما أنتج على قلته لم يكن ليلبي احتياجات المجتمع ويلامس همومه وقضاياه.. نظراً لذلك، ظل هذا الفن بعيداً عن المجتمع، كما أنه لم يؤسس لنفسه ليكون ابنا لهذا المجتمع، ووجهاً آخر له.

ثانياً: المسرح بحد ذاته عمل إبداعي هادف ومؤثر وقوي ومعقد في نفس الوقت، إذ إنه عبارة عن إعادة تشكيل للعالم، تمر بمرحلتين فنيتين إبداعيتين.. أولاهما المرحلة الكتابية -إن جاز لنا تسميتها بهذا الاسم- وهذه مهمة الكاتب المسرحي الذي لابد أن يكون واعياً بكل ما يدور حوله، سواء في مجتمعه أم في المجتمعات الأخرى، وأن يكون مثقفاً واسع الاطلاع -إن لم نقل موسوعياً في ثقافته، إذ إن العمل المسرحي عمل حساس وخطير له دلالاته وأبعاده التي تقتضي أكثر من ذلك.

أما المرحلة الثانية.. فهي المرحلة الإجرائية، وتتمثل في عملية أداء هذا العمل على خشبة المسرح، ويضطلع بهذه المهمة كل من طاقم التمثيل، المخرج، المصور، مهندس الصوت، مهندس الإضاءة، عازف الموسيقى التصويرية... إلخ من الكوادر التي لابد أن تتمتع بقدر عال من الكفاءة والموهبة اللتين يتطلبهما هذا الفن. ناهيك عن الإمكانيات المادية المطلوبة والضرورية في هذا العمل الشاق والمعقد والممتع في نفس الوقت، ومنها: المباني، الديكور، الأزياء، الصوتيات... وغيرها من التجهيزات اللازمة.

● مشهد من مسرحية «معك نازل» للمخرج عمرو جمال

وإذا قسنا ما سبق من حيثيات وخصوصيات ومتطلبات إنتاج العمل المسرحي على واقعنا الفني في اليمن، فإننا سنصطدم بهذا الواقع، إذ إن الكتابات المسرحية قليلة جداً، إضافة إلى عزوف الكتاب عن كتابة النص المسرحي، أو أن الكتابات المسرحية قد تضيع في ظل حالة الركود التي يعانيها المسرح في بلادنا.

وإذا ما أتينا إلى الإمكانيات المادية التي ذكرناها آنفاً، فإننا إذا ما حاولنا التماسها في الواقع، فسندرك أننا نفتقر إلى أبسط مقومات المسرح.

وما بين هذه وتلك يقبع الكادر الفني -الذي لا يدرك ذاته إلا في الأعمال الموسمية المناسباتية التي لا تعدو كونها اسكتشات درامية- عاجزاً عن اقتحام عقبة كؤود تحول دون إنشاء مسرح، ناهيك عن ازدهاره.

ثالثاً: العمل المسرحي، كما قلت سلفاً، عملية إعادة تشكيل للعالم.. أي أنه عملية فنية تتم وفق رؤى معينة.. وهذه الرؤى قد تتقمص الواقع ولكن بطريقة مغايرة، وذلك لكي يتم لها ما ترمي إليه، وبهذا فإن العمل المسرحي يحتاج إلى القدر الأكبر من التحرر، والبعد عن الوصاية والتوجيه والتجييش، فالمسرح عندما يشب لا يقبل التوجيه والوصاية والارتهان، وإذا ما مورست ضده هذه الممارسات فإنه يُمْسَخ، ويصبح غير قادر على إيصال رسالته والاضطلاع بدوره، ومن هنا تضيع غايته ويضيع على إثرها.

رابعاً: المسرح ظاهرة ثقافية فنية أدبية ثقافية، شأنها شأن جميع الظواهر الثقافية والفنية والأدبية، وذلك من حيث النمو والتطور، وعملية النمو والتطور هذه تستلزم الاستمرارية والتواصل، وذلك لكي يكون هناك تفاعل بين الجديد والقديم، ولكي تتاح الاستفادة من الخبرات السابقة، وتكريس هذه الاستفادة في الأعمال المستقبلية، وبما يمكن أيضاً من التواصل مع تجارب الآخرين، وبالتالي الاستفادة من هذه التجارب في ما يخدم المسرح أو التجربة المسرحية في بلادنا. وهذا هو ما يفتقده المسرح في بلادنا، فالاستمرارية والتواصل -على ما لهما من أهمية في نشاط ونمو وتطور المسرح عموماً- يكادان ينعدمان في واقع تجربتنا المسرحية، التي تبقى جامدة لا تحركها إلا أنواء المناسبات الموسمية، وما إن تهدأ هذه الأنواء المناسباتية الموسمية حتى تعود إلى سابق عهدها من الركود والجمود، منتظرة هبوب النوء في موسم قادم ومناسبة قادمة. بمعنى أن التجربة المسرحية في بلادنا تفتقد الديناميكية التي تتولد عن الاستمرارية والتواصل، بالإضافة إلى غيرهما من العناصر والعوامل المساعدة على النهوض بالمسرح ليؤدي رسالته الهامة التي لا ينبغي أن ينظر إليها البعض على أنها فضلة يمكن الاستغناء عنها.

وفي الأخير.. لنا أن نتصور.. إذا كان هذا هو الحاصل في واقع تجربتنا المسرحية في الوقت الراهن، وإذا كانت هذه هي أبرز المشاكل التي يعاني منها المسرح في بلادنا، فهل لنا أن نتنبأ إلا بموته بين أيدينا مستقبلاً؟

ثم هل هذه المشاكل والعراقيل والعقبات عصيّة على الحل والإزالة إلى الحد الذي يجعلنا نوكل أمر ومصير المسرح في بلادنا إليها؟!

ثم من المسؤول عن حالة التدهور التي لحقت بالحركة المسرحية في بلادنا؟ وعلى عاتق من تقع مسؤولية إنقاذ المسرح وانتشاله من كبوته ليستعيد عافيته ويقوم بدوره؟

الأسئلة كثيرة.. والمشكلة عويصة.. والحل مطلوب وممكن، ولكن ذلك لن يتأتى إلا بتضافر الجهود وتعاون جميع الأطراف المعنية بالأمر.

أتمنى أن أكون قد وضعت يدي على مركز الألم.. وأن يلقى ما كتبته آذاناً سميعة.

في الشأن الثقافي

ديوان للبيع في أزمة الكتب

مصطفى الجبزي

صديقي محمد الذي أعيش وإياه في ذات المدينة ولا أقابله إلا ما ندر، لكني أجده أو أتواصل معه عبر إحدى الشبكات الاجتماعية على الانترنت، صادفته ذات صباح غير بعيد على النت، وتبادلنا التحايا ومزحات خفيفة، ثم سارع إلى طرح سؤال. كان سؤالا مبهما طالما هو إجابة على سؤالي له عن حاله ليجيبني بجملته التالية: "عندي ديوان، أشتي أبيعه؟!".

الحقيقة أن صديقي المبدع هذا أحد المشتغلين بالثقافة والأدب، وقد أصدر لتوه ديوانا شعريا حظي بتقديم ثمين من أحد كبار الشخصيات الثقافية والأدبية في البلاد. ولا أستكثر عليه هذا لأنه جدير بكل هذا الاحتفاء. وأما جملته اللافتة فقد كانت تحمل أكثر من وظيفة؛ فهي جملة إخبارية؛ يعلمني بها توكيدا صدور باكورة أعماله الشعرية -حسب علمي- وكذلك استفهامية تعبر عن حيرته في واقع الأمر، فمفادها الاستفهام عن كيفية بلوغه بيع نسخ من عمله الشعري.

ساعتها قابلت هذا الحديث بمزاج رائق ومزاح ثقيل فيه من المديح ما فيه من اللامسؤولية. فقد رددت عليه بأن هذه الجملة هي قصيدة بحد ذاتها.

●●●

النشر سمة حضارية

كنت قبل هذا اللقاء بأيام قلائل قد حضرت ندوة في أحد المنتديات الثقافية في العاصمة صنعاء، ندوة لباحث فرنسي يتحدث فيها عن النشر في اليمن؛ واقعه ومؤسساته ولمحة عن تاريخه، وموقع الكاتب من هذه العملية، ليصل الباحث إلى خلاصة الإقرار بوجود أزمة تخص النشر والكاتب (هي أزمة توزيع وأزمة تسويق في آن). وفتح حديثه ذاك المجال لمداخلات شتى تطرقت للعلاقة بين اليمنيين والكتاب وفعاليات الكتاب كمعارض ومكتبات، وظاهرة كتب الأرصفة والجولات. باختصار، كل الحقائق التي ذُكرت في الندوة كانت باعثة على الإحباط. وفي خضم الحديث، حضرت صورة ما في ذهني. هي إعلان تلفزيوني ظهر إبان وعقب الحرب الإسرائيلية على لبنان العام 2006، يظهر فيه طفل يبرز من بين الخراب ويطلب مساعدة: "أعد لي كتبي!".

هذه الصورة لوحدها جرحتني لما بها من مفارقة إزاء علاقة غير اليمنيين (من العرب على الأقل اللبنانيين كنموذج) بالكتاب. واقع الكتاب في اليمن أكثر من مأسوي، ولن أخوض في تفاصيل وأرقام تؤكد ذلك، لأن الحقيقة واضحة للعيان. وهناك دراسات جادة أهمها تقرير التنمية (الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية لعام 2004) بشأن الثقافة، وفي طياته من الأرقام المخيفة ما يكفي لأن "يشيب لها جناح الغراب".

●●●

عناوين ليس إلا

من الطبيعي أن عقولنا قد أثمرت مؤلفات قيمة اهتمت بحالنا وتدارست نتاجنا الفكري -كيفما كان وأيا كان موقعه- إلا أننا لا نجد لذلك أثرا، وسأكتفي بسردٍ واقعتين كنت فيهما شاهدا؛ الأولى هي أن لي صديقاً يحضّر دراسات عليا في الملكة المغربية في تخصص أدبي، يبحث عن كتاب مفصلي في بحثه، وقد أعياه البحث ولم يجد لا في المكتبات المغربية ولا اليمنية؛ حيث من الأحرى أن يتوافر. إنه دراسة للدكتور عبدالعزيز المقالح لأحد الهامات الأدبية اليمنية العربية المغمورة أحمد علي باكثير. وبعد بحث شاق لم يفض الى شيء قرر صاحبنا الاستنجاد بالدكتور المقالح عينه ليحصلَ منه على نسخة من الكتاب المذكور أعلاه. تصوّروا كتاباً للمقالح وعن باكثير لا تجدونه بيسر.

لكن الحادثة الأغرب لا تبعد أكثر عن أحد الشخصيات المذكورة في الحادثة الأولى (هي أني كنت حاضراً في مجلس الدكتور عبدالعزيز المقالح في منزله وأنا بصحبة مترجمة فرنسية من أصل عربي تعنى حاليا بترجمة رواية يمنية الى الفرنسية (الرهينة للكاتب دماج)، وفي خضم الحديث مع الدكتور المقالح نهض من مكانه وتغيّب برهة، ثم عاد يحمل في يده بضع أوراق: إنها مقدمة لكتاب بالعربية لباحثة فرنسية من أصل لبناني. هو في الأصل دراسة في وثائق الشخصية اليمنية التاريخية حبشوش.

أوراق فارعة الاستطالة باهتة الألوان مشدودة تستلقي عليها أحرف من بنط خطي متوتر. لم يتأخر الدكتور المقالح في توجيه سؤال إلى المترجمة إن كانت تعرف الباحثة ابنة جلدتها في الجنسية والأصل. لكن المترجمة في الحقيقة أجابت بالنفي، فهي يافعة غضة الملامح. المهم أن الدكتور (أطال الله عمره وأمده بالصحة والعافية) لم يتوان عن إخبارنا أنه لم يعد لديهم، في مركز الدراسات والبحوث، وربما في اليمن برمته، نسخة واحدة من هذا الكتاب القيم. وهو من منشورات مركز الدراسات والبحوث.

●●●

إنه إشعار آخر إلى حاجتنا الى طباعة كتب، إلى نشر حقيقي. فلقد كانت الأوراق التي بيده وهو يمسك بها بعناية وحذر، متهالكة وبلا زمام، ناهيك عن نوعيتها كأوراق الإحصاء التي كنا نصادفها تدثر "سندويتشاتنا" صباح كل يوم دراسي في مقصف المدرسة.

نعم أنا وغيري نلاحظ، ربما كل يوم، ونسمع عن عناوين جديدة تصدر في اليمن، وعن كتّاب يمنيين أو كتابات عن اليمن. لكن أين هي هذه الكتب؟ خصوصا في عالم اليوم حيث تيسرت وتضاعفت الإمكانيات التقنية في الطباعة والنشر، بل وفي ظل الحضور المقرف لصحف ومطويات كثيرة متشابهة في خوائها، بحسب تعليق أحد ملاك المكتبات المعنية ببيع الصحف والكتب. لقد صرح البائع ذاك عن اشمئزازه من معظم هذه الصحف، وتمنى لو خوّلت له سلطة في النشر لاكتفى بإصدار 3 صحف من بين الـ50 تقريباً.

●●●

الغريب في اليمن اليوم هو تنامي المطالب من كل صوب، ولكن لماذا لا نجد مطالبة واحدة ذات صلة بالكتاب؟ هل فاتنا أن الكتاب سلعة سوقية مهمة تعيش منها وعليها عائلات وأسر، بل وتبنى عليها امبراطوريات مالية؟ فمتى يمكن للكتاب في بلادنا أن يتحول إلى فضاء يجذب إليه الاهتمامات ويشكل سقفا مشتركا للجميع، فتستقيم بذلك المطالبات وتنصبّ الى ما هو موضوعي وبعيد عن إثارة المشاكل والنعرات؟ هل يمكن للكتاب في بلادنا أن يعلن حضوره السافر ليمنح الناس معرفة وتساؤلات ويؤسس لسلوك مدني حضاري؟

على هذا المقياس، وعلى صعيد عالمي، يطرح المعنيون بشأن المعرفة والثقافة -قبل أصحاب النشر- تداولا مفتوحا حول تساؤل جاد مفاده: هل الكتاب في طريقه للانقراض؟

وبين تباين الإجابات بين من يؤكد التهديد ومن يدحضه بشأن مستقبَل الكتاب الورقي في الغرب أمام غزو البدائل من وسائط حديثة ونشر للكتب على شبكة الانترنت، نجد من اليسير الجزم بأن الكتاب في اليمن في طريقه للاندثار، ولكن لأسباب أخرى مختلفة تماما. شتان ما بين تهديدي الانقراض. ففي عالم تخشى دور النشر من أن تبور تجارتها أمام أتمتة الثقافة والكتب، لم تتشكل بعد في اليمن صناعة نشر.

في يمن التحديات التنموية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، يمكن للكتاب أن يسهم في الحل، وذلك من خلال صوغ علاقةً جديدة بيننا نحن اليمنيين، وبين الكتاب، ونشر ثقافة تسويق فاعلة لسلعنا ومقدراتنا، نجعل من القارئ شريكا في التنمية عن وعي وبأقل التكاليف، ومن خلال حرق المراحل. فمن البديهي أن لا تنمية من دون ثقافة؛ من دون وعي.

وإلا فإن الطريقة الراهنة في تسويق ذواتنا وقدراتنا ومواردنا وخططنا لا تخرج عن تجربة بائعي الجوارب في الجولات.

في الأخير، أعود إلى جملة صديقي مواسيا له: كم يؤسفني يا صديقي أن تكون أنت من عليه أن يبدع نصاً وأن يتجشم مخاطر هذا التخليق، ثم عليه جر هم بيعه.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
السياحة أبرز مرتكز يمكن أن تقوم عليه التنمية المستدامة
www.yementourism.com

مشكلة

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

مطلوب من السلطة أن تعطي –وكأنها في برنامج لكسب الثقة– إجابة نهائية صحيحة عن الجهة التي تقف وراء حادث الهجوم (الاعتداء) على مقر الأمن السياسي في عدن، حتى يتمكن المواطن العادي من فهم حقيقة ما يجري في البلاد، ويتجنب الأخذ بالإشاعات –التي تحاول التقرب من الحقيقة الغائبة– بعد أن تضاربت الروايات الرسمية في تحديد هوية الفاعلين، رغم الكشف (الأخير) عن تمكن القوات الأمنية من القبض على الرأس المدبر للمجموعة مربوطاً بالحادث المنسي لنهب سيارة البنك العربي نهاراً جهاراً قبل عام، مثل توقيت ما حدث تماماً مع العيون الساهرة في عز صبح صيفي أليم!

إذا كان ما جرى قبل أسبوعين أتى رداً –كما تزعم السلطة وأبواقها– على الإنتصارات التي تحققها القوات في محاربة تنظيم القاعدة، فأنا شخصياً وكمواطن مسالم لا أرى داعياً لمواصلة تلك النجاحات العنيفة، طالما تقود البلاد إلى دفع تكاليف باهظة الثمن، فمن قتلوا في حادث الهجوم /الاعتداء الآنف الذكر، هم في الأول والأخير مواطنون وإخوة لنا، مثلهم مثل من قضوا نحبهم وهم آمنون بالقذائف والصواريخ المجهولة /المعلومة في سلسلة انتصارات السلطة المزعومة في كل من أبين وشبوة ومأرب وغيرها، ومن سيقتلون لاحقاً في عمليات ومواجهات مشابهة، تبعث على الحزن، ويزداد الشعب حسرة وألماً بعد كل فعل ورد فعل ممن يحب ويكره في وقت واحد!

طالما الشيء بالشيء يذكر، أرى أن مقر الأمن السياسي في عدن –وإن كان وجوده تاريخياً ومن الموروث السياسي للبلاد– ليس بالمكان المناسب، فكل من حوله متضرر، وفي المقدمة أهالي الحي المحرومون من ارتياد حديقة النصب التذكاري المغلقة بسبب الهاجس الأمني، وكذلك نادي الميناء بكافة فعالياته الرياضية والاجتماعية والثقافية، وفندق الهلال "كريسنت" المهمل بتاريخه، بل والجهاز الأمني المعروف بطبيعة عمله السري الحساس، فالمكان /المقر مكشوف للعيان، وعلى الحكومة أن تدبر له موقعاً قصياً آمناً في المحافظة المفجوعة، بعيداً عن عيون الفضوليين وتلصص المنتقمين، أو تطلب من سكان الحي الرحيل!

جواز وجدي الأهدل

فتحي أبو النصر
fathi_nasr@hotmail.com

من غير اللائق ما يتعرض له القاص والروائي المبدع وجدي الأهدل. جوازه مصادر منذ شهور بذات العقلية التصفوية التي تنتهك حقوق المبدعين في هذا البلد. قضية روايته "قوارب جبلية" انتهت منذ سنوات ثماني، ويكتشف وجدي الأهدل أنه مازال يتحمل تبعات التنكيل الرسمي.

أين اتحاد الأدباء والكتاب ونقابة الصحفيين وكل دعاة الحرية ومنظمات المجتمع المدني التي لا تلقي بالاً لمبدع أعزل بحجم وجدي الأهدل؟

مطلوبٌ إعادة الاعتبار لوجدي الأهدل ويكفينا خيبة. يكفي خراباً. وعلينا أن نستعيد الحلم رغم غيابات الضمير.

يُمنع وجدي الأهدل من السفر، فيما صار شريداً يستجدي طاقة التضامن الخاوية، وها هو محصور بين رسائل اتحاد الأدباء للجوازات، وأحاسيس المواساة التي يتلقاها من أصدقائه بلا فائدة للأسف. على أنها مناخات البيروقراطية الثقيلة على الروح، والمكدسة على نحو لامبالاتي مقرف داخل النسقين العام والخاص معا.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 23 رجب 1431هـ
الموافق 5 يوليو 2010 العدد (242)
Mon. 23/7/1431
5 July 2010

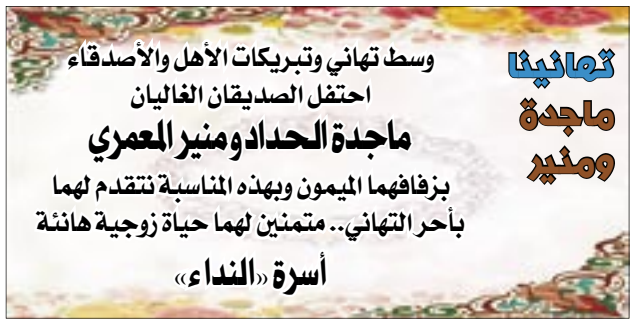

جميل إلى فرنسا

غادر الزميل جميل سبيع العاصمة صنعاء، الخميس الماضي، إلى باريس للمشاركة في معرض "صور من اليمن" الذي ينظمه معهد الفنون والتقنية (لا كورن دور) في نورماندي –فرنسا.

المعرض الذي افتتح الجمعة الماضية، سيستمر حتى 23 يوليو.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يمن آخر لاستضافة خليجي 20

أصبحت مسألة إقامة خليجي 20 في عدن / أبين، في موعدها خلال شهر نوفمبر من هذا العام، تتوقف على قرار وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، بموجب قرار المكتب التنفيذي لمجلس رؤساء اللجان الأولمبية بمجلس التعاون الخليجي، في اجتماعه الأخير الذي انعقد قبل أيام في دولة الكويت، وأقر إحالة أمر تنظيم واستضافة خليجي 20 إلى وزراء داخلية المجلس، وأناط بهم مهمة "دراسة الحالة الأمنية لليمن ومدى القدرة على الاستضافة لمنافسات الكأس الخليجية القادمة في نوفمبر القادم".

وبحسب الخبر الذي تناقلته الوكالات الخليجية مساء السبت 12 نوفمبر الماضي "أقر الاجتماع الذي عقد دون مشاركة اليمن والعراق تأجيل قرار البت بشأن اعتماد أو سحب استضافة خليجي 20 من اليمن حتى موعد الزيارة الميدانية القادمة والأخيرة إلى عدن المقررة في 17 يوليو المقبل، والاطلاع على التقرير النهائي للجنة الذي سيشمل كل ما يتعلق بأمر الاستضافة اليمنية".

في الأثناء كان قوس التكهنات السوداء قد ارتسم قوياً في الأفق، في ضوء تسريبات وكتابات وتصريحات المصادر الخليجية التي اجتمعت على القول بعدم إمكانية إقامة خليجي 20 في اليمن، وألمح بعضها إلى أن اليمن تستطيع استضافة الخليجي في قابل الأعوام، ولوحت في معظمها إلى بدائل جاهزة مثل البحرين التي لا تنقصها غير بعض الترتيبات، أو قطر التي يتردد بقوة أنها مؤهلة ولديها كامل الجاهزية لاستضافة خليجي 20.

وفي السياق جاءت بعض التصريحات الصادرة عن قياديين في الاتحاد اليمني لكرة القدم لتتقاطع مع الهواجس والمحاذير الخليجية، حين تعرضت بالنقد لـ"البطر الشديد في عملية استكمال جميع مشاريع الفنادق وأماكن إيواء وتسكين الوفود الخليجية، والحال الذي لا يشجع على الانتهاء في الموعد المحدد قبل انطلاق البطولة بشهرين".

وفي كل الأحوال أصبح من الواضح أن منافسات كأس خليجي 20 لن تقام في عدن /أبين، ويجدر بالجهات المعنية أن تتهيأ لـ"الصدمة" إذا كان فيها ثمة عرق حي يمكن أن يصدم، وأن تنهض بواجبها في اتجاه تهيئة الرأي العام لبلع كذبة وطنية كبرى تتحدث عن حكمة القيادة التي تراجعت في آخر لحظة عن استضافة الخليجي في سبيل حماية أمن الوطن والدفاع عن "المصالح العليا" و...!

وصار من الواضح أن منافسات كأس خليجي لن تقام في مربع عدن /أبين الملتهب، لأن القضية صارت أمنية بامتياز، وبين يدي وزراء الداخلية، ولا يحتاج المرء لأن يكون حليماً حتى يفهم الإشارة!

ثم إن تدهور الأوضاع الأمنية، والاضطرابات والتململات والتظاهرات الاحتجاجية على تآكل وانقطاع الخدمات الأولية من ماء وكهرباء، والانفجارات المتعاقبة في المقرات والمراكز الأمنية والعسكرية، لا تشير بأن الأمور على خير ما يرام، وهي ليست بخافية على الدوائر الأمنية الخليجية التي تقف على خط التماس وتطاولها ألسنة اللهب، وتتابع وتتحسب بقلق بالغ التداعيات وعقابيل الانفلات الأمني وتفجر الأوضاع في اليمن عليها كدول لا تقف على رصيد معتبر من السوابق التي تشهد بأنها تتمتع برصيد من الشطحات الانتحارية والقفزات الدونكيشوتية إلى الدرجة التي تسمح لها بالمغامرة بزهرة شبابها ونجوم الرياضة فيها، ولو على سبيل توصيل رسالة تقول بأنها تقف مع الوحدة وتؤيد الرئيس القائد الذي كان قد تدخل شخصياً، وضغط في اتجاه إقناع الأشقاء في دول الخليج، بأهمية عقد خليجي 20 بموعده في اليمن، ووعد بسخاء، كعادته، أن يقوم شخصياً، أيضاً، بتسليم الكأس للفائز.

والراجح أن إلغاء أو "تأجيل" إقامة خليجي 20 في عدن، سوف يضع سؤال شرعية "الوحدة اليمنية" والأمن والاستقرار، وحتى الاستثمار في قلب أكثر المحكات حراجة، وسوف يدعو بالتالي إلى اعتماد قراءة أخرى لـ"مستقبل" الأوضاع والتطورات التي يمكن أن تزج باليمن بجميع جهاتها، في أتون ماضٍ لم يسبق لها أن مرت به، ويصعب التكهن بأهواله.

أما إذا ما حصل ما لا يحدث في عالم السياسة قط، وتدخلت الخوارق والمعجزات التي ينعقد "الإجماع الوطني" اليمني على تدخلها، فمن الواجب، في هذه الحالة قياس أحوال اليمن بضوء فانوس ساحر رداع، وبمسطرة تنجيمات ساحر بيت الفقيه بتهامة.

«المرجع» والمثقف، الدولة والثورة

عباس بيضون

● فضل الله

في المرة الوحيدة التي قابلت فيها السيد محمد حسين فضل الله، أصغيت إليه وهو يفصّل على مدى نصف ساعة رؤيته لإسلام متسامح معترف بالآخر قابل للتعدد بكل وجوهه. أقول رؤيته لأني أعرف أن هذا اجتهاده في الإسلام، وأن ما قاله بهذا الصدد هو رأيه ومقالته رغم أنه مسنود بسيل من الاستشهادات والنصوص، الآيات القرآنية مركزها وصلبها.

ذكرني هذا بموقف بارز للسيّد من أحداث 11 أيلول، تبحّر السيد في تفصيل تسامح الإسلام وقبوله للتعدد من دون أن يكون ذلك مجرد مسايرة لثقافة دارجة أو «كليشيه» صحافي، رغم أن السيد كان بالغ الحساسية لمستجدات الثقافة وكليشيهاتها ودارجها، بل أجزم أن هذا كان إيمانه الحقيقي فلا بد أن جانبا من مشروعه كان قائما على رد الإسلام الى الحوار العالمي الثقافي المعاصر.

أراد ان يكون الإسلام جزءا حيوياً من هذا الحوار بيد ان ذلك كان دونه عقبات وممانعات، إن من داخل الإسلام نفسه، أو من الآخر الغربي. ولا بد أن السيد فهم من أحداث 11 أيلول إنها تصيب هذا الحوار في مقتل، وأن عاقبة هذه الأحداث هي إحلال الصراع محل الحوار. ذلك هاله من دون شك وأذاه، فلا بد أن عصرنة الإسلام، وهي تقريباً مشروع السيد، لن تعود في طموح أحد ولن تبقى تطلعاً أو أفقاً، حين يدخل طرف إسلامي، بأي حجة كانت في صراع مع الآخر الغربي أو الآخر المسيحي، وحين يتبادل الطرفان تهمة الكفر والإرهاب.

كان في تعليق السيد على أحداث 11 أيلول هذه الحسرة المبكرة وتلك النبوءة، والواقع ان مشروع السيد بعد هذه الأحداث بدأ يعاني من تناقضاته وبدأ يجد ممانعة من نفسه وممانعة من محيطه وممانعة من عالمه. لقد غلب الصراع وغدا هو الوجه الأول، والصراع يتطلب سياسة أخرى وربما لغة أخرى. لم يهجر السيد مشروعه، لكنه لم يتجاهل الصراع وموجباته، بقي على الجهتين لكن عصرنة الإسلام في حمى الصراع ليست اولوية او انها وهذا هو الواقع تتم بقدر كبير من المجاهدة والصعوبة والبطء والتدرج، وهذه أمور عاناها السيد ولم تثبطه.

السيد فضل الله سليل أو مكمل مدرستين في الفكر الشيعي، الأولى هي مدرسة السيد محسن الأمين والثانية مدرسة السيد محمد باقر الصدر، وليست المدرستان بعيدتين عن الموطن العاملي. أما مدرسة السيد محسن الأمين فكانت ذات محورين: الأول هو مطابقة التشيع على الإسلام بحيث يغدو المشترك الإسلامي هو الغالب والأساسي، ومن المبدأ نفسه السعي إلى توطيد سلم أهلي وسلم ثقافي بين الإسلام والأديان الأخرى، المسيحية بوجه خاص. أما المحور الثاني فهو التصدي باسم العقل لدين شعبي يحل المشهدية محل الفكرة والخرافة محل المبدأ والعاطفة وربما الغريزة محل الحكم. أما فلسفة السيد الأمين في ذلك فكانت ولا بد في مستوى عصرها وفي مستوى التراث العقلاني الإسلامي، إيمان بالحرية والمسؤولية وتقويم للحكم العقلي على الموروث والتقليد وإحلال للحكم والفكرة محل العصبية. يمكننا أن نتكلم عن التسامح والتعايش مع الآخر في كلام السيد الأمين وفي سلوكه.

أما المدرسة الثانية فهي مدرسة الصدر الأول الشهيد الذي تتلمذ عليه السيد فضل الله مباشرة وكان مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين من أركان حركته ودعوته. مدرسة الصدر ذات شقين هي الأخرى، الأول ثقافي ونظري، وهو بحسب «فلسفتنا» و«اقتصادنا» تجديد الصياغة النظرية للإسلام، ولا ننسى أن هذه المحاولة هي بحد ذاتها طموح إلى الدخول الندي في الحوار العالمي المعاصر. كتابا الصدر هما في الواقع هذا الحوار مع قطبي العالم يومئذ الرأسمالية والشيوعية، انها، بمعنى من المعاني، دعوة الى المعاصرة. أما الشق الثاني فهو ادخال الإسلام الشيعي في حومة العصر السياسية، أي في حومة العصر الجماهيري، عصر الثورات، وعصر الدول العقائدية، لابد أن الأنظمة الشيوعية كانت من هذه الناحية مثالاً ولو معكوساً. كان قصد السيد الصدر ان يضع برنامج ثورة ودولة وكان كتاباه الشهيران فلسفة وبيان ومشروع الثورة والدولة الإسلاميين.

كان السيد فضل الله وريث المدرستين ولم يكن

التتمة في الصفحة 4